

تقييم اطار سياسة الهجرة في افريقيا التابع للاتحاد الافريقي



جدول المحتويات

iii	الاختصارات والاقتصارات الرئيسية
iv	شكر وتقدير
v	ملخص تنفيذي
1	1. معلومات أساسية عن التقييم
1	1.1 مقدمة
2	1.2 عرض المشكلة
2	1.3 الغرض من التقييم
2	1.4 الأهداف
3	1.5 المقاربة المنهجية والتحليل المنهجي
6	1.6 القيود المفروضة على التقييم
7	2. اتجاهات ودوافع الهجرة في أفريقيا
7	2.1 اتجاهات وانماط الهجرة في أفريقيا
14	2.2 اتجاهات ودوافع الهجرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية
21	3. أثر الهجرة على القارة واستجابة السياسات
21	3.1 التأثير الإيجابي للهجرة
23	3.2 التأثير السلبي للهجرة
26	3.3 استجابة السياسات بشأن الهجرة في أفريقيا
28	4. الاستجابات للهجرة في أفريقيا: إطار سياسة الهجرة في أفريقيا
28	4.1 نظرة عامة على إطار سياسة الهجرة في أفريقيا
30	4.2 دمج إطار سياسة الهجرة في أفريقيا في سياسات الهجرة الإقليمية
35	4.3 دمج إطار سياسة الهجرة في أفريقيا في السياسات الوطنية
44	4.4 ملخص النتائج
45	5. القضايا الناشئة ، التحديات و الفرص المحتملة
45	5.1 القضايا الناشئة والتحديات
47	5.2 الفرص المحتملة
49	6. التوصيات وسبل المُضي قُدماً
49	6.1 أهداف قصيرة الأجل (في غضون سنة واحدة)
49	6.2 أهداف متوسطة الأجل (1-3 سنوات)
50	6.3 أهداف طويلة الأجل (أكثر من 3 سنوات)
52	المراجع
58	المرفقات
58	المُرفق (أ): فريق التقييم
59	المُرفق (ب): المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء
60	المُرفق (ج): المُخبرون الرئيسيون مصنفين حسب المجموعة الاقتصادية الإقليمية و البلد
62	المُرفق (د): عدد المُستَظَيعين في الدراسة الاستقصائية مصنفين حسب المجموعة الاقتصادية الإقليمية والبلد
64	المُرفق (هـ): قائمة التعريفات
66	المُرفق (و): أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان الأفريقية
68	المُرفق (ز): بيانات الهجرة في أفريقيا مصنفة حسب السنة
69	المُرفق (ح): أدوات جمع البيانات

اختصارات واقتصارات

افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ	ACP
المركز الأفريقي للسياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية	AMADPOC
اتحاد المغرب العربي	AMU
تجمع دول الساحل والصحراء	CEN-SAD
الاتحاد الأفريقي	AU
مركز تونس للهجرة واللجوء	CeTuMa
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا	COMESA
منظمات المجتمع المدني	CSOs
جماعة شرق افريقيا	EAC
اللجنة الاقتصادية لافريقيا	ECA
المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا	ECCAS
المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	ECOWAS
الاتحاد الأوروبي	EU
حرية حركة الأشخاص	FMOP
المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية	GFMD
الموارد البشرية للصحة	HRH
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة	ICMPD
الأشخاص النازحين داخليا	IDP
الهيئة الحكومية للتنمية	IGAD
منظمة العمل الدولية	ILO
المنظمات غير الحكومية الدولية	INGO
المنظمة الدولية للهجرة	IOM
برنامج الهجرة العمالية المشترك	JLMP
المقابلات الشخصية الرئيسية	KIIs
المنظمات غير الحكومية المحلية	LNGOs
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
اطار سياسة الهجرة في افريقيا	MPFA
اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين والمهاجرين والأشخاص النازحين داخليا	NCFRMI
التنسيق الوطني للهجرة	NCM
المنظمات غير الحكومية	NGOs
سياسات الهجرة الوطنية	NMPs
منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية	OECD
المجموعات/ الجماعات الاقتصادية الإقليمية	RECs
أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية	RMMS
سياسات الهجرة الإقليمية	RMP
الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي	SADC
برنامج الهجرة للجنوب الأفريقي	SAMP
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
معهد سكالبريني للحراك البشري في أفريقيا	SIHMA
حلول الهجرة السرية	SMIC
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	SSA
نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين	TOKTEN
الإمارات العربية المتحدة	UAE
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	UNECA
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	UNHCR
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	UNODC

شكر وتقدير

لم يكن من الممكن الحصول على هذه الاستشارات دون دعم ومساعدة العديد من المؤسسات والأفراد الذين شاركوا فيها. ويُعرب المركز الأفريقي للسياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية (AMADPOC) عن امتنانه لإشراف السيد/ بيتر مودونغوي، مستشار الهجرة في إدارة الشؤون الاجتماعية التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وتود أن تشكر جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية السبع – اتحاد المغرب العربي (AMU)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، جماعة شرق أفريقيا (EAC)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCA)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)، فضلا عن الدول الأعضاء في تلك المجموعات التي أُختيرت للتشاور على تعاونها مما ساعد على توليد البيانات المطلوبة وغيرها من المعلومات للتقرير؛ ويود المركز، على وجه الخصوص، أن يشكر الأفراد في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان المختارة على تعاونهم المثالي. كما يمتن المركز الأفريقي للسياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية للمستشارين الإقليميين الذين جمعوا البيانات وعقدوا اجتماعات مع موفري المعلومات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان المختارة. كما يود المركز الأفريقي للسياسات المتعلقة بالهجرة والتنمية أن تعرب عن امتنانه للمنظمة الدولية للهجرة لتيسير عقد اجتماعات مع مختلف أصحاب المصلحة في البلدان التي زارها الاستشاريون.

ملخص تنفيذي

اعتمد الاتحاد الأفريقي إطار سياسة الهجرة في أفريقيا في عام 2006 كإطار ومبدأ غير مُلزم لمساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة وفقا مع أولوياتهم ومواردهم الخاصة. وكان إطار سياسة الهجرة في أفريقيا نتيجة للمناقشات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف استكشاف طرق مبتكرة للتصدي بفعالية للقضايا المتعلقة بالهجرة، وتسخير فوائد الهجرة من أجل التنمية. وقد كلف الاتحاد الأفريقي بإجراء هذا التقييم من أجل تقييم مدى توفير الإطار الارشاد للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة، وكذلك لتوفير الأساس الذي يمكن أن تستند إليه صياغة خطة عمل قارية بشأن الهجرة. وتحقيقا لهذه الغاية، شمل نطاق التقييم تقديم تحليل لحالة الهجرة في القارة، وتحديد المدى الذي أدمجت فيه الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية الهجرة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية، وتحديد إلى أي مدى يكون إطار سياسة الهجرة في أفريقيا قد قدم توجيهات لإدارة الهجرة إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مدى السنوات العشر الماضية، مع تسليط الضوء على التحديات المُواجهَة والفرص التي يمكن الاستحواذ عليها بالمتضي قدما.

وشمل أسلوب التحقيق من أجل التقييم مجموعة من أساليب البحث النوعية والكمية. وفي هذا الصدد، أجرى خبراء استشاريون تم تكليفهم بإجراء التقييم مقابلات في بلدان مختارة في جميع أنحاء القارة الأفريقية وجمع المجموعات الاقتصادية الإقليمية للحصول على نظرة ثاقبة ازاء اين يقفون من حيث وضع سياسات الهجرة الخاصة بهم، وكذلك لتحديد مدى كون الإطار أداة إرشادية أساسية في هذه المناقشات. كما جمع الخبراء الاستشاريون أفكارا من المتخصصين الرئيسيين في مجال الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لاستكشاف فهمهم للإطار وكيف تم استخدامه في المناقشات المتعلقة بتصميم سياسات الهجرة الوطنية و/أو الإقليمية.

وتشمل النتائج الرئيسية للتقييم ما يلي:

- استخدمت عدد من البلدان إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بوصفها وثيقة توجيهية في وضع سياساتها الوطنية المتعلقة بالهجرة؛
- هجرة اليد العاملة، الهجرة القسرية والهجرة والتنمية هي بعض المجالات ذات الأولوية في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التي يتم تعميمها في سياسات الهجرة الوطنية وخطط التنمية؛
- الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) هي المجموعة الاقتصادية الأفريقية الوحيدة التي وضعت مؤخرا سياستها الإقليمية للهجرة استنادا إلى إطار سياسة الهجرة في أفريقيا؛
- منذ اعتماد إطار سياسة الهجرة في أفريقيا قبل 10 سنوات، تطورت قضايا الهجرة بما في ذلك النمو في الشبكات الإجرامية الدولية التي تسهل الاتجار بالبشر وتهريبهم والتهديد الذي يشكلونه على الأمن البشري والأمن القومي للدول. وعلى الرغم من الهجرة غير النظامية المرتفعة، هناك بيانات وبحوث محدودة حول ذلك خاصة عن طريق الهجرة الجنوبية. وقد صدرت سياسات وبروتوكولات واتفاقيات جديدة لا تنعكس في الإطار. وعلاوة على ذلك، انتقلت الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة التي تشمل الهجرة والتنمية كهدف لعام 2030؛ و،
- بشكل عام، هناك نقص في الوعي بين الدول الأعضاء حول إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، مما يشير إلى أن هناك توعية محدودة حول الإطار.

وعلى الرغم من أن إطار سياسة الهجرة في أفريقيا أثبتت أنها وثيقة توجيهية مفيدة للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فإنها تحتاج إلى التنقيح استجابة لحالة الهجرة الراهنة، وتحتاج إلى تبني أطر إنمائية جديدة، بما في ذلك أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة. وحالما يتم تنقيح إطار سياسة الهجرة في أفريقيا ووضع خطة عمل لتنفيذها، يحتم على الاتحاد الأفريقي أن يضع آلية للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز في اعتماده على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلاوة على ذلك، يحتاج الاتحاد الأفريقي إلى لعب دور نشط في ترويج إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بين الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وتوفير الدعم في اعتماده. ويشمل هذا زيادة الوعي حول الإطار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتوفير منبر يمكن فيه للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

1. معلومات أساسية عن التقييم

1.1 مقدمة

أصبحت الهجرة في جميع أنحاء العالم قضية ذات صلة تحاول بلدان كثيرة فهمها وإدارتها بفعالية. وفي أفريقيا، أصبحت الهجرة الآن في طليعة المناقشات السياسية، ولا سيما في البلدان التي نزح فيها الناس عن طريق الصراع أو التغير المناخي، أو حيث يتحرك الناس بحثاً عن فرص اقتصادية واجتماعية لا وجود لها في بلدانهم الأصلية.

وأثناء اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2015، أدرجت الهجرة والتنمية كأحد أهداف التنمية المستدامة في ضوء الأثر الإيجابي المحتمل للهجرة على التنمية. وهو يتناول عدة أهداف مثل القضاء على الفقر، وعدم المساواة، وتعزيز الاستدامة البيئية. وتظهر الهجرة بشكل بارز في جدول الأعمال بموجب الفقرة 29 من القرار A/RES/70/1.¹ كما يسلط الضوء على التزامات بلدان المنشأ والعبور والمقصد نحو حماية العمال المهاجرين والمهاجرين الذين يعيشون في محنة. وبينما تحاول البلدان الأفريقية ألا تفهم الهجرة وأثرها على بلدانها فحسب، فإنها أيضاً بصدد تصميم و/أو تنفيذ سياسات تدير الهجرة على نحو فعال من وإلى بلدانها ومناطقها. على سبيل المثال، كجزء من أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، هناك اقتراح بطرح جواز سفر واحد لأفريقيا بهدف إلغاء متطلبات التأشيرات لجميع المواطنين الأفارقة في جميع البلدان الأفريقية بحلول عام 2018، وتحسين التجارة البيئية الأفريقية وسهولة حركة السلع المحلية بين الدول الأعضاء.

وفي عام 2006، اعتمد الاتحاد الأفريقي إطار سياسة الهجرة في أفريقيا (MPFA)، الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على النحو الواجب كإطار ومبادئ توجيهية غير ملزمة لمساعدة الحكومات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة. ويُحدد الإطار الذي أُعتمد في الدورة العادية التاسعة للمجلس التنفيذي التي عقدت في 25 - 29 يونيو 2006 في بانجول، غامبيا، تسع قضايا مواضيعية أساسية تتعلق بالهجرة، وهي: (i) هجرة اليد العاملة؛ (ii) الهجرة غير النظامية؛ (iii) النزوح القسري؛ (iv) الهجرة الداخلية؛ (v) الهجرة والتنمية؛ (vi) التعاون والشراكات فيما بين الدول؛ (vii) بيانات الهجرة؛ (viii) حقوق الإنسان للمهاجرين؛ (ix) إدارة الحدود.

وبعد عشر سنوات من اعتماده، كلف الاتحاد الأفريقي بتقييم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا في محاولة لتقدير مدى فائدة وتأثير الإطار في إدارة الهجرة في القارة. وفي هذا الصدد، شمل التقييم جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وثلاث دول أعضاء في كل مجموعة اقتصادية إقليمية/ إقليم. ويسلط هذا التقييم الضوء على الوضع الحالي لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، ويوفر دروس مستفادة من البلدان/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي اتخذت خطوات نحو تعميم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، ويقدم توصيات بشأن الخطوات التي يمكن أن تتخذها مفوضية الاتحاد الأفريقي لجعل إطار سياسة الهجرة في أفريقيا أداة فعالة ومبادئ توجيهية لإدارة الهجرة في القارة.

¹ تُناقش مسألة الهجرة في سياق التنمية تحت إطار الهدف 10.7 الذي يشير إلى ضرورة تبسيط الهجرة والتنقل بصفة منظمة وأمنة ونظامية ومسؤولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمدارة جيداً.

1.2 عرض المشكلة

أصبح الخطاب حول الهجرة الدولية نقطة مرجعية في التعاون العالمي والاقليمي، سواء من منظور التجارة أو العلاقات الدولية أو الأمن، ومن حيث التنمية وحقوق الانسان (Oucho، 2012). وقد تم إطلاق العديد من الهيئات والمبادرات الدولية لإدارة تدفقات الهجرة الدولية وتنسيق الدعم للمهاجرين في جميع أنحاء العالم (المنظمة الدولية للهجرة، 2013أ). وفي أفريقيا، أولى الاتحاد الافريقي اهتماما خاصا للهجرة من وجهات نظر مختلفة، مما جعل الموضوع في صميم التنمية الاقليمية ودون الاقليمية (الاتحاد الافريقي، 2006أ).

ويمكن للهجرة المدارة جيدا أن تعود بفوائد على بلدان المنشأ والمقصد، لا سيما من حيث هجرة اليد العاملة، التي يمكن أن تعوض النقص في اليد العاملة في بلدان المقصد، وأن تُؤدّ تحويلات مالية موجهة نحو التنمية الوطنية في بلدان المنشأ. غير أن العديد من البلدان الأفريقية واجهت تحديات في إدارة قضايا الهجرة بسبب سوء جمع البيانات وإدارتها؛ وعدم القدرة على التعامل مع قضايا الهجرة، فضلا عن محدودية المعرفة بالقضايا المتعلقة بالهجرة. وقد نتج عن ذلك ما يلي:

- تعريض العلاقات بين الدول للخطر؛
- استنزاف الأدمغة / استنزاف القوة البدنية.
- زيادة الهجرة غير النظامية (الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين).
- زيادة التوترات بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين؛
- تهديد الأمن الوطني والإقليمي؛ و،
- الخدمات الاجتماعية المتدهورة.

ولذلك من المهم فهم مدى إدماج الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للهجرة في خططها وسياساتها الإنمائية الوطنية والإقليمية، وكيف وجّه اطار سياسة الهجرة في افريقيا ذلك.

1.3 الغرض من التقييم

كان الغرض من التقييم هو تقويم مدى اعتماد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية اطار سياسة الهجرة في افريقيا وتنفيذها. وسيحدد التقييم أيضا الفرص والتحديات التي واجهتها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في استخدام اطار سياسة الهجرة في افريقيا كمرجع، وتقديم الأدلة التي من شأنها أن تساعد في تنقيح الإطار واستراتيجية تنفيذه. وبالتالي، فإن التقييم سيُقيّم استمرار أهمية اطار سياسة الهجرة في افريقيا في سياق ديناميات الهجرة الحالية.

1.4 الأهداف

استرشد التقييم بالأهداف التالية:

- تحليل الوضع الراهن للهجرة إلى ، داخل ، وخارج القارة الأفريقية، وتأسيس طبيعة وحجم مختلف تدفقات الهجرة، وتبسيط الضوء على عوامل دفع وجذب الهجرة فيما يتعلق بتدفقات الهجرة المختلفة.
- تحديد مدى دمج الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية للهجرة والتنمية في خططها وسياساتها التنموية الوطنية والاقليمية على التوالي؛ و

● تحديد المدى الذي قدم فيه اطار سياسة الهجرة في افريقيا توجيهات لادارة الهجرة الى الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على مدى السنوات العشر الماضية، مع تسليط الضوء على التحديات المُواجهة والفرص التي يمكن الاستحواذ عليها بالمضي قدما.

1.5 المقاربة المنهجية والتحليل المنهجي

أُستخدمت الاساليب النوعية والكمية لجمع البيانات لإجراء التقييم ، على النحو المبين أدناه.

1.5.1 الأساليب النوعية

أُستخدمت أساليب نوعية للحصول على آراء ووجهات نظر ممثلي المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومسؤولي الدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية و منظمات المجتمع المدني بشأن كيفية استخدام الإطار في تصميم السياسات الإقليمية والوطنية، فضلا عن تنفيذها. وتشمل الأساليب النوعية المُستخدمة استعراض الوثائق الموجودة وتحليل المحتوى، المقابلات مع المخبرون الرئيسيون ومراجعة الأقران. وهذه الطرق هي تكميلية، وسمحت بالتحقق من صحة النتائج التي تم الحصول عليها من البيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب الكمية.

وتألف استعراض الوثائق الموجودة من جانبين: الاطار النظري حول ما كتب بشأن الموضوع والقضايا ذات الصلة الوثيقة، ومراجعة التقارير والسجلات والأدب الرمادي او المنشورات البحثية غير الرسمية التي بحوزة المُستطلعين المستهدفين لهذا التقييم. وقد تم استعراض وتلخيص الأدبيات والمعلومات المنشورة ذات الصلة باطار سياسة الهجرة في افريقيا بهدف فهم المناقشات الجارية حول صياغة سياسات الهجرة في أفريقيا من أجل تحديد المدى الذي كان فيه اطار سياسة الهجرة في افريقيا أداة مرجعية مفيدة في تصميم و/أو تنفيذ أطر سياسات الهجرة بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وكنقطة انطلاق، حددت عملية البحث المبادرات المتعلقة بإدارة الهجرة وتعميم الهجرة في خطط التنمية الوطنية والإقليمية. واستتبع أيضا تقييمًا نقديًا للوثائق المُحتفظ بها أو المُقدمة من قبل الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، الدول الأعضاء، المنظمات غير الحكومية ، منظمات المجتمع المدني والمنظمات البحثية والمعاهد وكذلك الجامعات العاملة في قضايا الهجرة. وكانت هذه الأداة مفيدة للغاية، لا سيما في المناطق التي تتوافر فيها بيانات عن اتجاهات الهجرة في القارة. وشملت بعض الوثائق الرئيسية التي تمت مراجعتها ما يلي:

- سياسات وتشريعات الهجرة الإقليمية والوطنية؛
- مذكرات الاجتماعات التناقشية حول تصميم و/أو تنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية؛
- خطط التنمية الوطنية والإقليمية.
- مقالات قصيرة.
- المقالات القائمة عن الهجرة الوطنية ؛
- تقارير عن الدراسات المتعلقة بالهجرة في أفريقيا والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛
- التقارير التقييمية والتقديرية القائمة والوثائق الأخرى ذات الصلة المرتبطة بسياسة الهجرة وممارساتها في المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛
- المعاهدات والبروتوكولات الإقليمية؛ و
- تقارير تقييمية متعلقة بإدارة الحدود والهجرة التي أجرتها وكالات بحثية أخرى، ومؤسسات الفكر والرأي ، ومنظمات غير حكومية.

وقد تم إجراء مقابلات مع 62 من أصحاب المصلحة الرئيسيين في 20 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي² في جميع أنحاء أفريقيا، 7 مجموعات اقتصادية إقليمية، و أمانة الاتحاد الأفريقي. وكانت عينة البلدان التي شملها التقييم تُعتبر هادفة. وكانت الغاية إدراج 3 بلدان لكل مجموعة اقتصادية إقليمية في العينة. وفي هذا الصدد، اشتملت معايير الاختيار على ما يلي: (i) البلدان الممثلة في أكثر من منظمة إقليمية واحدة؛ (ii) البلدان التي تستضيف مقرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ (iii) البلدان التي تعتبر بلدان المنشأ الرئيسية للمهاجرين أو بلدان العبور الرئيسية أو البلدان المستقبلية الرئيسية؛ (iv) البلدان القريبة من البلدان الخاضعة للمعايير (i) و (ii). ويُقدم المرفق (ب) لائحة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيها.

وحددت المنظمة الدولية للهجرة نقاط اتصال داخل مكاتبها القطرية في البلدان التي شملتها العينة، وساعدت نقاط الاتصال هذه في تحديد المُستطلعين للدراسة وإجراء المقابلات مع الاستشاريين. وقد ساعد ذلك على تسهيل الوصول إلى المُستطلعين.

واستخدم التحقيق دليل المخبرون الرئيسيون (المرفق ح) والذي صُمم للمُستطلعين لتقديم ما يلي:

- مراجعة الأقران للممارسات القائمة على المستوى القطري والإقليمي؛
- الوثائق التي من شأنها أن تسمح بتحديد وتحليل العملية والاجراءات القائمة من حيث استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا من قبل الدول الاعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ و
- الردود والوثائق التي من شأنها أن تُحدد المؤشرات الرئيسية التي سيتم تقييمها فيما يتعلق بمدى قابلية تطبيق العمليات والمبادئ التوجيهية على النحو المبين في اطار سياسة الهجرة في افريقيا، وامثال الدول الأعضاء/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية لها.

واستند اختيار المُستطلعين الرئيسيين إلى معرفتهم وخبرتهم بشأن مسائل الهجرة في البلدان والمناطق المعنية، بما في ذلك أولئك الذين لعبوا أدوارا رئيسية في تنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا، وتصميم سياسات الهجرة الوطنية و/أو الإقليمية أو الأطر الوثيقة الصلة في بلدان أو مناطق محددة. وحدد الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للهجرة المخبرون الرئيسيون في مختلف البلدان والمناطق، وقدموا رسائل رسمية تطلب منهم المشاركة في التقييم.

ونظرا للوقت المحدود للتقييم، وعدم توفر بعض المُستطلعين خلال الفترات الزمنية المقررة، أُجريت بعض المقابلات مع المخبرين الرئيسيين عن طريق برنامج اسكايب Skype أو الهاتف. وقدم المخبرون الرئيسيون وجهات نظر حول أداء اطار سياسة الهجرة في افريقيا في مقابل طبيعة واتجاهات جوانب الهجرة القائمة في بيئاتهم. وفي هذا الصدد، وفرت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين رؤى بشأن مدى إدماج الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية للهجرة في خططها وأجندتها الإنمائية الوطنية والإقليمية. وشمل المخبرون الرئيسيون:

- ممثلون عن مفوضية الاتحاد الأفريقي
- رؤساء الأمانة أو الممثلون المعينون من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وهي:
اتحاد المغرب العربي (AMU)، السوق المشتركة لشرق وجنوب افريقيا (COMESA)، جماعة شرق افريقيا (EAC)،
المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (ECCA)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (SADC)؛
- 3 ممثلين (واحد لكل من 3 دول أعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية المذكورة أعلاه، والتي تم اختيارها)، يعمل في مجال الهجرة او القضايا المتعلقة بالهجرة؛ و

² تضمنت البلدان التي شملها التقييم: كينيا، أوغندا، تنزانيا، إثيوبيا، جيبوتي، السودان، ليبيا، الجزائر، مصر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكامبيون، نيجيريا، غانا، السنغال، زامبيا، موريشيوس، ملاوي، جنوب أفريقيا، ليسوتو، و بوتسوانا. أسقطت غابون نتيجة عدم القدرة على الوصول إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال فترة الدراسة بسبب انعدام الأمن.

● المنظمات غير الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية المحلية، و منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الهجرة في أفريقيا والتي تعمل في البلدان المختارة للدراسة. ويقدم المُرفق (ب) قائمة بالمخبرين الرئيسيين الذين تمت مقابلتهم مصنفة حسب البلد و المجموعة الاقتصادية الإقليمية.

وقد وفرت المقابلات مع المخبرين الرئيسيين معلومات سمحت بتقييم الاقران الذي تم استخدامه لمقارنة الروابط القائمة بين سياسات الهجرة و اطار سياسة الهجرة في افريقيا كونها تؤثر على نتائج الهجرة في الدول الاعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وشملت أهداف مراجعات الأقران ما يلي:

- إقامة تعاون بين الدول الأعضاء بشأن سياسات وبرامج الهجرة؛
- تقييم التزام الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بإدراج التوصيات المقدمة في اطار سياسة الهجرة في افريقيا في تصميم سياسات الهجرة الوطنية والإقليمية وخطط التنمية؛
- تحديد الممارسات الجيدة للهجرة التي تتبناها دولة عضو بعينها أو مجموعة اقتصادية إقليمية لأغراض اقتراض دروس قيمة من ذلك وتعزيز التنسيق الشامل في أفريقيا؛ و،
- إتاحة الفرص للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية لتحسين أداء الهجرة الفردية والجماعية من خلال التعلّم المتبادل.

1.5.2 الأساليب الكمية

تمت اجراء استبيان مُنظّم يُركز على تحديد العمليات والاجراءات الحالية فيما يتعلق بتقييم اطار سياسة الهجرة في افريقيا في مجموعة مختارة من منظمات المجتمع المدني، ممثلين رئيسيين في المجموعات الاقتصادية الإقليمية و مسؤولين حكوميين في الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي البالغ عددها 54 دولة. وخلافا للمقابلات مع المخبرين الرئيسيين التي ركزت على الدول الأعضاء العشرين المُختارة، تم ارسال الاستبيان إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي البالغ عددها 54 دولة. وقد أُستخدمت تقييمات عملية لفحص الوسائل التنظيمية للوزارات/ الإدارات الحكومية، بما في ذلك القواعد وإجراءات التشغيل التي تستخدم في تنفيذ عناصر السياسات، والهدف هو تحديد ما إذا كان يمكن تبسيط العملية وجعلها أكثر كفاءة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2009:52). وفي هذه الممارسة، استخدم تقييم عملي لفهم قابلية تطبيق عمليات الهجرة والمبادئ التوجيهية لها على النحو المبين في اطار سياسة الهجرة في افريقيا، ومدى امتثال الدول الأعضاء لها. وكانت هذه الأداة مفيدة للغاية في التقييم، بالنظر إلى أن اطار سياسة الهجرة في افريقيا لديه قائمة مرجعية يمكن من خلالها رصد المؤشرات الرئيسية. وكشف تحليل سياسات واستراتيجيات الهجرة الفردية للدول الأعضاء عن مدى اعتمادها لاطار سياسة الهجرة في افريقيا.

وقد رَدّ ما مجموعه 46 فردا على الاستبيان الاستقصائي من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ولم يتطلب الاستبيان الاستقصائي اعطاء معلومات شخصية، وتم تصميمه وإدارته باستخدام استبيان نماذج غوغل Google (انظر المُرفق ح). وركزت أسئلة الدراسة الاستقصائية على ما يلي:

- تصورات بشأن طبيعة وحجم تدفقات الهجرة على المستويات القُطرية والإقليمية والقارية؛
- مدى إدماج الحكومات/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية للهجرة في خططها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ و
- التحديات والفرص التي جلبتها سياسات الهجرة (إن وجدت) إلى بلدانهم.

ويقدم المُرفق (د) عدد المجيبين على الدراسة الاستقصائية حسب البلد و المجموعة الاقتصادية الإقليمية.

1.6 القيود المفروضة على التقييم

جري التقييم خلال الفترة بين أكتوبر و ديسمبر 2016، بما في ذلك إجراء التعيينات، إجراء المقابلات مع المخبرين الرئيسيين، استعراض الوثائق الموجودة، تحليل البيانات و كتابة تقرير التقييم. وفيما يلي بعض التحديات التي تم مواجهتها خلال الزيارات الميدانية:

- التأخير في بدء التقييم بسبب التحديات في تحديد المخبرين الرئيسيين وتحديد مواعيد للمقابلات مع المخبرين الرئيسيين.
- على الرغم من أن استعراض الوثائق الموجودة كانت جارية وأعتبرت عنصرا رئيسيا في التقييم، فإن العديد من الوثائق الفُطرية الرئيسية غير متوفرة على الانترنت. ولضمان عدم وجود ثغرات، طلب الخبراء الاستشاريون أي وثائق ذات صلة قد تساعد التقييم بشكل كبير؛
- تم إجراء التقييم العملي الإلكتروني قبل إجراء المقابلات مع المخبرين الرئيسيين، الا ان معدل الاستجابة كان منخفضا. وكحلّ مطروح، تم إجراء الاستقصاء خلال ورشة عمل للتقرير التقييمي معنية بالتحقق من أصحاب المصلحة في الفترة من 24 إلى 25 نوفمبر 2016 لأولئك الذين لم يستجيبوا. وبالإضافة إلى ذلك، تُرك الاستقصاء مفتوحا حتى 15 ديسمبر 2016؛ و
- واجه تنسيق العمل الميداني بعض التحديات حيث لم يتمكن الاستشاريون من ضمان السفر إلى 2-3 بلدان في غضون 6 أيام، نظرا لعدم توفر رحلات جوية مباشرة إلى الوجهات. وعلاوة على ذلك، لم يكن المُستطلعين متاحين على الدوام خلال نفس الأسبوع. أما بالنسبة للمُستطلعين الذين لم يكونوا متوافرين في الوقت الذي سافر فيه الاستشاريين إلى الموقع، فقد تابع الاستشاريون اجراء مقابلات معهم عن طريق برنامج سكايب / Skype /الهاتف.

ولم يتم التمكن من اقتصار المقابلات التي أجريت مع المخبرين الرئيسيين على أحد المُستطلعين في كل بلد بالنظر إلى أنه في جميع البلدان تقوم وزارات مختلفة بمعالجة مختلف جوانب الهجرة؛ وتشمل هذه قضايا المغتربين، هجرة اليد العاملة، الاتجار بالبشر، اللاجئين، والأشخاص النازحين داخليا. وعلى هذا النحو، كثيرا ما أجرى الخبراء الاستشاريون مقابلات أكبر مع الممثلين الحكوميين في بلد واحد بسبب مجالات تركيزهم ، من أجل استيعاب فهم أشمل لكيفية معالجة مختلف أشكال الهجرة لا سيما من حيث السياسة العامة.

2. اتجاهات ودوافع الهجرة في افريقيا

المنظمة الدولية للهجرة تقوم بتعريف الهجرة بأنها "حركة شخص أو مجموعة من الأشخاص، إما عبر الحدود الدولية، أو داخل الدولة. إنها حركة سكانية، تشمل أي نوع من حركة الناس، مهما كان طولها، تكوينها وأسبابها. وهي تشمل هجرة اللاجئين، الأشخاص النازحين، المهاجرين الاقتصاديين، والأشخاص الذين ينتقلون لأغراض أخرى، بما في ذلك لم شمل الأسر" (الموقع الإلكتروني للمنظمة الدولية للهجرة³). وترد في المرفق (ج) التعريفات المتعلقة بالمصطلحات المستخدمة في الهجرة. ويركز هذا الجزء على إبراز اتجاهات وأنماط مختلف أنواع الهجرة في أفريقيا.

وفي حين أن الهجرة الداخلية تنطوي على تنقل الأشخاص داخل إقليم محدد جغرافيا غير مقيد بالقيود القانونية، فإن المهاجرين الدوليين يواجهون دائما سلسلة من الأنظمة المعقدة أحيانا؛ أولا، للخروج من بلد المنشأ، ثم الدخول والإقامة في وقت لاحق داخل البلد المُستقبل (Rwamatwara ، 2005). ويشير حجم وتدفقات المهاجرين دوليا إلى أن عدد المهاجرين الدوليين ما زال في ازدياد.

2.1 اتجاهات وانماط الهجرة في افريقيا

أفريقيا هي منطقة مكونة من حلقات متنوعة للهجرة متعلقة بالمنشأ والمقصد والعبور. والهجرة في أفريقيا هي طوعية وقسرية على السواء داخل الحدود الوطنية وخارجها. إن الهجرة القسرية محفوفة بتفسيرات ودلالات مثيرة للجدل وأحيانا متناقضة. ففي حين يشير الأول إلى المهاجرين الذين يغادرون مساكنهم وقيمون في أماكن أخرى بحثا عن فرص اقتصادية مثل العمل، فرص التجارة والتعليم (Rwamatwara ، 2005)، يشير الأخير إلى الهجرة بسبب المشاكل الاجتماعية والسياسية مثل النزاع المسلح، وانتهاك حقوق الانسان، والكوارث البيئية (Anthony ، 1999). إن السبب الرئيسي للحركة الطوعية للسكان بين الحدود الوطنية ودخلها يعود إلى التفاوت الأولي والتمتامي في التنمية بين الدول. ولأسباب هذه التحركات وعواقبها أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية وديموغرافية.

ووفقا للاتحاد الافريقي، فإن عوامل متعددة تُحفز الهجرة داخل وخارج أفريقيا (الاتحاد الافريقي، 2006)، بما في ذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة، انخفاض الاجور، ارتفاع مستويات البطالة، الفقر، وقلة الفرص. ويرجع ذلك إلى سوء التوافق بين النمو السكاني السريع والموارد المتاحة، فضلا عن انخفاض مستويات التكنولوجيا والقدرة على خلق فرص العمل والوظائف في بلدان المنشأ. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي عوامل سياسية واجتماعية مختلفة مثل سوء الحكم، الفساد، عدم الاستقرار السياسي، النزاعات والحروب الأهلية إلى هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة في أفريقيا (الاتحاد الافريقي، 2006). فالفرصة المتصورة لحياة أفضل، دخل مرتفع، زيادة الأمن، الضغوط للانضمام إلى الأقارب والأسر والأصدقاء، النوعية الأفضل للتعليم والرعاية الصحية في بلدان المقصد تؤثر على قرارات الهجرة. إن انخفاض تكاليف الهجرة، تحسّن الاتصالات والمعلومات المتاحة بسهولة تُيسر الهجرة في أفريقيا. كما لعبت العولمة وتكنولوجيا المعلومات دورا في تشكيل اتجاهات الهجرة بفتح آفاق جديدة وسبل جديدة للحركة. وهكذا، تصبح الهجرة النازحة استراتيجية البقاء بالنسبة للمجتمعات المحلية.

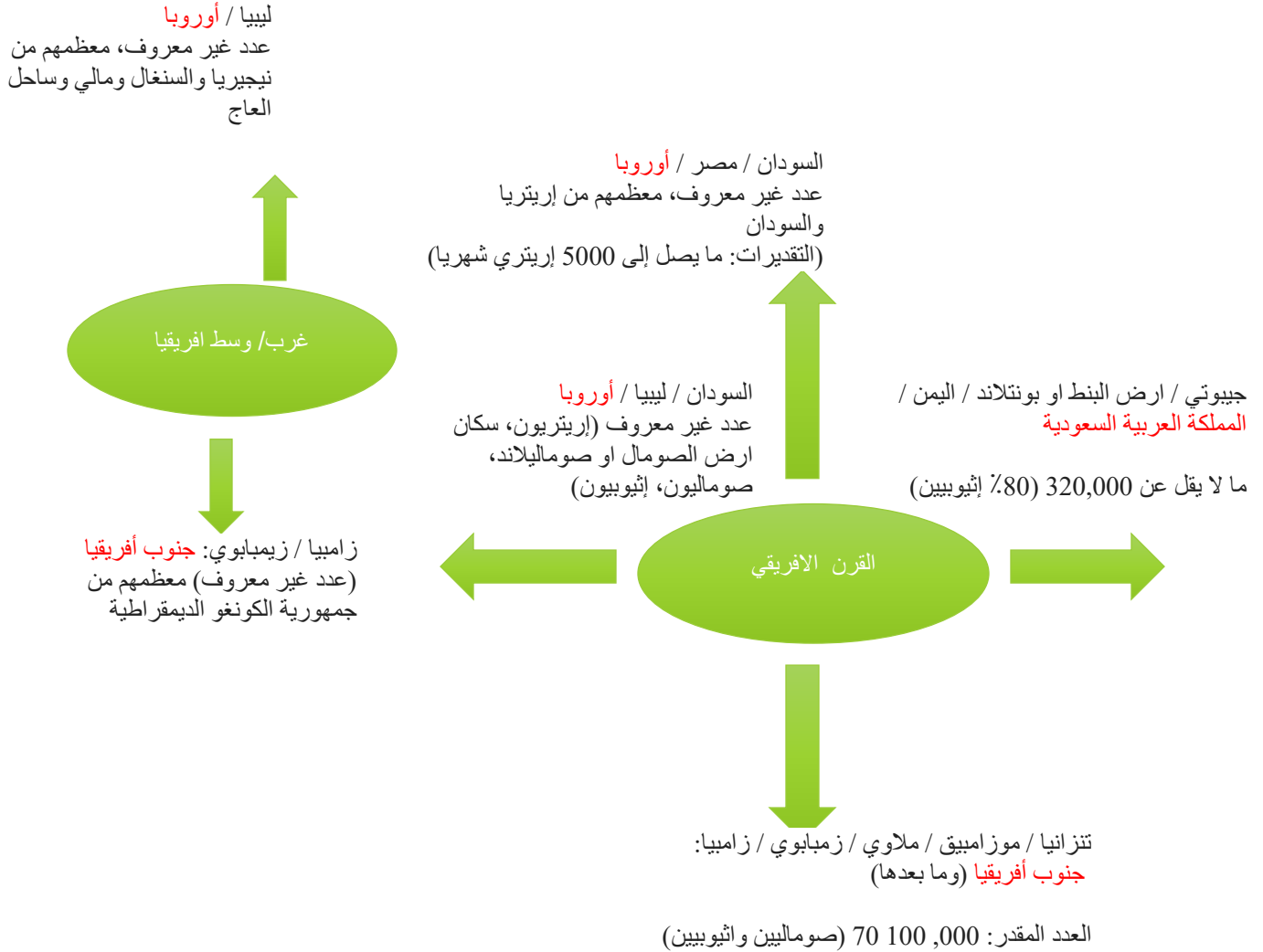
وَتُنَفَّذُ حركات الهجرة الأفريقية أساسا في ثلاثة مسارات:

• الطريق الشمالي: عبر السودان وليبيا ومصر إلى أوروبا.

³ www.iom.int/key-migration-terms, accessed January 30, 2017

- الطريق الشرقي (طريق الهجرة عبر خليج عدن): جيبوتي وشمال الصومال واليمن وفي نهاية المطاف المملكة العربية السعودية والدول الأخرى في الشرق الأوسط.
- الطريق الجنوبي: عبر كينيا وتنزانيا وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي وملاوي إلى جنوب أفريقيا.

الشكل 1: طرق الهجرة الرئيسية داخل أفريقيا وخارجها



المصادر: P. Mudungwe (2016)، أمانة الهجرة المختلطة الاقليمية (2013؛ 2014) و المنظمة الدولية للهجرة (2016)

وقد أثبتت مختلف الدراسات والدراسات الاستقصائية أن معظم حركات الهجرة عبر الحدود في أفريقيا تحدث داخل القارة. أكثر من 80٪ من الهجرة هي داخل القارة، وتتميز أساسا بالهجرة بين الأقاليم وفيما بين الأقاليم، أي من غرب أفريقيا إلى الجنوب الأفريقي، من شرق أفريقيا/ القرن الأفريقي إلى الجنوب الأفريقي. ويتوجه بقية المهاجرين شمالا إلى أوروبا، وشرقا إلى شبه الجزيرة العربية. وفي أفريقيا، كان هناك ما يقدر بنحو 21 مليون مهاجر اعتبارا من عام 2015 (أي بزيادة قدرها 6 ملايين من 15 مليون مهاجر في عام 2000)، منها 18 مليون مهاجر من داخل المنطقة، والباقي من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية (شعبة السكان بادرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016). وفي عام 2010، قُدر أن 31 مليون أفريقي يعيشون خارج بلدانهم الأصلية، وهو ما يشكل 3٪ من مجموع السكان الافارقة (Shimeles ، 2010). ومن الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الهجرة على الطريق الشمالي إلى أوروبا صغيرة بالمقارنة مع الهجرة في القارة، وخاصة على الطريق الجنوبي من شرق أفريقيا/ القرن الأفريقي إلى الجنوب الأفريقي، يتم توجيه الكثير من الموارد نحو الطريق الشمالي، ربما بسبب النداعيات السياسية التي سببتها الهجرة في أوروبا. وهناك بيانات هزيلة عن الهجرة غير النظامية على الطريق الجنوبي، وهي قضية تحتاج إلى معالجة إذا ما اضطرت البلدان والقارة الأفريقية إلى إدارة الهجرة داخل المنطقة.

وكما هو مبين في الجدول 1، فإن الهجرة في القارة الأفريقية أخذت في الازدياد على مدى السنوات ال 15 الماضية في جميع المناطق الفرعية. وتوجد تدفقات متنوعة من المهاجرين بما في ذلك المهاجرين من العمال (خاصة الشباب)، تأنيث الهجرة، زيادة في الهجرة غير النظامية (مع ما يصاحبه من الاتجار بالبشر/ تهريبهم) وعدد كبير من اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا. ومع ذلك، في حين أن الهجرة النازحة من أفريقيا قد زادت بشكل كبير في العقود الأخيرة من حيث الأرقام المطلقة، فإن نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان هي حاليا واحدة من أدنى المعدلات في العالم، مع وجود تباين ملحوظ بين البلدان.

الجدول 1: إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في المناطق الأفريقية

العمر الوسيط للمهاجرين الدوليين (سنوات)	الاناث بين المهاجرين الدوليين (نسبة مئوية)		المهاجرون الدوليون كنسبة مئوية من إجمالي السكان		اعداد المهاجرين الدوليين (بالآلاف)				المنطقة	
	2015	2000	2015	2000	2015	2010	2005	2000		
39	38	48	49	3	3	243,700.2	221,714.2	191,269.1	172,703.3	العالم
29	27	46	47	2	2	20,649.6	16,840	15,191.1	14,800.3	أفريقيا
26	27	49	49	2	2	6,129.1	4,657	4,745.7	4,844.8	شرق أفريقيا
24	27	50	49	2	2	2,307.7	2,140	1,928.8	1,756.7	وسط أفريقيا
28	28	41	44	1	1	2,159.0	1,921.6	1,782	1,885.7	شمال أفريقيا
37	35	41	41	5	2	3,435.2	2,203.3	1,439.4	1,222.3	الجنوب الأفريقي
27	26	47	47	2	2	6,618.5	5,918	5,295	5,090.9	غرب أفريقيا

المصدر: شعبة السكان بادرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2016)

ويبين الجدول 2 الحجم الكلي للهجرة المُقدر من ، وإلى وداخل أفريقيا للفترة من عام 1960 إلى عام 2000. وكما يُبين الجدول 2، ارتفع إجمالي عدد المهاجرين من أفريقيا إلى بقية العالم وداخل أفريقيا بين الاعوام 1960 و 1980 و 2000 ، في حين انخفضت الهجرة من بقية العالم إلى أفريقيا بأعداد مطلقة.

الجدول 2: إجمالي اعداد المهاجرين من ، وإلى وداخل أفريقيا

داخل افريقيا	من بقية العالم الى افريقيا	من افريقيا الى بقية العالم	
6,176,385	2,811,930	1,830,776	1960
7,966,359	1,872,502	5,418,096	1980
10,500,000	1,532,746	8,734,478	2000

المصدر: De Haas و Flahaux (2016)

ويقدر ما كان هناك انخفاض في عدد المهاجرين من بقية العالم إلى أفريقيا كما هو مبين في الجدول 2، فإن العدد المتزايد من المهاجرين الصينيين لا يمكن الاستهانة به. ويقدر أن معظم الصينيين في أفريقيا اليوم هم مهاجرون مؤقتون يعملون في الشركات الصينية المملوكة للدولة والشركات الصينية المستقلة، هناك أعداد متزايدة من المهاجرين المستقلين الذين يصلون إلى أفريقيا سعياً وراء الفرص الاقتصادية (Park، 2009). ويوجد عدد من المهاجرين الصينيين في ما يقرب من 49 بلداً في أفريقيا مع أعداد كبيرة في العديد من البلدان بما في ذلك جنوب أفريقيا ونيجيريا ومدغشقر وموريشيوس والسودان وأنغولا والجزائر (Park، 2009).

وكما هو مبين في الجدول 3، كانت جنوب أفريقيا وساحل العاج وكينيا وأوغندا وإثيوبيا وليبيا بلدان ذات معدل مرتفع للهجرة بين عامي 2000 و 2015، في حين شملت البلدان ذات المعدل المنخفض للهجرة خلال نفس الفترة ليسوتو والرأس الأخضر وإريتريا وموريشيوس.

الجدول 3: البلدان الأفريقية ذات المعدلات المرتفعة والمنخفضة للهجرة

2015				2000			
البلدان ذات المعدلات المنخفضة للهجرة		البلدان ذات المعدلات المرتفعة للهجرة		البلدان ذات المعدلات المنخفضة للهجرة		البلدان ذات المعدلات المرتفعة للهجرة	
البلد	اعداد المهاجرين (بالآلاف)	البلد	اعداد المهاجرين (بالآلاف)	البلد	اعداد المهاجرين (بالآلاف)	البلد	اعداد المهاجرين (بالآلاف)
ساو تومي و برينسيبي	2.4	جنوب افريقيا	3 142.5	الصحراء الغربية	3.3	ساحل العاج	1 994.1
الصحراء الغربية	5.2	كينيا	1 084.4	ساو تومي و برينسيبي	4.4	جنوب افريقيا	1 001.8
ليسوتو	6.6	ساحل العاج	2 175.4	غينيا الاستوائية	4.5	تنزانيا	928.2
غينيا الاستوائية	10.8	نيجيريا	1 199.1	ليسوتو	6.2	السودان ⁴	801.9
جزر القمر	12.6	كينيا	1 084.4	سيشيل	6.6	جمهورية الكونغو الديمقراطية	744.4
سيشيل	12.8	أثيوبيا	1 072.9	الرأس الأخضر	11.0	كينيا	699.1
الرأس الأخضر	14.9	جنوب السودان	824.1	اريتريا	13.0	أوغندا	634.7
اريتريا	15.9	ليبيا	771.1	جزر القمر	13.8	أثيوبيا	611.4
غينيا-بيساو	22.3	أوغندا	749.5	موريشيوس	15.5	ليبيا	567
الصومال	25.3	بوركينافاسو	704.7	الصومال	20.1	غينيا	560.1

المصدر: شعبة السكان بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (2016)

⁴ تشير تقديرات عام 2000 إلى السودان وجنوب السودان

وفي أفريقيا الجنوبية، ارتفعت نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان زيادة كبيرة من 2 في المائة إلى 5 في المائة بين عامي 2000 و 2015، وهي أعلى من النسبة المئوية لأفريقيا والعالم؛ والتي تقف عند 2% و 3% على التوالي. وكانت هناك زيادة كبيرة في نسبة المهاجرين إلى مجموع سكان البلد بين عامي 2000 و 2015 في بوتسوانا (من 3 في المائة إلى 7 في المائة) وجنوب أفريقيا (من 2 في المائة إلى 6 في المائة). وتملك بلدان مثل جيبوتي والغابون نسبة عالية من المهاجرين حيث يبلغ مجموعهم من إجمالي السكان 13 في المائة و 16 في المائة على التوالي. ويُبيّن المُرفق (و) عدد المهاجرين الدوليين، والمهاجرين الدوليين كنسبة مئوية من مجموع السكان، والأعداد المقدرة للاجئين حسب البلد.

وباستثناء جنوب أفريقيا، يقلّ العمر الوسيط للمهاجرين في بقية أفريقيا عن 30 عاماً؛ وهو اقل بكثير من متوسط العمر العالمي ، الذي بلغ 39 في عام 2015، مما يشير إلى أن الهجرة هي أساساً من قبل الشباب في أفريقيا. وكان هناك انخفاض كبير في العمر الوسيط للمهاجرين في الكاميرون (من 31 سنة إلى 16 سنة) ومصر (من 30 سنة إلى 19 سنة) بين عامي 2000 و 2015 (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، 2016).

وقد شهدت أفريقيا زيادة كبيرة في تأنيث الهجرة خلال نصف القرن الماضي؛ حيث شكلت النساء ما بين 45 و 47 في المائة من مجموع المهاجرين في القارة بين عامي 2000 و 2015. وتراوحت نسبة المهاجرات في المناطق المختلفة بين 41 في المائة و 50 في المائة في عام 2015. وكان للجنوب الأفريقي وشمال أفريقيا أدنى نسبة من المهاجرات عند 41 في المائة في عام 2015، بينما شهدت وسط أفريقيا أعلى نسبة للمهاجرات عند 50%، تليها شرق أفريقيا بنسبة 49% (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، 2016). وكان هناك اختلافات كبيرة في نسبة المهاجرات على المستوى القطري في عام 2015 يتراوح من 29 في المائة إلى 54 في المائة. فعلى سبيل المثال، كانت النسبة المئوية للمهاجرات في عام 2015 أعلى في تشاد عند 54 في المائة (ارتفعت من 46 في المائة في عام 2000)، تليها النيجر بنسبة 53 في المائة ومن ثم جزر القمر ومالاوي وموزامبيق وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو وغينيا - بيساو بنسبة 52 في المائة. وكانت النسبة المئوية للمهاجرات أدنى في ليبيا عند 29% تليها السيشيل بنسبة 30%، وجنوب أفريقيا بنسبة 40% وموريتانيا بنسبة 42%. وكان هناك انخفاض كبير في نسبة المهاجرات في موريشيوس من 63 في المائة في عام 2000 إلى 45 في المائة في عام 2015.

وعلى الرغم من أن هناك تأنيث للهجرة في أفريقيا، تُشير مقالة قصيرة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (2016) بشأن الاتجاهات والميول الجديدة في الهجرة الأفريقية إلى أن دراسات الهجرة تركز فقط على حركة الذكور في اعمارهم المُنتجة اقتصادياً ، والتغاضي عن النساء والأطفال الذين كانوا دائماً مهاجرين. وقد أدى هذا إلى الاعتقاد بأن أسباب الهجرة هي العمالة، وحجب الدوافع الأخرى للهجرة من جانب المرأة، مثل التجارة، الزواج، التعليم، الحج، والسعي إلى الحصول على خدمات اجتماعية أو صحية أفضل. وتسلط المقالة الضوء على الزيادة في هجرة الإناث، حيث تتحرك نسبة كبيرة من النساء بشكل مستقل لتلبية احتياجاتهن الاقتصادية مثل التعليم والتطوير الوظيفي.

وفي حين أن الهجرة الداخلية تنطوي على تنقل الأشخاص داخل إقليم مُحدد جغرافياً غير مقيد بالقيود القانونية، يواجه المهاجر الدولي دائماً سلسلة من الأنظمة المعقدة، في البداية، للخروج من بلد المنشأ، وبعد ذلك الدخول إلى، الإقامة داخل، والخروج من البلد المُستقبل (Adepoju ، 1998). وبالنسبة لملايين الأشخاص الذين يريدون أو يضطرون إلى الانتقال، أصبحت الهجرة الدولية مُكلفة وخطرة بشكل متزايد (Carling وآخرون، 2015). وهذا ليس مفاجئاً، لأن أنظمة الهجرة المعاصرة تهدف عمداً إلى تقييد قدرة الأفراد على ضمان الوصول القانوني إلى الوجهات المفضلة. وذلك يُجبر المهاجرين، بمن فيهم اللاجئون المقهورون الذين يملكون حقاً قانونياً في طلب اللجوء، إلى التوجه لأولئك القادرين على مساعدتهم على التحايل على الضوابط المتزايدة باستمرار. ونظراً للطبيعة غير النظامية للهجرة بين معظم المهاجرين الذين ينتقلون إلى داخل القارة وخارجها، يعتمد المهاجرون على المُهريين لتسهيل حركتهم، في حين يقع آخرون فريسة للمُتجرين. وفي بعض الحالات يتحول من تم تهريبهم إلى مُتجر بهم، ويعانون من انتهاكات شتى لحقوق الإنسان. وبسبب محدودية السبل القانونية للهجرة، يلجأ المهاجرون بصورة متزايدة إلى وسائل غير نظامية للهجرة. معظمهم يلجأون إلى خدمات المُهريين، أو يتم الاتجار بهم من قبل الجماعات الإجرامية

المنظمة. وقد تَوَسَّع أولئك الذين يُيسرون الحركة غير النظامية بصورة سريعة وتمكنوا من تنويع عملياتهم ، وادرك بعضهم الفرصة المتاحة لتعظيم أرباحهم عن طريق استغلال المهاجرين المُهَرَّبِينَ سواء أثناء رحلتهم أو في مكان وجهتهم.

وبالنسبة للاجئين والمهاجرين من القرن الأفريقي، تشمل الرحلة إلى أوروبا السفر البري الخطير عبر إريتريا وإثيوبيا والسودان والصحراء الكبرى الأبيض المتوسط في عام 2016، أي بزيادة من 3,279 حالة في عام 2014 و 3,777 حالة وفاة في عام 2015 (المنظمة الدولية للهجرة، 2017). وكانت غالبية الوفيات في عام 2016 من المواطنين الأفارقة من غرب ووسط وجنوب أفريقيا (585) تليها شمال أفريقيا (224).

البيانات الحالية عن تهريب المهاجرين هي قليلة. وتقوم المنظمات الدولية ومراكز البحوث، مثل المنظمة الدولية للهجرة، المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، و مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بجمع بيانات عن أو فيما يتعلق بتهريب المهاجرين، إلا ان عيّنات البيانات صغيرة جدا بحيث لا يمكن تعميمها. وعلاوة على ذلك، لا يتم جمع البيانات بانتظام، مما يجعل من الصعب تحديد التغيرات في أنشطة التهريب، والاتجاهات، والطرق، وممارسات التجنيد أو تحديد ما إذا كانت الآليات القانونية المعمول بها في كل بلد فعالة. كما تضع بيانات التهريب داخل بيانات الاتجار بالبشر وبشكل قانوني، هناك تمييز واضح بين الممارستين، ولكن من الناحية المفاهيمية، يصعب التمييز في الممارسة العملية. وعدم الوضوح بين المفهومين يجعل من الصعب وضع قانون وطني بشأن التهريب، كما هو الحال في كينيا، والثغرات داخل النظام القانوني تسمح للمُهَرَّبِينَ بالهرب من الملاحقة القضائية.

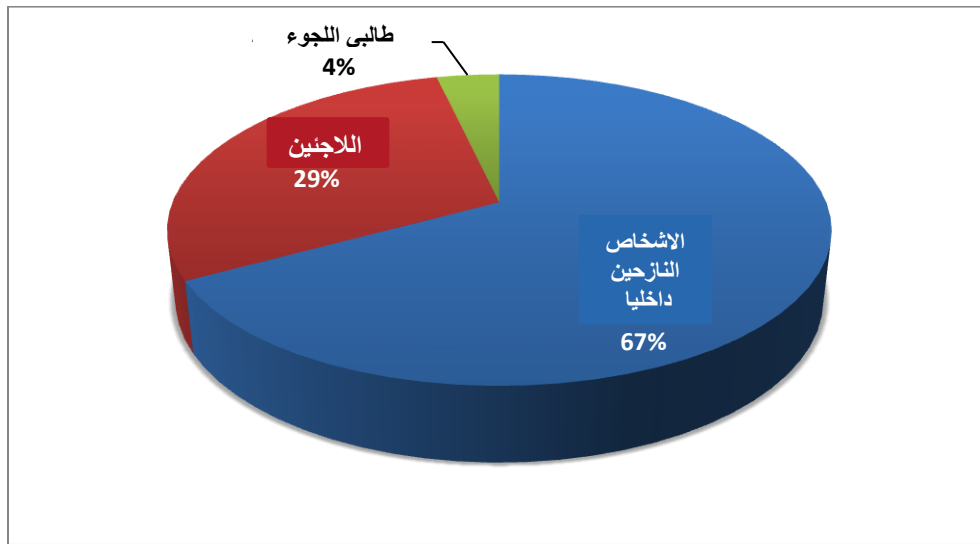
في عام 2004، قدّر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عبر شمال أفريقيا إلى أوروبا بلغ 35,000. وبحلول عام 2006، ارتفع هذا العدد إلى 200,000 من المهاجرين من أفريقيا الذين يدخلون أوروبا بصورة غير قانونية بدعم من المهربين (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2010:6). وفي عام 2012، قدر أن أكثر من 100.000 مهاجر غير نظامي من إثيوبيا والصومال متجهون إلى اليمن وحدها، معظمهم من طلب خدمات مُهَرَّب عبر بوصاصو في الصومال وأبوك في جيبوتي (أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، 2013). وأفادت أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية في عام 2012 أن 85,000 إثيوبي عبروا إلى اليمن بهدف البحث عن فرص عمل كعمال عرضيين/مؤقتين وعمال منازل. تعاني اليمن من صعوبات في توفير الحماية اللازمة لهؤلاء المهاجرين. ويواجه اللاجئون والمهاجرون الذين يسافرون إلى اليمن وعبره مجموعة من المخاطر والإساءات تشمل: العنف الجسدي، الاعتداء الجنسي، الاختطاف والتعذيب، الإساءة النفسية والتمييز، الحرمان الاقتصادي، الاحتجاز من جانب السلطات، الابتزاز، الاتجار والاستعباد، الجفاف، المجاعة، وخسارة الأرواح. ويؤدي تجمُّع وتحرك أعداد كبيرة من المهاجرين ذوي الأوضاع ونقاط الضعف المختلفة تحت سيطرة المُهَرَّبِينَ، إلى وضع المهاجرين في خطر كبير من الاستغلال، ويشكل ذلك تحديات لم يسبق لها مثيل أمام الدول التي تسعى إلى السيطرة على حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى الهجرة غير النظامية من منظور الأمن القومي بصورة متزايدة ، مما قد يؤدي إلى تعميم أن جميع اللاجئين والمهاجرين يشكلون تهديدا أمنيا محتملا. وعلى سبيل المثال، فإن خطط كينيا لبناء جدار على الحدود بين كينيا والصومال (فضلا عن توجيهات تأمر بنقل جميع اللاجئين في المناطق الحضرية إلى مخيمات اللاجئين، والاعتقالات الجماعية للاجئين والمهاجرين غير النظاميين، والتهديدات بإغلاق مخيم داداب للاجئين) هي تعبير عن زيادة الرقابة على الهجرة (أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، 2015).

وتستضيف أفريقيا عددا كبيرا من السكان النازحين (الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين وملتمسي اللجوء). ووفقا لمنظمة العفو الدولية، هناك خمسة بلدان أفريقية ضمن أكبر 10 بلدان مُضيفة للاجئين، حيث شكلت 21٪ من نسبة استضافة اللاجئين⁵ (انظر الشكل 2 أدناه). وظهرت لمحة عن السكان النازحين في أفريقيا استنادا إلى بيانات من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومركز رصد النزوح الداخلي أن 71 في المائة من النازحين في أفريقيا البالغ عددهم 18.5 مليون نسمة هم من 5 بلدان (السودان وجنوب السودان والصومال ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية). ومن بين هؤلاء الـ 18.5 مليون شخص، أكثر من 27٪ هم من اللاجئين، و 67٪ هم من الأشخاص النازحين داخليا (انظر الشكل 2). وغالبية

⁵ منظمة العفو الدولية ، <http://www.aljazeera.com/news/2016/10/ten-countries-host-world-refugees-report-161004042014076.html> (تم دخول الموقع في 19 نوفمبر 2016)

السكان النازحين هم في الشرق والقرن الافريقي (المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016). وبلغت نسبة اللاجئين إلى اجمالي عدد المهاجرين الدوليين في أفريقيا 36.3 في المائة في عام 1990. وانخفضت هذه النسبة إلى 24.4 في المائة في عام 2000، وإلى 14.3 في المائة في عام 2010، ولكنها ارتفعت فيما بعد إلى 19.5 في المائة في عام 2015 (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016). وهذا هو نفس التوجه في جميع المناطق في وسط أفريقيا وشرق أفريقيا التي سجلت أعلى نسبة من اللاجئين إلى إجمالي عدد المهاجرين بنسبة 39.5% و 34% على التوالي في عام 2015. وسجلت أفريقيا الجنوبية أدنى نسبة من اللاجئين إلى إجمالي عدد المهاجرين عند 3.4%، وغرب أفريقيا عند 4.8% في عام 2015.

الشكل 2: نزوح السكان في أفريقيا



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2016 ب)

وعلى الرغم من تزايد توافر البيانات على المستوى الجزئي بشأن الهجرة الأفريقية، فإن توافر البيانات لا يزال غير مكتمل للغاية ويُركز عموماً على الهجرة إلى أوروبا من عدد محدود من البلدان الأفريقية الأكثر بحثاً، مثل المغرب والسنغال وغانا وجنوب أفريقيا (De Haas و Flahaux، 2016). وما يُفتقر إليه بشكل خاص هو البيانات الكُلية التي تسمح برسم خرائط للتطور العام لأنماط الهجرة من، وإلى وداخل أفريقيا على مدى العقد الماضي. وفي حين أن نوعية تدفقات الهجرة الأفريقية ينبغي أن تكون مفيدة على نحو مثالي في صنع السياسات على الصُعد الوطنية والإقليمية والقارية، فإن نوع بيانات الهجرة المطلوبة لاتخاذ خيارات مستنيرة في مجال السياسات غالباً ما تكون غير متاحة، ولم تُبدل سوى محاولات قليلة لتتبع حركات الهجرة القانونية وغير القانونية (Lucas، 2006). وعلى الرغم من أن العديد من البلدان في أفريقيا تتصارع مع جمع بيانات الهجرة، فإن لديها فهماً أساسياً للتدفقات والاتجاهات إلى البلدان. وقد وفرت مبادرات مثل ممارسة التتميط التي تقوم بها المنظمة الدولية للهجرة في مجال الهجرة نظرة ثاقبة عن الهجرة داخل، ومن خلال و إلى البلدان، إلا ان عدم توفر ملامح عن جميع البلدان يجعل من الصعب تحديد أنماط الهجرة المختلطة التي تحدث في بعض البلدان. وفي أفريقيا، يوجد لدى 23 بلداً موجزات للهجرة على النحو الموجز في المرفق (ز). وتُعد جزر القمر وبوركينا فاسو من بين البلدان التي توجد بها موجزات عن الهجرة المقبلة.

وكما هو مبين مما ذكر أنفا وكما لاحظ Adepoju (2004:1)، فإن الهجرة في أفريقيا ديناميكية ومعقدة، ويعكس ذلك في زيادة هجرة الشباب والإناث وتتنوع وجهات الهجرة، وهجرة الأدمغة من المنطقة، والاتجار في البشر، والشواغل الأمنية المتزايدة للهجرة، والخريطة المتغيرة لتدفقات اللاجئين، والدور المتزايد للمنظمات الاقتصادية الإقليمية في تعزيز التدفقات الحرة للعمالة. ويرتبط اختيار بلدان المقصد بعوامل مثل القرب الجغرافي، التقارب الثقافي، الروابط التاريخية والشخصية ومستويات المعيشة (المنظمة الدولية للهجرة، 2015أ). وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للهجرة وأثرها على التنمية، فإن البيانات العامة المتعلقة بالهجرة في أفريقيا تتسم بالتباين، وتتجه نحو تدفقات الهجرة من القارة إلى أوروبا.

2.2 اتجاهات ودوافع الهجرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية

يُركز هذا القسم على اتجاهات الهجرة ودوافعها في مختلف المناطق الفرعية الأفريقية ويستخدم أمثلة من الدول الشريكة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية. وهذا مفيد في فهم ديناميات الهجرة المختلفة في المناطق الفرعية.

2.2.1 اتحاد المغرب العربي (AMU)

تشكلت أنماط الهجرة في شمال أفريقيا من خلال الروابط التاريخية في المنطقة على أساس الانتماء الثقافي، التجارة والشكل الجغرافي للمنطقة (البنك الدولي، 2010:1). وقد تم رسم ملامح ممرات الهجرة من خلال الطرق التجارية القديمة، التي أصبحت الآن طرق هجرة لأولئك الذين يسعون إلى حياة أفضل أو الفارين من الصراعات في بلدانهم. ومع مرور الوقت، وضعت سياسات للسيطرة على الهجرة وإدارتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. إن أنواع الهجرة التي يمارسها الناس أملت نوع السياسات التي تم تطويرها في المنطقة. وفي السنوات الأخيرة، تغيرت السياسات استجابة للزيادة في تدفقات الهجرة من وإلى بلدان شمال أفريقيا وتشمل ليبيا ومصر وتونس. على سبيل المثال، أصبحت الهجرة من خلال تونس وإليها مصدر قلق خلال ثورة 2011 التي أثارت "الربيع العربي" الذي ضرب ليبيا ومصر. على الرغم من أن الثورة زادت الهجرة غير النظامية عبر البلاد بسبب انعدام الأمن على الحدود، إلا أنها أجبرت الحكومة التونسية على مراجعة سياسات الهجرة الخاصة بها حول اللاجئين وملتمسي اللجوء للاستجابة لفيضانات الناس العابرين عبر البلاد. كما دفع عدم الاستقرار السياسي في تونس بعض المهاجرين إلى البحث عن وجهات أكثر أمنا حيث يمكنهم الوصول إلى الفرص المتاحة.

ومثل بلدان شمال أفريقيا الأخرى، تأثرت مصر بتدفقات الهجرة حيث أنها تُنتج وكذلك تستقبل المهاجرين من دول شمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط الذين يختارون الاستقرار في البلاد أو العبور من خلالها. ونتيجة لذلك، اتخذت الحكومة تدابير لمعالجة الوصول غير النظامي إلى البلد ومن خلاله. وكان لعدم الاستقرار خلال "الربيع العربي" أثرا كبيرا على الهجرة حيث كان المهاجرون المتوجهون إلى أوروبا أو الشرق الأوسط يستخدمونها أساسا كدولة عبور وليس كبلد مقصد (De Bel-Air، 2016). وبالمقارنة مع شرق أفريقيا وغربها، يوجد في شمال أفريقيا عدد منخفض من المهاجرين الدوليين يبلغ 2,159,048 مهاجرا في عام 2015 (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016). وفي شمال أفريقيا، تتمتع ليبيا بأعلى عدد من المهاجرين في حين أن مصر لديها أعلى عدد من اللاجئين في ذلك الاقليم. ليبيا بلد عبور للمهاجرين من غرب أفريقيا (خاصة نيجيريا والسنغال ومالي وساحل العاج) إلى أوروبا. وكل من مصر وليبيا هي بلدان عبور للمهاجرين من القرن الأفريقي (وخاصة الصومال وإريتريا والسودان وإثيوبيا) اللذين يمرّون عبر السودان. ولدى ليبيا عدد كبير من المقيمين الأجانب مقارنة بالمهاجرين مما أدى إلى ارتفاع مستوى الهجرة الصافية إلى - 100,338 اعتبارا من منتصف عام 2016 (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016).

وتتمثل الدوافع الرئيسية للهجرة في بلدان شمال أفريقيا في الافتقار إلى فرص العمل وخاصة بين الشباب وعدم الاستقرار السياسي الذي دفع بعض المهاجرين إلى البحث عن وجهات أكثر أمنا حيث يمكنهم الوصول إلى الفرص المتاحة. وتُعتبر فرنسا وجهة رئيسية لبعض البلدان مثل ليبيا بسبب الروابط التاريخية القوية، وفي بعض البلدان مثل مصر، تعتبر المملكة العربية السعودية الوجهة الأولى.

2.2.2 جماعة شرق أفريقيا (EAC)

في حين أن عملية التكامل بين الدول الشريكة في شرق أفريقيا تصل إلى بعض معاييرها، فإن الهجرة داخل منطقة جماعة شرق أفريقيا أصبحت قضية مركزية في كل من آثار الممارسات والسياسات (Kanyagonga، 2010). وفي السنوات الأخيرة، أصبحت هجرة اليد العاملة عبر الحدود مكثفة داخل بلدان جماعة شرق أفريقيا (Odipo وآخرون، 2015). وتعود هجرة أبناء شرق أفريقيا إلى عدة عوامل، منها البحث عن الفرص الاقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة، عدم الاستقرار السياسي، تقلب المناخ الإقليمي، النزاعات المسلحة، والسعي إلى التعليم وزيارة الأسر (المنظمة الدولية للهجرة، 2015ب). ويوجد في شرق أفريقيا⁶ ثاني أكبر عدد من المهاجرين إلى جانب غرب أفريقيا وذلك على صعيد القارة الأفريقية. والدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا هي بلدان منشأ وبلدان عبور للمهاجرين المتوجهين إلى الجنوب الأفريقي وكذلك بلدان مقصد للمهاجرين من الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا فضلا عن دول وسط وغرب أفريقيا.

ومع ازدهار اقتصادها وكونها مركزا إقليميا، فإن كينيا تجتذب جيرانها والعديد من البلدان الأفريقية الأخرى بحثا عن الفرص الاقتصادية والتعليم والتجارة (المنظمة الدولية للهجرة، 2015 ج؛ أمانة الهجرة الإقليمية المختلطة، 2013؛ OUCHO وآخرون، 2013؛ Masinjila، 2009). ويأتي غالبية المهاجرين في كينيا (79 في المائة من العدد الإجمالي) من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكينيا بلد مُضيف رئيسي للاجئين من القرن الأفريقي، ولا سيما الصومال وإريتريا وجنوب السودان وإثيوبيا. ويوجد في البلد أكبر عدد من مخيمات اللاجئين في العالم، حيث تضم المراكز الأربعة الأولى مجتمعة ما يُعرف باسم مخيم داداب الذي يستضيف حوالي 589,994 لاجئ (أمانة الهجرة الإقليمية المختلطة، 2015). وكينيا هي أيضا بلد عبور للمهاجرين من إثيوبيا والصومال بشكل رئيسي إلى جنوب أفريقيا، والمهاجرين غير النظاميين من أوغندا إلى الشرق الأوسط. وعلى الرغم من وجود بيانات محدودة عن عدد الكينيين المقيمين في الخارج (المنظمة الدولية للهجرة، 2015 ج)، لا يوجد شك أن هناك اتجاها تصاعديا في عدد المهاجرين من كينيا للإقامة في الولايات المتحدة، أوروبا ومؤخرا الشرق الأوسط. ويُقدر أن كينيا لديها خامس أكبر مجتمع من المغتربين الأفارقة بعد نيجيريا وإثيوبيا ومصر وغانا (McCabe، 2011).

ومن ناحية أخرى، تأثرت تنزانيا بصورة متزايدة بتدفقات الهجرة المختلطة لا سيما الهجرة غير النظامية من منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي وبنسبة تنخفض جزئيا إلى بلدان الجنوب الأفريقي (OuchO، 2013). وبينما يستقر عدد قليل منهم في تنزانيا، فإن الأغلبية تستخدم البلد كمر عبور إلى حدودها الجنوبية مع موزامبيق وملاوي وزامبيا في طريقها إلى جنوب أفريقيا وما بعدها.⁷ ويستفيد عدد من المهاجرين غير النظاميين من نقاط الحدود التي يسهل اختراقها في تنزانيا، وهي مشكلة تواجهها عدد من البلدان الأفريقية بما فيها كينيا وبوتسوانا.

وعلى مر السنين، واجهت أوغندا أيضا أنماطا ديناميكية ومعقدة للهجرة داخل حدودها وخارجها. وقد وُجدت أنماط للهجرة في أوغندا ضمن سياقات اجتماعية وسياسية واقتصادية متنوعة (المنظمة الدولية للهجرة، 2015 ب)، وكانت مدفوعة بالعوامل السياسية، الفقر، النمو السكاني السريع، وسهولة اختراق الحدود الدولية (Mulumba و Olema، 2009). كانت أوغندا ولا

⁶ شرق أفريقيا في هذا السياق ليست هي نفسها جماعة شرق أفريقيا. فشرق أفريقيا لديها بلدان أكثر من الدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا.

⁷ فرقة العمل الوزارية المعنية بالهجرة غير النظامية (2008). تقرير عن حالة الهجرة غير النظامية في تنزانيا. جمهورية تنزانيا المتحدة، وزارة الشؤون الداخلية، دار السلام، أبريل 2008.

تزال بلد مُضيف رئيسي لطالبي اللجوء واللاجئين (لا سيما من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ونيجيريا وباكستان والصومال)، وتقع في المركز الجغرافي لمنطقة تتميز بانعدام الاستقرار والصراعات (Zachary ، Naggaga و Hovil ، 2001). واعتباراً من عام 2015، استضافت أوغندا حوالي 433,595 لاجئ وهي ثالث بلد في أفريقيا من حيث أكبر عدد من اللاجئين بعد إثيوبيا وكينيا ومن بين أكبر 10 دول مُضيفة للاجئين في العالم. وأوغندا هي في المركز 12 من بين 15 عيّنة من غير المنظمات لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من حيث أعلى نسبة من المغتربين ذوي المهارات العالية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وعلى الرغم من أن الهجرة تساهم بشكل كبير في التحويلات المالية في أوغندا وكينيا، إلا أن البيانات والمعلومات المتعلقة بطبيعة الهجرة الدولية، لا سيما أثر التحويلات الاقتصادية والاجتماعية، ما زالت هزيلة في تنزانيا (Agwanda و 2014Amani). وبالنظر إلى مستويات الهجرة العامة والهجرة النازحة، فإن البلدان الثلاثة بصددهم وضع سياسات الهجرة الوطنية وسياسات المغتربين.

2.2.3 المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

أدى انعدام الأمن المتكرر في عدد من البلدان في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) إلى أن تصبح بلدان كثيرة بلدان منشأ وليس مقصد للمهاجرين. فعلى سبيل المثال، بقدر ما تتميز جمهورية الكونغو الديمقراطية بأنها بلد منشأ وعبور ومقصد، فهي مُنتج كبير للاجئين بسبب الاضطرابات المدنية في البلاد. وعلى الرغم من ذلك، تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية لاجئين من البلدان المجاورة. ولدى جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عدد كبير من السكان النازحين داخليا، وهي من بين أكبر خمس دول في العالم التي تضم أكبر عدد من الأشخاص النازحين داخليا منذ عام 2013. وتُعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد عبور لمواطنين من بوروندي ورواندا متجهين إلى جنوب أفريقيا أو أوروبا (المنظمة الدولية للهجرة، 2010). إن موارد التعدين الغنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تجعل البلاد جذابة للعمال المهاجرين من أفريقيا وخارجها، مما يجعلها بلد مقصد. وتقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا بصياغة سياسة وطنية للهجرة.

وعلى عكس جمهورية الكونغو الديمقراطية، تهيمن على الكاميرون الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر. وتشمل العوامل الدافعة للهجرة في الكاميرون الفقر، بطء النمو الاقتصادي مقارنة بالنمو السكاني، وعبء الديون الخارجية الذي تتحمله البلاد. ويبدو أن الكاميرون هي الوجهة المفضلة لكثير من الناس الفارين من الحروب في بلدانهم الأصلية أو أماكن إقامتهم، نظرا لموقعها الجغرافي واستقرارها السياسي. وشهدت الكاميرون زيادة في عدد اللاجئين من 46,454 لاجئا في عام 2000 إلى 327,121 لاجئا في عام 2015. وهناك حوالي 59,000 لاجئ نيجيري ممن هربوا من عنف جماعة بوكو حرام الارهابية ويعيشون في معسكر ميناواو ، و 267,500 من جمهورية أفريقيا الوسطى (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016 ب). وعلى الرغم من ارتفاع عدد المهاجرين الدوليين وتقديرات اعداد اللاجئين في الكاميرون، فإن البلد ليس لديه سياسة وطنية للهجرة.

2.2.4 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

وتقدم غرب أفريقيا مثالا فريدا عن هيكل الهجرة الديناميكي والمعقد ذو الاتجاهات المستمرة وتغيّر تكوينات الهجرة. غالبية الهجرة (84٪) في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي داخل المنطقة. وهذه الهجرة بين بلدان الجنوب تزيد سبعة أضعاف عن تدفقات الهجرة من بلدان غرب أفريقيا إلى أجزاء أخرى من العالم (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة، 2015). وعلى الرغم من أن جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي في الوقت الحالي بلدان هجرة عامة وهجرة نازحة، فإن حركة التنقل داخل المنطقة في غرب أفريقيا تُهيمن عليها عموما حركة

من الشمال والجنوب في الغالب من بلدان غير ساحلية في منطقة ساحل غرب أفريقيا (مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد) إلى المزارع، المناجم والمدن الأكثر ازدهارا في غرب أفريقيا الساحلية (في الغالب ساحل العاج وليبيريا وغانا ونيجيريا والسنغال وغامبيا). ومن حيث الأرقام المطلقة، يوجد في ساحل العاج أكبر عدد من المهاجرين يبلغ 2,406,700 من بينهم 2,350,024 ينتمون إلى بلدان أخرى في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تليها غانا مع 1,851,800 مهاجر ووافد في البلد (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015). وقد اجتذبت غانا وساحل العاج أعدادا كبيرة من العمالة المهاجرين داخليا وكذلك المهاجرين الدوليين من بلدان مثل توغو ونيجيريا (بشكل رئيسي إلى غانا)، غينيا (بشكل رئيسي إلى ساحل العاج)، و بوركينا فاسو، النيجر و مالي (إلى كل من غانا وساحل العاج). ووفقا لبيانات البنك الدولي، لدى بوركينا فاسو وساحل العاج ومالي أكبر عدد من الوافدين المقيمين في الخارج بأعداد مطلقة. ولدى بعض البلدان، مثل بوركينا فاسو وساحل العاج وغانا ونيجيريا، عدد كبير من المهاجرين والوافدين. ويوجد في غرب أفريقيا أكبر حجم للهجرة من جميع المناطق في أفريقيا (المُرفق و).

وقد أدى عدم الاستقرار الاقتصادي، الذي حدث مؤخرا في العديد من بلدان غرب أفريقيا، إلى تقلص فرص تأمين عمل مستقر ومُجزى في الجهات الإقليمية التقليدية، وتعميم وتكرار الهجرة إلى مجموعة واسعة من الجهات البديلة مثل أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا و جنوب شرق آسيا. وقد عانت البلدان الثرية والمستوردة للعمالة التقليدية في المنطقة دون الإقليمية (ساحل العاج) والجهات الجاذبة للمهاجرين (نيجيريا) من أزمات سياسية واقتصادية، مما أدى أيضا إلى تحفيز هجرة مواطنيها. وفي السنوات الأخيرة، حدثت زيادة في الهجرة غير النظامية من بلدان غرب أفريقيا إلى أوروبا من خلال الصحراء الكبرى التي تتسم بالاتجار بالبشر وتهريبهم. ويُمثل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تحديات كبيرة أمام حقوق الإنسان والتنمية في المنطقة دون الإقليمية. ويتم الاتجار بالأطفال أساسا للعمل في المزارع والعمل غير الرسمي/ المنزلي داخل وفي أنحاء بلدان غرب أفريقيا ويتم تجنيدهم من خلال شبكات من الوكلاء، بينما يتم الاتجار بالنساء والفتيات الصغيرات للاستغلال الجنسي وبشكل رئيسي خارج المنطقة دون الإقليمية. غير أن تشديد تدابير مراقبة الهجرة (في شكل قوانين أكثر صرامة بشأن الهجرة، وتشديد اللوائح ومراقبة الحدود) في بلدان المقصد قد أدى إلى دفع المزيد من الناس إلى أيدي المهربين مما زاد من ضعف المهاجرين.

وتُعزى تدفقات اللاجئين في غرب أفريقيا عادة إلى الحركات القسرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية، تغير المناخ ، انعدام الأمن الغذائي ، مشاريع التنمية الواسعة النطاق ، التوترات التي لم تُحلّ بعد بشأن حقوق الأراضي والممتلكات، وكذلك الأوبئة أو تفشي الأمراض. وفي الآونة الأخيرة، يظهر هذا الاتجاه حدوث تغيرات في تدفقات اللاجئين في شكل عمليات نزوح ناجمة عن زيادة حالات عدم الاستقرار السياسي، مما أدى إلى حالات من العنف المُعمّم، النزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وتُجبر هذه الحوادث الأفراد والأسر على الفرار من مجتمعاتهم من أجل السلامة في البلدان المجاورة التي لا تتأثر بهذه الأزمات أو حتى خارج أفريقيا وأساسا في أوروبا. والجهات المفضلة للنيجيريين في القارة تشمل السودان في القرن الأفريقي، غانا والنيجر في غرب أفريقيا، والكاميرون في وسط أفريقيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2015 د). وخارج أفريقيا، ينتقل النيجيريون إلى إيطاليا وإسبانيا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وتُعتبر التحركات نحو الاتحاد الأوروبي غير نظامية إلى حد كبير.

وفي حين أن الدول الأفريقية، ولا سيما دول غرب أفريقيا، لا تزال بلدان المقصد الرئيسية للمهاجرين السنغاليين، فقد حدثت تغيرات كبيرة في اتجاهات تدفقات الهجرة. وأصبحت بلدان المقصد التقليدية، مثل ساحل العاج والغابون أقل جاذبية، وازدادت الهجرات نحو إيطاليا وإسبانيا بشكل ملحوظ. كانت فرنسا ولا تزال بلد مقصد للوافدين السنغاليين الذين ينقلون من أفريقيا.

وقد شرعت بعض الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مثل نيجيريا وغانا، في تنفيذ سياساتها الوطنية المتعلقة بالهجرة، في حين أن عددا منها شرعت في أو بصدد صياغة سياسات الهجرة الوطنية (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015).

2.2.5 السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA)

لا تزال منطقة الجنوب الأفريقي تشهد ارتفاعا كبيرا في تدفقات الهجرة المختلطة وغير النظامية. وتتألف هذه التدفقات في الغالب من اللاجئين، طالبي اللجوء، المهاجرين الاقتصاديين، الأطفال المهاجرين غير المصحوبين بذويهم و ضحايا الاتجار بالبشر، بمن فيهم النساء والأطفال (المنظمة الدولية للهجرة، 2014). وتحاول الغالبية العظمى من هؤلاء المهاجرين الوصول إلى وجهاتهم عبر شبكات التهريب والاتجار القائمة. أصبحت الهجرة غير النظامية على نحو متزايد قضية ذات اهتمام سياسي واقتصادي واجتماعي للحكومات والشعوب في دول السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. وفي حين أن مساهمتهم في التنمية الاقتصادية في بلدان المقصد مهمة، فإن الصراع المتكرر بين المهاجرين غير النظاميين والمواطنين ينبع من تصورات مفادها أن المهاجرين يغتصبون الوظائف من المواطنين المُستحقين لها. ويرتبط النزاع أيضا بالقضايا الاجتماعية مثل الجريمة والبغاء، التي يُنهم المهاجرون عالميا بالتشجيع عليها. وقد أدخلت هجرة الإناث بعدا تجاريا للحركات الأفريقية في القارة، وهذا واضح في تحركات النساء في زيمبابوي إلى جنوب أفريقيا وبوتسوانا (Adepoju ، 2003). وفي حين أن هناك الكثير لصالح هجرة الإناث، فإنهن كثيرا ما يتعرضن لسلوك تمييزي، وإيذاء بدني، وعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية (Peberdy و Dinat، 2005).

وهناك عدد من بلدان السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا هي بلدان منشأ وعبور ومقصد. فعلى سبيل المثال، لا تُعتبر ملاوي بلد عبور هامة للمهاجرين المتوجهين إلى بلدان الجنوب الأفريقي الأخرى فحسب، بل هي أيضا خيار كُوجهة مفضلة. ومعظم المهاجرين إلى ملاوي ينحدرون من البلدان المجاورة، ولا سيما موزامبيق، رغم أن هذا العدد انخفض تدريجيا بسبب انتهاء الحرب الأهلية في موزامبيق في عام 1992. وقد تزايد عدد المهاجرين غير النظاميين الذين ينتمون بصفة رئيسية إلى إثيوبيا في ملاوي. كما تجذب ملاوي مهاجرين من آسيا لا سيما باكستان والهند. ويُقدر أن أكثر من 400 مهاجر كانوا مسجونين في ملاوي في عام 2015. ولا يزال الملاويون يغادرون البلد، ويتوجهون إلى بلدان في الجنوب الأفريقي، للعمل أساسا في المناجم والمزارع في جنوب أفريقيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2015 هـ).

وبالمثل، فإن موريشيوس هي بلد مصدر وبلد مقصد للمهاجرين الدوليين. غير أن عدم كفاية البيانات فيما يتعلق بالهجرة يجعل من الصعب على الحكومة وضع سياسة هجرة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد (المنظمة الدولية للهجرة، 2014). ويأتي غالبية المهاجرين في موريشيوس من الصين تليها الهند. وفي موريشيوس، تُركز إدارة الهجرة على التنسيق داخل مختلف المؤسسات، إدارة البيانات، إدارة قدرات الموارد البشرية، الروابط مع المغتربين، وحماية المهاجرين والمعالين من قبلهم. وتُعتبر زامبيا، شأنها شأن البلدان الأخرى، بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين من الدول المجاورة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيمبابوي. وكثير من الهجرة الداخلية في زامبيا هي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالهجرة الدولية، بلغ عدد المهاجرين الدوليين في زامبيا 127,915 مهاجرا في عام 2015. وانخفضت نسبة المهاجرين إلى مجموع السكان في زامبيا من 3 في المائة في عام 2000 إلى 0.8 في المائة في عام 2015 (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016).

2.2.6 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (SADC)

وعلى الرغم من أن هجرة اليد العاملة داخل، من وإلى منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كانت سمة من سمات المنطقة تاريخيا (Crush وآخرون، 2005)، يوجد هناك افتقارا إلى بيانات شاملة عن عدد وأنواع هجرة اليد العاملة في المنطقة مع وجود تباينات من بلد إلى آخر. وتتمتع ثلاث دول أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - وهي جنوب أفريقيا وبوتسوانا وناميبيا، بطفرة اقتصادية مستدامة اجتذبت قدرا كبيرا من العمالة الأجنبية على مر السنين. يشير Crush و Williams (2010:4) إلى مشروع الهجرة للجنوب الأفريقي (SAMP) الذي قام بدراسة 30,000 مهاجر من خمسة بلدان

في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام 2005 "وأظهرت أن 23% من المهاجرين لديهم أجداد ممن ذهبوا للعمل في بلد آخر، و 57% لديهم آباء قاموا بذلك". وتشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن 72% من جميع المهاجرين الأفارقة في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هم من داخل المنطقة (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2013).

ولا يزال التعدين أكبر مجال لتوظيف العمال المهاجرين من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (50 في المائة تقريبا). ومن الواضح أن ليسوتو وسوازيلند وموزامبيق تُهيمن عليها الهجرة للعمل في التعدين إلى جنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال، يذهب نحو 80% من الوافدين من ليسوتو إلى جنوب أفريقيا (مرصد الهجرة التابع لمنطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، 2010). تُعدّ ليسوتو واحدة من أكثر البلدان اعتمادا على الهجرة وأحد أفقر البلدان في العالم بسبب ارتفاع البطالة المحلية، انخفاض الإنتاج الزراعي، انخفاض متوسط العمر المتوقع للسكان، ارتفاع معدل وفيات الأطفال، مع نصف السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (Crush وآخرون، 2010). وتُعدّ ليسوتو من بين البلدان الثلاثة التي تستقبل التحويلات المالية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم، مما يجعل التحويلات المالية مصدرا هاما من مصادر العملة الأجنبية ولتغطية الضروريات الأساسية. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، تغيرت كثيرا أنماط الهجرة من وداخل ليسوتو، مع انخفاض فرص العمل للرجال في المناجم في جنوب أفريقيا وفي الوقت نفسه زيادة الهجرة النازحة للإناث من ليسوتو (مرصد الهجرة التابع لمنطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، 2010). وكونها في موقع استراتيجي داخل أفريقيا الجنوبية، يتوجب على معظم المهاجرين إلى ليسوتو أن يسافروا عبر جنوب أفريقيا للوصول إلى البلد، وهذا يستند إلى الاتفاقات الثنائية التي أبرمتها مع جنوب أفريقيا.

وفي حالة بوتسوانا، كان البلد في المقام الأول بلدا مرسلا للمهاجرين في الستينيات، ولكنه شهد تغيرا جذريا بالنسبة لبلد مُستقبل للمهاجرين مع اكتشاف الماس، الذي اجتذب عمال المناجم من جنوب أفريقيا وزمبابوي. فمنذ السبعينيات فصاعدا، تطلب النمو الاقتصادي السريع في بوتسوانا الأيدي العاملة والخبرات، ونجح نهج الحكومة الخاص بسياسة الهجرة المفتوحة في تأمين هؤلاء بنجاح من جميع أنحاء القارة. وأدى الاستقرار السياسي في منطقة الجنوب الأفريقي (الذي أدى إلى أول انتخابات ديمقراطية في جنوب أفريقيا في عام 1994) إلى العودة الطوعية للعديد من غير المواطنين الذين يعيشون في المنفى في بوتسوانا، وقدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن 210 لاجئين فقط لا يزالون في البلد بحلول عام 1996. ويُغادر عدد قليل من العمال المهاجرين بوتسوانا للعمل في مجال غير التعدين، وقد انخفضت هذه الأرقام بمرور الوقت. وشهدت زمبابوي ارتفاعا تدريجيا في الهجرة النازحة منذ عام 2000، وكانت الغالبية العظمى من الوافدين إلى منطقة الجنوب الأفريقي. وقد كانت أنماط الهجرة النازحة معقدة، متمثلة بازدياد حركة الهجرة غير الرسمية عبر الحدود، وهجرة المواطنين ذوي المهارات العالية، وهجرة الفقراء للبقاء على قيد الحياة (المنظمة الدولية للهجرة، 2010).

وهناك عاملان رئيسيان يدفعان الهجرة في الجنوب الأفريقي: الديموغرافيا التي تؤدي إلى ارتفاع ضغط الهجرة والفرص الاقتصادية المتباينة بين البلدان. وقد دفع تزايد البطالة والصعوبات الاقتصادية بعض الأسر إلى البحث في أماكن أخرى عن سبل العيش الاقتصادية، سواء في الاقتصاد غير الرسمي بالمناطق الحضرية أو خارج البلد أو كليهما. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هناك تاريخ طويل من الحركات غير الرسمية للأشخاص عبر الحدود في هذه المنطقة (Crush وآخرون، 2005).

وكون دولة جنوب أفريقيا أقوى اقتصاد في أفريقيا الجنوبية، فهي تجذب العديد من الناس أساسا من الدول المجاورة وخارجها. وخلال حقبة الفصل العنصري، كانت الهجرة تخضع لسيطرة كبيرة، ولا سيما بين العمال المهاجرين أصحاب البشرة السمراء داخل البلد. وسمح انهيار الفصل العنصري للناس بالانتقال بحرية إلى أي مكان داخل البلد. كما أصبحت جنوب أفريقيا وجهة جذابة للمواطنين الأفارقة الآخرين الباحثين عن فرص اقتصادية أفضل. فعلى سبيل المثال، كانت هناك هجرة غير نظامية كبيرة إلى جنوب أفريقيا، مما جعلها بلدا لديها أعلى عدد من المهاجرين واللاجئين في المنطقة دون الإقليمية. ولدى جنوب أفريقيا عدد أكبر من المهاجرين مقارنة بالوافدين، وبالتالي، مستوى صافي إيجابي للهجرة بلغ 120,000 في عام 2016 (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، 2016). وليس من السهل على جنوب أفريقيا مواءمة سياسات الهجرة ومراقبة الحدود مع الحقائق الاقتصادية والأمنية. وعلى سبيل المثال، فإن بعض بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تكافح من أجل إصدار وثائق تحديد الهوية والسفر. وهذا يخلق تحديات كبيرة لإدارة الهجرة لأن جميع التحركات عبر الحدود تكون

غير قانونية في حالة عدم وجود وثائق صالحة. ويكشف تقرير صادر عن وزارة الشؤون الداخلية (2016) بأن جنوب أفريقيا لديها قدرة محدودة على إدارة الهجرة الدولية. ومثلما وضعت جنوب أفريقيا سياسات الهجرة، كان التنفيذ الناجح دائما مشكلة ربما بسبب الطبيعة الحساسة للهجرة في جنوب أفريقيا (Amin و Mattoo ، 2007).

2.2.7 الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)

بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، لا تزال الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) منطقة تُحفز فيه الظروف المتقلبة والغير الأمانة أعدادا كبيرة من الناس على التحرك داخل الحدود وغيرها. إن عوامل الدفع والجذب التي تعبئ هذه التحركات السكانية مُتنوعة، و "مختلطة" بطبيعتها. ويستخدم بعض المهاجرين وسائل غير نظامية، للفرار من القرن الأفريقي بسبب الاضطرابات السياسية والخوف من الاضطهاد والنزاعات، في حين يغادر آخرون أوضاعا شديدة لشح الموارد، بما في ذلك الجفاف وفشل المحاصيل وانعدام الامن الغذائي والفقر الشديد (الهيئة الحكومية للتنمية، 2012). ويتم تناول الهجرة في الهيئة الحكومية للتنمية في إطار الإطار الإقليمي لسياسات الهجرة والمُستمد من الإطار القاري التابع للاتحاد الأفريقي الذي أُعتمد في بانجول في عام 2006. وقد اعتمد مجلس الوزراء التابع للهيئة الحكومية للتنمية الإطار الإقليمي في عام 2012، وأصبح المرجع الأساسي للسياسة العامة حول الهجرة بالنسبة للهيئة الحكومية للتنمية.

تُعدّ إثيوبيا أكبر دولة مُضيفة للاجئين في أفريقيا بتقدير 704,816 لاجئ، تليها كينيا واوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد. وهي تُصنف كمركز عبور رئيسي في القرن الأفريقي. وتشمل حركات الهجرة المختلطة في الغالب اللاجئين، الأشخاص المُتاجر بهم، المهاجرين غير النظاميين والاقتصاديين في الغالب من جنوب السودان والصومال وإريتريا والسودان واليمن (أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، 2016). وعلى الرغم من وجود عدد كبير من اللاجئين من اليمن اللذين يدخلون إثيوبيا بسبب النزاع في ذلك البلد، فإن بعض الإثيوبيين يَمرون أيضا عبر اليمن في طريقهم إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، مما يجعل الهجرة ثنائية الاتجاه. ويوجد أكبر عدد من اللاجئين وطالبي اللجوء الإثيوبيين في كينيا التي تستضيف ما مجموعه 30,662 من اللاجئين وطالبي اللجوء الإثيوبيين حتى مارس 2016، مع أعداد أقل في البلدان المجاورة الأخرى (أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، 2016).

وقد حُدِّدت جيبوتي كبلد منشأ وبلد عبور للرجال والنساء والأطفال الذين يتعرضون للعمل القسري والاتجار بالجنس (أمانة الهجرة المختلطة الإقليمية، 2016ب). وقد عانت المهاجرات من الاعتداء الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. غالبية المهاجرين الذين عبروا من خلال جيبوتي هم إثيوبيون متجهون إلى دول الخليج. وهي أيضا مقصد للمهاجرين الفارين من النزاع في اليمن. ويوجد في السودان ثاني أكبر عدد من الأشخاص النازحين داخليا في العالم. ومعظم تدفقات الهجرة السودانية تتبع من ، أو تتجه نحو ، البلدان الأفريقية والعربية المجاورة. إن العوامل الدافعة للهجرة في السودان هي النزاع الاثنية الداخلية، والاضطرابات السياسية، والجفاف (المنظمة الدولية للهجرة، 2011).

ومن الواضح أن جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الاعضاء لديها اتجاهات وأنماط معقدة للهجرة. وهناك مخاطر تنشأ عن الهجرة وتتضمن العنف الجسدي والجنسي، الخطف عن طرق الاحتيال والاختطاف القسري، الابتزاز، والتعذيب. التهديد بالاختطاف للحصول على فدية هو التهديد الأكثر أهمية خاصة للمواطنين الإثيوبيين. وتشمل المخاطر الأخرى فقدان الأرواح، التعرض للظروف القاسية، النزاعات، المشي لمسافات طويلة وخاصة في الصحراء دون الاحتياجات الأساسية، الاعتداء البدني والجنسي، انتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات المتعلقة باستخراج الأعضاء.

3. أثر الهجرة على القارة واستجابة السياسات

كان للهجرة أثر سياسي واجتماعي واقتصادي كبير في بلدان المنشأ والعبور والمقصد في أفريقيا. وكان الأثر إيجابيا وسلبيا على حد سواء، ويختلف حسب المنطقة والبلد. ويركز هذا القسم على الهجرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي اجتاحت أفريقيا، مع اعطاء أمثلة على بلدان مختارة.

وبقدر ما تميل الدراسات إلى إبراز الأثر السلبي الذي يمكن أن تُحدثه الهجرة في بلد المنشأ والعبور والمقصد، فإن هناك أثرا إيجابيا أيضا. الهجرة النازحة للمواطنين إلى دول أفريقية أخرى أو خارج القارة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي وسلبي على بلدان المنشأ وبلدان المقصد. ويُمكن للمهاجرين تحسين الظروف الاقتصادية لبلد المنشأ بشكل إيجابي حيث يساهمون في التنمية الاقتصادية من خلال العمل الذي يقدمونه وسد الثغرات في اليد العاملة. غير أن وجودهم يمكن أن يمتد أيضا إلى الموارد الاقتصادية في بلد ما، قد لا يكون قادرا على دعم المهاجرين، ولا سيما في حالة أولئك الذين نزحوا قسرا.

وبالمثل، يمكن للبلدان أن تستفيد من وجود المهاجرين اجتماعيا كونهم يستحدثون طرقا جديدة للتفكير، وكسر المفاهيم الثقافية وخلق مجتمعا أكثر عولمة يمكن أن يجتذب الفرص الاقتصادية في البلد. فعلى سبيل المثال، لا يمكن الاختلاف على وجود الصينيين في أفريقيا، وقد يكون للدور المؤثر الذي قامت به أخلاقيات أعمالهم في البلدان تأثير على الممارسات التجارية في أفريقيا وتغييرها. ومع ذلك، أدى تواجدهم أيضا إلى توترات مع المجتمعات المحلية التي تتنافس على فرص العمل (Park، 2009).

3.1 التأثير الإيجابي للهجرة

3.1.1 التحويلات المالية

النتيجة المباشرة للهجرة النازحة من أفريقيا هي تدفقات التحويلات المالية إلى القارة التي، بحسب البنك الدولي بلغت 17 مليار دولار أمريكي في عام 2004، وارتفعت إلى 61 مليار دولار أمريكي في عام 2013، ما شكلت 19٪ من الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا في تلك السنة.⁸

ولم تكن تدفقات التحويلات المالية كبيرة فحسب، بل كانت أيضا أكثر استقرارا من التدفقات المالية الأخرى وأكثر مضادة للدورات الاقتصادية، وبالتالي استدامة الاستهلاك والاستثمار خلال فترات الركود الاقتصادي. والتحويلات المالية هي أيضا أهم مصدر لتدفقات العملة الأجنبية الصافية في القارة، بعد الاستثمار الاجنبي المباشر⁹ (البنك الافريقي للتنمية، 2011). وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي التدفق القوي للتحويلات المالية إلى تحسين الجدارة الائتمانية للبلد المُستقبل، مما يقلل من تكاليف اقتراضها الأموال في الأسواق الدولية. فعلى سبيل المثال، تُعد تحويلات المهاجرين المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في ليسوتو، وتُعتبر ليسوتو من بين المُتلقيين الرئيسيين للتحويلات المالية المسجلة رسميا في العالم، قياسا على الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام 2009، شكلت التحويلات المالية نسبة 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، مما جعل ليسوتو ثالث أكبر بلد مُستقبل للتحويلات المالية بعد طاجيكستان وتونغا (البنك الدولي، 2011) وأكبر المستفيدين من التحويلات المالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في أفريقيا.

⁸ موقع <http://www.worldbank.org/en/topic/migrationremittancesdiasporaissues/brief/migration-remittances-data>

⁹ لا تمثل هذه الأرقام سوى التحويلات المسجلة رسميا ولا تتضمن بيانات من حوالي نصف بلدان القارة التي لا تُبلَّغ عن بيانات التحويلات المالية لديها بصورة منتظمة. وعندما تضاف التدفقات إلى هذه البلدان والتدفقات غير المسجلة إلى بقية أفريقيا عن طريق القنوات غير الرسمية، سيزداد حجم تدفقات التحويلات المالية إلى حد كبير.

ووفقا للبنك المركزي الكيني، تم تحويل أكثر من 1.4 مليار دولار أمريكي إلى كينيا في عام 2014. وفي عام 2010، تجاوزت تدفقات التحويلات المالية في اوغندا نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر، مما يوفر مؤشرا واضحا على الاهمية المتزايدة لتدفقات التحويلات المالية في اقتصاد البلد (Rutega وآخرون، 2012). ووفقا للبنك الدولي، كان للهجرة أثر على التخفيف من وطأة الفقر في مصر حيث أدت التحويلات المالية التي أرسلها المواطنون في المهجر إلى تقليل احتمال الفقر بنسبة 8.8٪ في البلد (البنك الدولي، 2010:35).

3.1.2 مشاركة المغتربون في التنمية

هناك إجماع متزايد على امكانية ان يكون للمغتربين تأثير كبير في تنمية بلدانهم. غير أن التحدي يتمثل في وضع استراتيجيات فعالة يمكن من خلالها الاستفادة من المغتربين بشكل كامل من أجل التنمية الوطنية. وركزت معظم مخططات الحكومة في الغالب على سد الفجوة التمويلية، في حين سعت الجهات المانحة أساسا إلى سد الفجوة في القدرات البشرية. ومن منظور كسب الادمغة، يمكن للوافدين تعلم مهارات جديدة ومبتكرة يمكن اعتمادها في بلد المنشأ، إذا ومتى اختار المهاجر العودة. وسيستفيد البلد من المهارات الابتكارية التي سئسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما عندما تنشأ فرص عمل جديدة من خلال إنشاء الصناعات.

3.1.3 العودة المؤقتة والدائمة

نفذت المنظمة الدولية للهجرة العديد من برامج العودة المؤقتة للمهنيين من المغتربين في الجهود الرامية الى التخفيف من نقص الموارد البشرية في القطاعات المتأثرة. على سبيل المثال، بين عامي 2008 و 2011، سهلت المنظمة الدولية للهجرة العودة المؤقتة الطوعية لخمسين من مواطني زيمبابوي العاملين في مجال الصحة في الخارج للتدريس في الجامعات والعمل في المستشفيات الريفية (Mudungwe ، 2009). وقد أدت المبادرة الى الاستفادة من خبرة ومهارات مواطني زيمبابوي المهنيين، العاملين في مجال الصحة في المهجر، في تقديم الرعاية الصحية في الوطن وتدريب العاملين الصحيين المحليين (من خلال نقل المعرفة والمهارات إلى المهنيين المحليين)، مما ساعد على التخفيف من آثار هجرة الأدمغة في القطاع الصحي والجامعات.

وعلى غرار مبادرة المنظمة الدولية للهجرة، نفذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين (TOKTEN) في عدد من البلدان الأفريقية، مما أتاح فرصا للمغتربين المؤهلين ذوي المهارات العالية لتقديم مساهمات إلى بلدانهم الاصلية من خلال الاستشارات قصيرة الأجل. وفي إطار البرنامج، بلغ متوسط تكلفة الاستشاري التابع لبرنامج نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين حوالي ربع تكلفة خبير استشاري دولي اعتيادي. وفي هذا الصدد، وضع البرنامج 5000 متطوع في مهام داخل 49 بلدا ناميا (البنك الافريقي للتنمية، 2011).

ويمكن للبلدان أيضا أن تشجع مواطنيها المغتربين المؤهلين (ولا سيما في القطاعات التي هي في حاجة ماسة إلى موظفين مؤهلين وذوي خبرة) على العودة بصورة دائمة. وتستلزم هذه المبادرة تعزيز ظروف العودة الدائمة، أي معالجة عوامل الدفع التي أدت إلى الهجرة النازحة في المقام الأول. وعلاوة على ذلك، من أجل تهيئة ظروف مواتية لتحقيق معدل أعلى من العودة الدائمة، من المهم إجراء مراجعات منهجية لبرامج العودة، بما في ذلك برنامج العودة المؤقتة للمواطنين المؤهلين (TRQN) التابع للمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج نقل المعرفة من خلال المواطنين المغتربين (TOKTEN) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن شأن التوصل إلى فهم أفضل لخبرات العائدين من المغتربين الذين شاركوا في هذه البرامج، بما في ذلك العوامل الرئيسية التي استلهمت قراراتهم لجعل عودتهم إما مؤقتة أو دائمة، أن تُمكن صانعي السياسات في بلدان المنشأ من تهيئة بيئة سياساتية أكثر مواتاة.

3.1.4 الاستفادة من الموارد المالية للمغربيين

يمكن أن تكون المساهمات المالية للمغربيين غير تجارية (التحويلات الخاصة: التحويلات المالية المباشرة إلى الأسر أو التحويلات المالية الجماعية لفئات المجتمع المحلي لدعم مشاريع التنمية) أو المساهمات الخيرية في مشاريع محددة. ويمكن أيضا أن تكون استثمارات تجارية/ مالية في المؤسسات التجارية.

ويمكن للمغربيين أن يلعبوا دورا حاسما في تسريع التبادل التكنولوجي والاستثمار الأجنبي المباشر، كما في حالة الصين والهند وإسرائيل حيث أخذ المغربيين بدور المستثمرين الرواد في وقت اعتبرت فيه أسواق رأس المال الكبرى هذه الاقتصادات خطرة جدا. وبالنسبة للمستثمرين من المغربيين، هناك دافع جوهري غير مالي للمشاركة في مرحلة مُبكرة، وبصفة عامة، ونظرا لمعرفتهم ببلد المنشأ، يمكنهم الوصول الى آليات التخفيف من المخاطر والغير متاحة للمستثمرين الرئيسيين الآخرين. وعلاوة على ذلك، وبسبب معرفتهم الواسعة بالاقتصادات والاسواق الاخرى، هم يُشكلون نقطة دخول إلى أسواق/ منتجات جديدة داخل الوطن (Kuznetsov، 2006).

3.1.5 الاستفادة من التحويلات المالية أو وصول المؤسسات المالية إلى أسواق رأس المال

تُحسّن تدفقات التحويلات المالية الكبيرة والمستقرة من الجدارة الائتمانية للبلد، وبالتالي الجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية أيضا. وقد استخدمت البنوك في العديد من البلدان التحويلات المالية المستقبلية كضمانات لجمع تمويلات السندات من الاسواق الدولية، وبالتالي تم الاستفادة منها للإقراض التجاري (Gayle وآخرون، 2013). وبالمثل، يمكن للحكومات أيضا إصدار سندات، والتي يُمكن أن تستهدف مشاريع إنمائية محددة. وتتمثل الآثار السياسية المترتبة على هذا في أنه ينبغي للبلدان أن تضع سياسات تُشجع على تدفق التحويلات المالية من خلال القنوات الرسمية، وأن تسعى إلى تحسين البيانات المتعلقة بالتحويلات المالية وإتاحتها لوكالات التصنيف والمستثمرين الدوليين.

3.2 التأثير السلبي للهجرة

3.2.1 هجرة الأدمغة

وتشير التقديرات إلى أن نحو 70,000 من المهنيين المَهْرَة يهاجرون من أفريقيا كل عام، مما يترك للقارة فجوة هائلة في القدرات البشرية. ونتيجة لهجرة الأدمغة، يتم انفاق ما يقرب من 4 مليارات دولار (35% من المساعدات الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا) سنويا لتوظيف نحو 100 ألف وافد (البنك الإفريقي للتنمية، 2011).

وقد ساهمت الهجرة الدولية للعاملين في مجال الرعاية الصحية في أزمة الموارد البشرية الصحية في العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد حظي تدفق المهنيين الصحيين من البلدان المنخفضة الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل باهتمام كبير على مدى العقود القليلة الماضية، ويُعتبر مساهما كبيرا في زيادة ضعف النُظُم الصحية الهشة أصلا في البلدان المُرسلة [Poppe وآخرون، 2014]. وقد تقرير الصحة العالمية لعام 2006 وجود عجز عالمي بلغ 4.3 مليون موظف صحي تقريبا، حيث يواجه 57 بلدا (معظمها في أفريقيا وآسيا) نقصا حادا (المنظمة الدولية للهجرة، 2013ب). واليوم، تُظهر تقريبا جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدفقات متزايدة من العاملين في مجال الرعاية الصحية.

"وعلى الرغم من الافتقار إلى بيانات دقيقة عن مدى هجرة المهارات، فإن جميع بلدان منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أعربت عن قلقها إزاء تأثير هجرة الأدمغة المتسارعة على النمو الاقتصادي والتنمية وعلى نوعية تقديم الخدمات في القطاع العام" (Mudungwe، 2014). وقد تم تحديد هجرة الأدمغة في القطاع الصحي باعتبارها واحدة من أكثر القضايا إشكالية في المنطقة (Crush و Williams، 2010؛ Williams وآخرون، 2005). وتظهر الهجرة النازحة للمهنيين الصحيين (الأطباء والمرضات) بشكل خاص في منطقة الجنوب الإفريقي، مما يؤثر بشكل خاص على بلدان مثل موزامبيق (حيث غادر 75٪ من الأطباء المُدرِّبين البلد) وأنغولا (70٪)، ولكن أيضا ملاوي (59٪)، زامبيا (57٪)، زيمبابوي (51٪)، ليسوتو (33٪) و سوازيلند (29٪) (Pettersson و Clemens، 2007؛ منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، 2011). ويترتب على ذلك آثار خطيرة من حيث تقديم الخدمات الصحية الكافية للسكان المحليين، وهو يمثل مصدر قلق للبلدان الإفريقية التي لا تجتذب، في الوقت نفسه، المهاجرين ذوي المهارات العالية (Gallina، 2010). وكان لفقدان العاملين الصحيين أثر سلبي على كثافة العاملين الصحيين الهشة أصلا في منطقة الجنوب الإفريقي.

ويُقدَّر البنك الدولي أن ثلث الأطباء المولودين في ليسوتو قد هاجروا (Cobbe، 2012)، في حين يؤكد Ambrose (2005) أن أكثر من 80٪ من الأطباء المؤهلين في باسوٲو غادروا ليسوتو، ويعمل نحو 75٪ من الأطباء المؤهلين في باسوٲو في جنوب أفريقيا. ويلاحظ Ambrose (2005) أيضا أن الوضع في مهنة التمريض ليس أفضل من ذلك لأن أكثر من 70٪ من المرضين المؤهلين في باسوٲو يعملون خارج ليسوتو - في بلدان مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

3.2.2 انخفاض الطلب على مهارة المهنيين المؤهلين

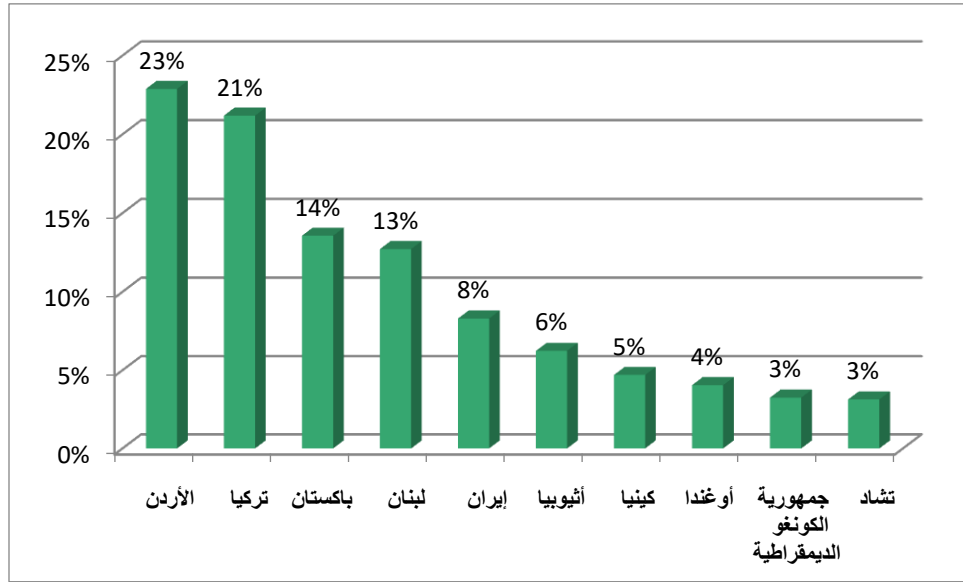
ومع ذلك، بعض المهاجرين ذوي المهارات العالية ينتهي بهم المطاف إلى أداء وظائف منخفضة المهارة في الخارج بسبب عدم قدرتهم على تأمين وظيفة في مجال خبرتهم، مما يؤدي إلى هدر الأدمغة/ انخفاض المهارة (على الرغم من دفع أجور أعلى مما هي عليها في بلدان المنشأ).

3.2.3 التكلفة المترتبة على الوفاء بالالتزامات الإنسانية

وفقا لمنظمة العفو الدولية، تستضيف عشرة بلدان - تمثل 2.5 في المائة فقط من الاقتصاد العالمي - أكثر من نصف (56 في المائة) اللاجئين في العالم. وهكذا تتحمل الدول الأكثر فقرا وطأة الأزمة المتفاقمة.¹⁰ وشكلت البلدان الإفريقية في أكبر 10 بلدان مُضيفة للاجئين نسبة 21٪ من اللاجئين (الشكل 3).

الشكل 3: البلدان العشرة الأكثر استضافة للاجئين

¹⁰ موقع <http://www.aljazeera.com/news/2016/10/ten-countries-host-world-refugees-report-161004042014076.html> (تم دخول الموقع في 19 نوفمبر 2016)



المصدر: منظمة العفو الدولية، <http://www.aljazeera.com/news/2016/10/ten-countries-host-world-refugees-report-161004042014076.html> (تم دخول الموقع في 19 نوفمبر 2016)

وقد اضطرت بلدان مثل إثيوبيا وكينيا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد إلى التعامل مع أعداد كبيرة من اللاجئين، وتواجه تحديات مع تلبية احتياجات عدد متزايد من اللاجئين، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالأمن، وتوفير فرص العمل/ سبل العيش، والاتجار بالبشر، والاضطرابات المدنية (كراهية الأجانب) والضغط على البيئة.¹¹

3.2.4 التكلفة المترتبة على إدارة الحدود والانعكاسات الأمنية للهجرة

تشمل بعض العوامل الخارجية للهجرة غير النظامية تهديدات للأمن الوطني/ الإقليمي وتكلفة إدارة الحدود الدولية، التي قد تتطلب في بعض الحالات عمليات مشتركة عبر الحدود للسلطات الأمنية ذات الصلة في البلدان المجاورة. ويشكل استمرار الهجرة غير النظامية في مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مصدر قلق للحكومات الأفريقية. ففي شمال أفريقيا، على سبيل المثال، خلال المراحل المبكرة من "الربيع العربي"، سافر العديد من المهاجرين غير النظاميين من جنوب أفريقيا عبر تونس والجزائر للوصول إلى أوروبا. وأدت هذه الفترة القصيرة من عدم الاستقرار إلى انهيار نُظم إدارة الحدود في بعض المناطق. ومع ذلك، في حالة تونس، استعادت السلطات سيطرتها على حدودها مما جعل من الصعب على المهاجرين السفر عبر تونس. ولا تزال مصر دولة عبور رئيسية للمهاجرين المتجهين إلى الشرق الأوسط. ومع ذلك، أصدرت الحكومة في أكتوبر 2016 سياسة تستهدف التدفقات غير النظامية عبر البلاد للحد من الهجرة من وإلى البلاد.

وكان لتزايد تدفقات الهجرة غير النظامية عبر مصر والجزائر أثر سلبي في البلدان من حيث الأمن. وعلى الرغم من أن هناك فترة تزايدت فيها الهجرة غير النظامية في تونس خلال سقوط الرئيس بن علي، تمكنت البلاد من التصدي للتحديات الأمنية من خلال اتخاذ بعض التدابير بدعم من دول الاتحاد الأوروبي مثل إيطاليا.

3.2.5 الهجرة والصحة

ويُمكن أن يكون للهجرة الدولية أثر حاسم على ديناميكيات تفشي الأمراض والانتشار المكاني للأمراض المعدية (Garcia وآخرون، 2014). وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي تفشي الأمراض أيضا إلى الهجرة. فعلى سبيل المثال، كان لتفشي

¹¹ موقع <http://mgafica.com/article/2016-12-21-refugees-in-africa-faced-bitter-disappointments-in-2016>

فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في ديسمبر 2013 (تحديدا في ليبيريا وغينيا وسيراليون) أثر مماثل. وكانت الهجرة داخل البلدان وفيما بينها في غرب أفريقيا عاملا مساهما هاما في الطبيعة المتفجرة لتفشي المرض. وقد ارتبط التوسع الإقليمي لتفشي المرض في السنغال ونيجيريا بالسفر من المناطق المتضررة. وعجل الخوف من انتشار الإيبولا السريع في جميع أنحاء القارة والعالم من مراقبة الحدود على الحركة من وإلى البلدان المتضررة (مجلس الأمن للأمم المتحدة، 2014). ومع ذلك، يمكن لمراقبة الحدود نفسها أن تكون لها آثار سلبية هامة على تفشي المرض، مما يحول دون نقل الإمدادات والموارد التي تمس الحاجة إليها، مما دفع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى المطالبة بإنهاء عزلة البلدان المتضررة. وتدعو هذه الحالة إلى توحيد بروتوكولات مكافحة الأمراض وعلاجها على الصعيد القطري على مستوى القارة، وزيادة فهم عوامل الخطر الثقافية والتقليدية داخل الدول وفيما بينها، وتعميم التعليم في مجال الصحة العامة كجزء لا يتجزأ من الثقافة، والتنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي، ولا سيما مع الحكومات ووزارات الصحة في جميع أنحاء أفريقيا. وينبغي أن يكون هذا الوضع نفسه مع التهديدات الناشئة الأخرى والمخاطر التي تكشف نقاط الضعف في مجال الصحة العامة نتيجة للهجرة.

3.3 استجابة السياسات بشأن الهجرة في أفريقيا

في عام 2015، عندما أصبحت الهجرة والتنمية هدفا رئيسيا للتنمية المستدامة، بدأ المجتمع العالمي في إعادة تكييف تركيزه واهتمامه على بعض العوامل الدافعة للهجرة من أفريقيا بهدف التصدي لتلك العوامل السلبية للحد من تدفقات الهجرة وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي. وباستثناء أهداف التنمية المستدامة 6 و 7 و 12 و 13، فإن الأهداف الثلاثة عشر المتبقية لها غايات متصلة مباشرة بالمهاجرين والهجرة. ويقدم تحليل أجراه Taran (2016) تفاصيل عن الثلاثة عشر هدفا من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بالهجرة. وأصبح الإدماج السليم للمهاجرين جانبا حاسما من جوانب الهجرة في تعزيز التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي.

وقد برزت الجماعات الاقتصادية الإقليمية فضلا عن الاتحاد الأفريقي كمنابر للتعاون المتعدد الجنسيات بشأن الهجرة والتنمية داخل المناطق دون الإقليمية المعنية. وقد أتاح عدد من المبادرات والعمليات التشاورية الإقليمية فرصا لتبادل المعلومات ووجهات النظر والخبرات بالإضافة إلى تعزيز التعاون والحوار وبناء القدرات بين الحكومات (Adepoju، 2008). وكجزء من أجندة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، يجري التركيز على اعتماد جواز سفر مُوحد لأفريقيا بهدف تيسير حركة الأفارقة والتجارة الأفريقية البينية فيما بين الدول الأعضاء.

وفي السنوات الأخيرة، أبدت العديد من الحكومات الأفريقية اهتماما متزايدا واستعدادا للتصدي للتحديات المتعلقة بالهجرة، فضلا عن الاستفادة بشكل أفضل من إمكانيات التنمية الكامنة للهجرة. ويتجلى ذلك في أن بعض البلدان الأفريقية قد بدأت سياساتها الوطنية المتعلقة بالهجرة (على سبيل المثال غانا ونيجيريا)، بينما قامت عدد من البلدان بصياغة سياسات للهجرة (مثل كينيا، أوغندا، بوركينا فاسو، مالي، ليبيريا، النيجر، السنغال و سيراليون)، في حين أن بلدان أخرى بصدد صياغة أو وضع خطة واضحة لتطوير سياسة وطنية للهجرة. وبالمثل، أقرت عدد من الحكومات الأفريقية الحاجة إلى إشراك المغتربين، ويتضح ذلك من خلال صياغة سياسات للمغتربين، على سبيل المثال من قبل كينيا وأوغندا والسنغال وغيرها من البلدان. وعلى المستوى الإقليمي، فإن الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) هي الوحيدة حتى الآن التي قامت باعتماد إطار سياسة الهجرة الإقليمية في عام 2012. وعلى الرغم من أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى لم تضع بعد سياسات إقليمية للهجرة، إلا أنه لديها بروتوكولات تُوجه إدارة قضايا الهجرة في المناطق المعنية، وهناك جهود لتتقح البروتوكولات لإدماج قضايا الهجرة الناشئة في المناطق دون الإقليمية. وتؤكد جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية تقريبا على حرية تنقل الأشخاص والخدمات داخل المناطق دون الإقليمية.

ويُظهر مسعى وضع سياسات الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي أن البلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية تدرك أهمية ضمان اتباع نهج مُنسق إزاء قضايا الهجرة. وفيما يتعلق بالتكامل الإقليمي، ينبغي النظر بعناية في أثر تدفقات الهجرة، كما ينبغي معالجة العديد من قضايا السياسات.

4. الاستجابات للهجرة في أفريقيا: اطار سياسة الهجرة في افريقيا

وقد قامت مفوضية الاتحاد الافريقي والمجموعات الاقتصادية الاقليمية بصياغة أو وضع عدد من المعاهدات، الأطر و العمليات التشاورية الاقليمية التي تُزود الدول الاعضاء بمبادئ توجيهية لادارة الهجرة وفرص لتعزيز التعاون، الحوار وبناء القدرات بشأن قضايا الهجرة (Adepoju ، 2008). وفي هذا الصدد، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي إطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وسوف يشرح هذا القسم من التقرير كيف استخدمت الجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء الإطار لارشاد عملية تصميم سياساتها المتعلقة بالهجرة، ولكن أيضا لتحديد مدى تعميمها للهجرة والتنمية في خططها الإنمائية.

4.1 نظرة عامة على إطار سياسة الهجرة في أفريقيا

اطار سياسة الهجرة في افريقيا هو نتيجة للمناقشات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الصعيدين الوطني والإقليمي بهدف استكشاف طرق مبتكرة لمعالجة القضايا المتعلقة بالهجرة بشكل فعال، وتسخير فوائد الهجرة من أجل التنمية. وقد وضعت بهدف توجيه الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن العناصر التي ينبغي إدراجها في سياساتها الوطنية والإقليمية المتعلقة بالهجرة فضلا عن الخطط الإنمائية.

ويحدد اطار سياسة الهجرة في افريقيا 9 قضايا مواضيعية رئيسية للهجرة ويُقدم سلسلة من التوصيات على النحو المُبين في الإطار رقم 1. ويسلط الإطار الضوء أيضا على التأثيرات الاجتماعية الاخرى للهجرة، بما في ذلك الهجرة والصحة، البيئة، نوع الجنس، والنزاع من بين أمور أخرى، مما يشير إلى أن الهجرة متعددة -القطاعات. ويعترف الإطار بأن قضايا الهجرة عديدة ومتراصة ومعقدة، وبالتالي ينبغي أن يكون تنفيذ سياسات الهجرة عملية متطورة تشمل أصحاب المصلحة المتعددين وأن تُعالج كل من القضايا والثغرات في القدرات.

الإطار 1: إطار سياسة الهجرة لأفريقيا

يُحدد اطار سياسة الهجرة في افريقيا 9 قضايا مواضيعية رئيسية للهجرة ويُوفر مبادئ توجيهية شاملة ومتكاملة للسياسات بشأن كل منها:

- هجرة العمال
- إدارة الحدود.
- الهجرة غير النظامية.
- النزوح القسري؛
- حقوق الإنسان للمهاجرين؛
- الهجرة الداخلية.
- بيانات الهجرة؛
- الهجرة والتنمية؛ و
- التعاون والشراكات بين الدول.

ويُوفر الإطار قضايا وأولويات شاملة ذات صلة يمكن للدول الأعضاء أن تركز عليها وتشمل:

- التمسك بالمبادئ الإنسانية للهجرة
- إدارة الحدود والأمن
- تعزيز الهجرة النظامية وهجرة اليد العاملة
- إدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة
- الهجرة والتنمية
- بناء القدرات
- تعزيز البحوث ذات الصلة بالسياسات والقدرات في مجال الهجرة

وبالنظر إلى الأولويات المحددة، تُشجّع الدول الأعضاء على اعتماد القرارات التالية الواسعة النطاق لإدارة الهجرة على الوجه الصحيح:

- القوانين والسياسات الوطنية القائمة تحت مظلة المبادئ الدولية والإقليمية الشاملة؛
- نهج شامل لإدارة الهجرة.
- إشراك مختلف أصحاب المصلحة.
- تعزيز التعاون فيما بين الدول وفيما بين/ داخل الأقاليم؛
- حل النزاعات عند نشوئها عن طريق تحقيق التوازن بين البلدان ومواءمة القوانين والسياسات الوطنية مع المعايير والقواعد الدولية؛
- العمل عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة لتعزيز الحوار بين الدول والتعاون الإقليمي من أجل الإدارة الفعالة للهجرة والحدود؛
- تشجيع البحوث لتوليد المعلومات. و
- تشجيع برامج بناء القدرات.

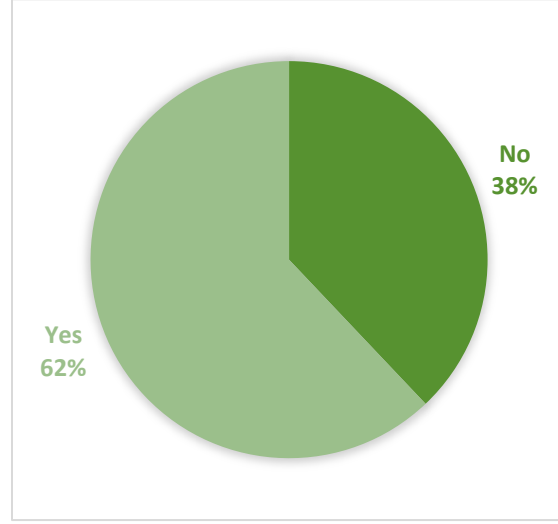
المصدر: أتمد من Klavert (2011)

ويشدد اطار سياسة الهجرة في افريقيا على أنه يمكن للدول الأعضاء تنفيذ هذه السياسة وفقا لأولوياتها ومواردها، وأن الإطار لا يتوقع أولويات أو تعبئة للموارد من أجل تنفيذ أو تقييم آليات التوصيات. كما تُحثّ الدول والمناطق على التصدي لتحديات الهجرة الخاصة بها وتحديد الموارد اللازمة لمعالجتها. وتُشجّع الدول الأعضاء على العمل مع المنظمات الدولية التي تُقدم المساعدة الفنية والدعم للدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ أطر الهجرة الخاصة بها. وعلى الرغم من تحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالهجرة في أفريقيا، فإن هناك مجموعة من التحديات التي حددها الباحثون في اعتماد وتنفيذ اطار سياسية الهجرة في افريقيا في مختلف المناطق دون الإقليمية.

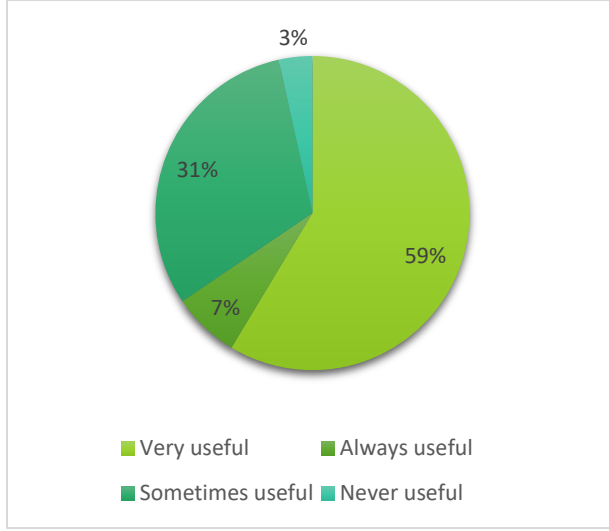
- عدم وجود آلية مؤسسية تُرشد وترصد امتثال الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي للإطار؛
- عدم وجود مساهمة للدول التي لا تمتثل للإطار، وحتى ذلك الحين، لا تستطيع البلدان المتوافقة أن تفعل ذلك إلا من خلال التوجيه اللازم من الهيئة القارية (Achieme و Landau، 2015)؛
- يفتقر الإطار أيضا إلى التوصيات القائمة على أدلة التي من شأنها أن تُوجه المبادرات السياسية الملموسة الموجهة نحو ضمان رفاهية المهاجرين ومُضيفيهم وإدماجهم اجتماعيا؛
- يعترف الاتحاد الأفريقي (2006) بأن الافتقار إلى الإرادة السياسية يُعدّ أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تنفيذ السياسات التي تعزز الوصول إلى الأسواق والأقاليم والخدمات للمهاجرين. ومع ذلك، وبعد عشر سنوات، تعمل المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على وضع سياسات إقليمية ووطنية للهجرة باستخدام اطار سياسة الهجرة في افريقيا كأداة مرجعية؛ و،
- يُدرك الاتحاد الأفريقي التوترات المحتملة بين المهاجرين والمواطنين، ويحث الدول الأعضاء على تحقيق التوازن بين حقوق الطرفين وفقا للمعايير والقواعد الدولية (الاتحاد الأفريقي 2006).

ومن المثير للاهتمام أن الاستطلاعات من الدراسة كشفت عن وجود عدد قليل من المُستطلّعين الذين كانوا على بينة من اطار سياسة الهجرة في افريقيا كما هو موضح في الشكل 4. وكإطار توجيهي رئيسي، كان هناك توعية محدودة على المستوى الوطني والتغييرات المنتظمة على المستوى الحكومي تعني أنه كان هناك القليل من الذاكرة المؤسسية للإطار. ومع ذلك، كشفت غالبية الردود (17) أن الاطار هو وثيقة إرشادية مفيدة للتأثير على تصميم السياسات الوطنية (انظر الشكل 5).

الشكل 4: هل انت على دراية باطار سياسة الهجرة في افريقيا؟ (العدد=28)



الشكل 5: فائدة اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟ (العدد=28)



المصدر: النتائج المستمدة من الدراسة الاستقصائية للتقييم العملي

وفي البداية، كان الاتحاد الأفريقي يعترف بوضع آلية تنفيذ لآطار سياسة الهجرة في افريقيا. غير أنه تم إسقاط اقتراح إنشاء آلية للتنفيذ لتمكين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية من تنفيذ الأقسام الهامة المتصلة بأوضاع بلدانها. ومن شأن آلية التنفيذ أن تُزود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية باستراتيجيات تنفيذ مختلفة تضعها في سياقات أوضاعها. عدم وجود آلية تنفيذ للآطار يترك الاتحاد الأفريقي دون أي مؤشرات واضحة على جدوى وفعالية الآطار (Klavert ، 2011). غير أن الطبيعة المرنة لآطار سياسة الهجرة في افريقيا تجعلها مناسبة لتنوع ظروف الهجرة في مختلف المناطق دون الإقليمية. وأثنى عليه كل من Landau و Achime (2015) كآطار معياري قيّم، يمكن أن يعزز حركة الناس داخل افريقيا ويُحسن سبل الحماية الأساسية للمهاجرين عندما يكونون في اماكن وجهاتهم أو أثناء عبورهم.

4.2 دمج اطار سياسة الهجرة في افريقيا في سياسات الهجرة الاقليمية

4.2.1 الهيئة الحكومية للتنمية

على الصعيد الإقليمي، وضعت الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD) "علامة على المسار" بكونها أول مجموعة اقتصادية اقليمية تُعدّ إطارا للسياسة الإقليمية للهجرة، يشار إليها فيما بعد "IGAD-RMPF" (مقابلة مع مُخبر رئيسي). وعبر الاستعانة والاسترشاد باطار سياسة الهجرة في افريقيا (2006)، أُعتمدت هذه الوثيقة السياسية الإقليمية في الدورة العادية الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية للتنمية في يولييه 2012 في أديس أبابا، أثيوبيا.

ويؤكد اعتماد اطار سياسة الهجرة الاقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) التزام الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ تدابير وطنية وإقليمية في مجال سياسات الهجرة تخص سياقتها وأولوياتها ومواردها. وازضافة لذلك، يوفر الإطار استراتيجية متماسكة تهدف إلى توجيه الهيئة الحكومية للتنمية في برامج إدارة الهجرة بما يتماشى مع مهامها وأولوياتها. وعلاوة على ذلك، فإن الخطوات المتخذة والدروس المستفادة من التجربة ستكون مفيدة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى التي هي في مراحل مختلفة من العملية.

وعلى غرار سابقتها القارية (إطار سياسة الهجرة في إفريقيا- MPFA)، فإن إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) هي "وثيقة مرجعية شاملة ومتكاملة غير مُلزمة في طبيعتها ونطاقها ومحتواها". ويهدف إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية إلى توفير المبادئ التوجيهية والمبادئ الضرورية فضلا عن "مجموعة واسعة من التوصيات بشأن مختلف قضايا الهجرة" حتى تتمكن الدول الأعضاء من اعتماد وتنفيذ سياساتها الخاصة بالهجرة واقتراض "العناصر على النحو الذي تراه مناسباً، ملائماً وقابل للتطبيق لمواجهة تحديات وحالات الهجرة الخاصة ببلدانها" (إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، 2012:2).

ومن الناحية الموضوعية، يشمل إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) قضايا الهجرة والعناصر التي تندرج في إطار سياسة الهجرة في إفريقيا. ويوصي على وجه التحديد باستراتيجيات ينبغي اعتمادها في معالجة قضايا الهجرة المحددة في الهيئة الحكومية للتنمية من خلال أمانة الهيئة الحكومية للتنمية، الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في إدارة الهجرة. وتشمل هذه القضايا والعناصر المتعلقة بالهجرة ما يلي: هجرة اليد العاملة، إدارة الحدود، الهجرة غير النظامية، النزوح القسري، الهجرة الداخلية، بيانات الهجرة، الهجرة والتنمية، والتعاون بين الدول وفيما بين الأقاليم. وبالإضافة إلى هذه المجالات المواضيعية الرئيسية، يأخذ إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية في الاعتبار عددا من المسائل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تربط الهجرة بالصحة، التعليم والموارد البشرية، الرعي البدوي، الثقافة، السياحة، التجارة، الأمن البشري والحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالاستراتيجية، يُعطي إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والسياساتية لإدارة الهجرة في منطقة الهيئة الحكومية للتنمية. كما تهدف إلى وضع "استراتيجية مشتركة لتنفيذ سياسة الهجرة بين الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية للتنمية تُعبر عن موافقة القوانين، المعايير، الإجراءات، نشر المعلومات وتبادلها؛ تجميع الإحصاءات؛ إنتاج الوثائق، والاستخدام الفعال للموارد" (الهيئة الحكومية للتنمية، 2012:55).

وإضافة لذلك، لدى إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) بعض السمات التي تجعلها محددة وذات صلة بالمنطقة.

- يُحدد القضايا العامة والشاملة ذات الصلة التي تشمل: الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، والهجرة فيما يتعلق بالفقر والتنمية، والنوع الاجتماعي؛
- يُقر بأن جميع الدول الأعضاء عانت من الهجرة كقاط منشأ وعبور ومقصد في تدفق المهاجرين؛
- يُركز بشكل خاص على الشواغل الإقليمية المحددة مثل الهجرة المختلطة، الرعي، الأمن البشري والنزوح الداخلي بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي واجهته الدول الأعضاء؛
- ينظر في العضوية المتداخلة لمختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية من قبل الدول الأعضاء في المنطقة (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا، جماعة شرق إفريقيا) ؛ و
- يتألف من دول أعضاء تتمتع بخصائص مادية وبشرية متجانسة نسبياً.

ويشكل تطوير إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) خطوة إلى الأمام نحو تنفيذ الإطار القاري لسياسة الهجرة في إفريقيا (MPFA). وإلى جانب ذلك، وضعت الهيئة الحكومية للتنمية خطة عمل للهجرة تُحدد آليات التنفيذ والرصد والتقييم التي تعمل على تفعيل إطار سياسة الهجرة في إفريقيا وإطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية. وتعمل الهيئة الحكومية للتنمية على إحراز تقدم نحو تنفيذ إطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع لها من خلال اللجنة الإقليمية لتنسيق شؤون الهجرة والعملية الاستشارية الإقليمية. ومن التدابير الأخرى التي اتخذت مؤخراً والتي من شأنها أن تُيسر تنفيذ سياسات الهجرة، إنشاء لجنة وزارية قطاعية معنية بالهجرة من جانب الاجتماع الوزاري الذي عُقد في كمبالا في

10 نوفمبر 2016 عقب الاجتماعات الفنية للعملية الاستشارية الإقليمية في اليومين السابقين. وقد أنشأت اللجنة الوزارية القطاعية المعنية بالهجرة بُغية تعزيز الإطار المؤسسي للهيئة الحكومية للتنمية من أجل تنفيذ ورصد وتقييم اطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية. ويُشكل إنشاء اللجنة الوزارية القطاعية المعنية بالهجرة أيضا تدبيرا لتنفيذ السياسات يُعزز قدرة الهيئة الحكومية للتنمية على إدارة الهجرة.

وتُنظَّم سلسلة عمل اطار سياسة الهجرة الإقليمية التابع للهيئة الحكومية للتنمية (IGAD-RMPF) على المستوى الوطني، مع دعم الهيئة الحكومية للتنمية لإنشاء آليات تنسيق وطنية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على وضع سياسات شاملة للهجرة وآليات للتنفيذ.

4.2.2 جماعة شرق أفريقيا

تسترشد جماعة شرق أفريقيا بالمعاهدة التي وقعتها الدول الأعضاء ودخلت حيز النفاذ في عام 2000. وفي عامي 2005 و 2009، وقعت الدول الأعضاء على الاتحاد الجمركي وبرتوكول السوق المشتركة على التوالي. وبالإضافة إلى بروتوكول السوق المشتركة والاتحاد الجمركي، تعزز جماعة شرق أفريقيا إنشاء اتحاد نقدي مشترك واتحاد سياسي. وكل هذه الأمور تتعلق بفرص الهجرة مثل حرية انتقال الأشخاص، زيادة هجرة العمالة القانونية، والتحويلات المالية. والسوق المشتركة تُعتبر قانونية ومُلزمة لتكامل مهامي أعمق وأقوى من جانب الدول الأعضاء لإزالة جميع الحواجز التجارية المفروضة على السلع والخدمات وتحرير حركة عوامل الإنتاج فيما بينها. وتنفذ جماعة شرق أفريقيا المعاهدة من خلال خطتها الاستراتيجية ورؤيتها لعام 2050. وكلاهما واضح بشأن قضايا الهجرة في المجتمع.

وتنص المادة 104 من المعاهدة على حرية تنقل الأشخاص، خدمات العمل، حق التأسيس والإقامة. وينص نطاق هذه المادة على أن "تتفق الدول الشريكة على اتخاذ تدابير لتحقيق حرية تنقل الأشخاص والعمل والخدمات وضمان التمتع بحق التأسيس والإقامة لمواطنيها داخل المجتمع" (Kanyangoga، 2010:2). وسيحقق ذلك عن طريق تبسيط عبور الحدود من جانب مواطني الدول الشريكة، فضلا عن تنسيق وتعزيز سياسات وبرامج وتشريعات مشتركة للتوظيف/للأيدي العاملة. وعلى الرغم من أن جماعة شرق أفريقيا قد وضعت آليات قانونية لإدارة تدفقات الهجرة من الدول الأعضاء، فإنه من غير الواضح ما إذا كان اطار سياسة الهجرة في أفريقيا قد لعب دورا في تشكيل نهج المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الهجرة والتنمية، حيث أن عددا قليلا جدا من الوثائق تُشير إلى الإطار وتربط النهج الإقليمي بإدارة هجرة اليد العاملة. ومن التحديات التي سلط كل من Achiume و Landau (2012) الضوء عليها أن الإطار هو غير مُلزم، ما يعني أنه "لا يمكن مسانلة الدول الاعضاء ضمن هذه الأطر، وحتى بالنسبة للدول المُلتزمة بتنفيذ الأطر يجب أن تفعل ذلك بدون الكثير من التوجيه والدعم اللازمين على مستوى الاتحاد الأفريقي" (2012:3). وهذا يجعل من الصعب على الاتحاد الأفريقي تحديد فائدة الإطار على المستوى الإقليمي.

4.2.3 السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا

السياسيين الرئيسيين التي كانت تدفع إدارة الهجرة في منطقة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا هي بروتوكول التأسيسات (1984) و البروتوكول المتعلق بحرية حركة الأشخاص والخدمات والأيدي العاملة والحق في التأسيس والإقامة (2001). وأشار المُخبر الرئيسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا إلى أن اطار سياسة الهجرة في أفريقيا يعمل كنموذج لمراجعة البروتوكولات القائمة حاليا. ووفقا للمُخبر الرئيسي للسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا، لم يتم بعد تعميم اطار سياسة الهجرة في أفريقيا ضمن خطة تنمية المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويُضيف أنه على الرغم من عدم ملاحظته سوى التعميم القليل جدا لاطار سياسة الهجرة في أفريقيا ما يشير إلى وجود افتقار للوعي حول اطار سياسة الهجرة

في أفريقيا، أضاف أن "هناك حاجة لتطوير وتعميم إطار التنفيذ لتوجيه مرحلة التنفيذ بمجرد أن يتم تنقيح إطار سياسة الهجرة في أفريقيا ... وتحتاج المجموعات الاقتصادية الإقليمية ودولها الاعضاء إلى الموارد البشرية والقدرات المالية والبنى التحتية من أجل اعتمادها وتنفيذها لأطار سياسة الهجرة في أفريقيا (السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا ، مُخبر رئيسي). واتخذت الدول الأعضاء خطوات فعالة لمعالجة مسألة الهجرة من خلال إنشاء لجان وطنية للرصد (NMC) في زامبيا وزمبابوي ستقوم بتنفيذ بروتوكول السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا بشأن حرية الحركة. وبالتالي، سيقوم إطار التنفيذ بتوجيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى بعض استراتيجيات تعميم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا داخل الأطار الإقليمي وسيساعد وجود أمثلة من ممارسات أخرى في مناطق أخرى المجموعات الاقتصادية الإقليمية على التفكير بشكل أوسع في عدد من النهج التي تضمن تصميم وتنفيذ سياساتها الإقليمية الخاصة بها بشأن الهجرة.

4.2.4 الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

وضعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالفعل بروتوكول تيسير حركة الأشخاص (2005) الذي يسعى إلى تحقيق أهداف معاهدة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (2001) التي تدعو إلى وضع سياسات ترمي إلى "القضاء التدريجي على العقبات التي تعترض سبيل حرية حركة رأس المال والأيدي العاملة، السلع والخدمات، وشعوب المنطقة عموماً، فيما بين الدول الأعضاء"(موقع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي: <http://www.sadc.int/about-sadc/overview/sadc-common-agenda>). وقد وُضعت هذه السياسة بحيث تعكس الأطر القانونية القائمة وتُسهم فيها وتُنقّحها على الصعيد الإقليمي والثنائي والوطني، والصكوك والالتزامات القانونية الدولية والإقليمية المتعلقة بالهجرة والعمل.

ويبقى بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الأكثر إثارة للجدل، ويرجع غالبية ذلك لتغييره الجوانب العامة مرتين. وفي غضون العقد 1995-2005، تغيّر البروتوكول من فكرة "حرية حركة" الأشخاص الواقعيين في ظروف صعبة، فاسحا الطريق أمام مشروع البروتوكول المتعلق بـ "تيسير حركة الأشخاص".

وقد واجهت محاولات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتحقيق حرية الحركة مشاكل. وتم سحب بروتوكول أولي من عام 1997 بشأن حرية التنقل ، وُقِّح عدة مرات عقب اعتراضات، ولا سيما من جنوب أفريقيا، ومن ثم وُقِّع أخيراً في عام 2005. ويسمح هذا القانون بالدخول بدون تأشيرة لمدة تصل إلى 90 يوماً ويأذن بالإقامة الدائمة والمؤقتة. ولم تُصدق على البروتوكول سوى خمس دول أعضاء (بوتسوانا وليسوتو وموزامبيق وسوازيلند وجنوب أفريقيا).

ووفقاً لردّ مُخبر رئيسي بشأن إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، ذكر أن؛

"ليس لدى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إطار للسياسة الإقليمية المتعلقة بالهجرة. وتتبع الدول الأعضاء فرادى قوانينها الخاصة لإدارة الهجرة. ومع ذلك، هناك بروتوكولات وخطط عمل تم وضعها. وهي تشمل البروتوكول المتعلق بتسهيل حركة الأشخاص في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الذي لم يتم التصديق عليه بعد بالحد الأدنى المطلوب من ثلثي الدول الأعضاء"

مُخبر رئيسي ، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ، بوتسوانا

وقد جادل المُستطَلعين في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بأنه على الرغم من عدم استعانة البروتوكول واسترشاده باطار سياسة الهجرة في أفريقيا، إلا ان المجالات ذات الأولوية في الإطار كانت مفيدة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من حيث إدارة الهجرة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى "مزيد من الوضوح من حيث تعريف الأدوار وشروط المشاركة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية" (مُخبر رئيسي، مسؤول بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي). والتحدي الذي يواجه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هو عدم وجود سياسة إقليمية رسمية، ولكن لديها بروتوكولات قائمة تتأثر باطار سياسة الهجرة في أفريقيا مما يشير إلى أن الإطار هو وثيقة توجيهية رئيسية للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويتضح ذلك من مسودة سياسة هجرة اليد العاملة (2013) التي استرشدت باطار سياسة الهجرة في أفريقيا وتُحدد نهج المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة هجرة اليد العاملة مع الدول الاعضاء. وتُعترف مسودة السياسة باطار سياسة الهجرة في أفريقيا كوثيقة رئيسية تشدّد نهج المجموعات الاقتصادية الإقليمية إزاء هجرة اليد العاملة في إطار حوار الهجرة للجنوب الأفريقي (2013:5).

4.2.5 المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

كانت لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مثل غيرها من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، بروتوكولات وأطر أُستخدمت في إدارة الهجرة داخل المنطقة قبل إنشاء اطار سياسة الهجرة في أفريقيا. والإطار الاستراتيجي الرئيسي الذي يُنظم الهجرة في غرب أفريقيا هو بروتوكول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن حرية تنقل الأشخاص والإقامة والتأسيس داخل المنطقة الذي وُقِع بعد أربع سنوات من إنشاء المجموعة في عام 1979. وينص البروتوكول على حق مواطني المجموعة في الدخول، الإقامة، وتأسيس الشركات في الدول الأعضاء، على أن تُمنح تلك الحقوق خلال فترة انتقالية مدتها 15 سنة تتخللها ثلاث مراحل. وألغت المرحلة الأولى الحاجة إلى تأشيرات إقامة لمدة تصل إلى 90 يوما في الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جانب مواطني المجموعة. في حين شملت المرحلة الثانية تنظيم حق مواطني المجموعة في الإقامة في أراضي المجموعة للسعي والحصول على عمل مدفوع الأجر. وتهدف المرحلة الثالثة إلى تيسير إقامة الأعمال التجارية من خلال حق مواطني المجموعة في الاضطلاع بأنشطة اقتصادية داخل الدول الأعضاء الأخرى في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واستكمل البروتوكول أيضا بأربعة بروتوكولات تكميلية (1985 و 1986 و 1989 و 1990) بهدف تفعيل المراحل الثلاث. ودخلت المرحلة الأولى حيز النفاذ في عام 1980 بتصديق جميع الدول الأعضاء على بروتوكول عام 1979، بينما دخلت المرحلة الثانية حيز النفاذ في عام 1986. ولم تُنفذ المرحلة الثالثة بعد.

وبالإضافة إلى ذلك، أُعتمد في عام 1985 القرار المتعلق بإنشاء شهادة سفر للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، أُعتمد في عام 1990 القرار المتعلق بإدخال نموذج مُوحّد للهجرة العامة والهجرة النازحة داخل الدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا يُحدد متطلبات الدول الأعضاء بالمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع نموذج مُوحّد للهجرة العامة والهجرة النازحة. كما يُعتبر النهج المشترك في عام 2008 للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الهجرة (2008) أساسيا أيضا في توجيهه الكيفية التي تعالج بها الدول الأعضاء قضايا الهجرة.

وفي حين أن حق الدخول وإلغاء متطلبات الحصول على التأشيرة لمدة 90 يوما قد نُفِذ في جميع البلدان الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فإن التقدم المحرز في حق الإقامة وحق التأسيس والحصول على العمل يُعتبر ضئيلا. وتعزز المجموعة تنقيح بروتوكولات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بحرية الحركة. ومن المقرر وضع سياسة إقليمية للهجرة على أساس الاقتناع بأن وجود إطار تنظيمي قوي بشأن الهجرة سيساعد على التغلب على التحديات التي تواجه تنفيذ بروتوكول عام 1979 المتعلق بحرية حركة الأشخاص وحقوق الإقامة والتأسيس وبروتوكولاتها التكميلية. وتهدف هذه المبادرة إلى تحويل الدول الاعضاء الى المستوى التالي من حوكمة الهجرة عبر تطوير سياسة الهجرة الإقليمية (Elumelu،

(2015). و اطار سياسة الهجرة في افريقيا هو وثيقة توجيهية رئيسية من شأنها أن تساعد في تشكيل المناقشات وتصميم سياسة الهجرة الإقليمية وخاصة لأنها أثرت على تصميم سياسات الهجرة الوطنية في غانا ونيجيريا. وتشمل الدول الأعضاء الأخرى التي لديها سياسات وطنية للهجرة كل من بوركينا فاسو وليبيريا ومالي والنيجر، في حين تظل البقية في مراحل مختلفة من العملية. وفي بلدان أخرى، تستند سياسات الهجرة إلى وثائق استراتيجية تعالج فقط أجزاء من الهجرة ، مما يؤدي إلى نهج غير متوازن قد يُهمل جوانب الهجرة الرئيسية (المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة، 2015).

4.2.6 المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا

لدى المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعض التدابير التي تُسهل حرية تنقل مواطني المجموعة، على الرغم من أن حرية الحركة والتأسيس لم تكن من أولويات الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (المنظمة الدولية للهجرة، 2016). وعقدت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعا رفيع المستوى لمناقشة قضايا الهجرة في عام 2013. وأعدت هذه البلدان مسودة سياسة إقليمية للهجرة رغم عدم وجود أدلة كافية على التنفيذ. وعلى الرغم من وجود سياسات للهجرة في منطقة المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإنه من الصعب إقامة علاقة مترابطة مباشرة بين اطار سياسة الهجرة في افريقيا وهذه السياسات.

4.2.7 اتحاد المغرب العربي

في حالة اتحاد المغرب العربي، على الرغم من أنها دول أعضاء في الاتحاد الأفريقي وتتقاسم الاهتمام في معالجة قضايا الهجرة التي تؤثر على اوطانها وإقليمها، إلا أن هناك أدلة محدودة تثبت أن اطار سياسة الهجرة في افريقيا كانت وثيقة توجيهية رئيسية لنهجها الوطني والإقليمي تجاه قضايا الهجرة. إن الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي، مثل الجزائر ومصر، تعمل عن كثب مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للتصدي لتدفقات الهجرة غير النظامية، وفي داخل المنطقة، حددت الدول الأعضاء النهج الاستراتيجية للإدارة الفعالة للهجرة. ويشمل ذلك الاتفاقات المبرمة بين الدول المجاورة والمتعلقة بالهجرة النظامية لليد العاملة.

وظلت دول شمال أفريقيا تُركز أكثر على التعاون مع الاتحاد الأوروبي بدلا من الاتحاد الأفريقي مما يجعل من الصعب استخدام اطار سياسة الهجرة في افريقيا كأداة توجيهية أساسية لتصميم نهج المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن الهجرة. وكان التعاون القائم بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي يتعلق بالأمن المتصل بالهجرة. ويُعتبر التعاون بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي أمرا أساسيا، وكشفت المقابلات الميدانية أن العلاقات بين الطرفين ضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غياب المغرب على المدى الطويل من الاتحاد الأفريقي جعل من الصعب على اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي أن يتعاونوا في ظل استضافة المغرب لمقر اتحاد المغرب العربي. ومع ذلك، فإن عودة انضمام المغرب في فبراير 2017، يتيح فرصة لاتحاد المغرب العربي والاتحاد الأفريقي لتعزيز العلاقات والتعاون من حيث وضع نهج إقليمي للهجرة والتنمية وخلق الوعي حول اطار سياسة الهجرة في افريقيا وكيفية تشكيل النهج الإقليمي بما يتناسب مع سمات الهجرة في شمال أفريقيا.

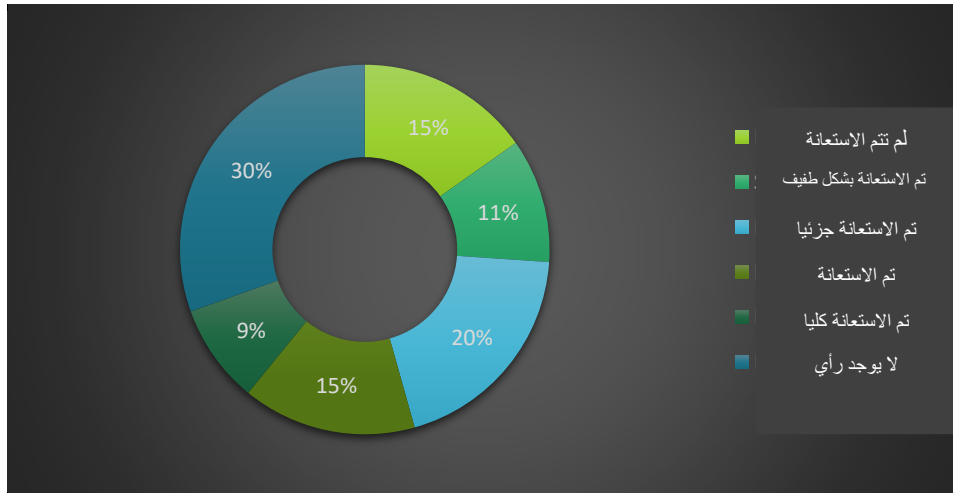
4.3 دمج اطار سياسة الهجرة في افريقيا في السياسات الوطنية

حاولت تقريبا جميع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في القارة إدماج الهجرة والتنمية في خططها الإنمائية الإقليمية من خلال اعتماد بروتوكولات بشأن حرية حركة الأشخاص والعمل، فضلا عن حق الإقامة وحق التأسيس.

وبصفة عامة، هناك عدد قليل من البلدان داخل أفريقيا قامت بالفعل بوضع وتنفيذ سياسات وطنية للهجرة مثل غانا ونيجيريا، في حين أن عددا من الدول الأعضاء تظل حاليا في مراحل مختلفة من العملية. وقد تم ترشيح جهات تنسيق حكومية لقيادة آلية تنسيق الهجرة التي تُتيح لجميع أصحاب المصلحة المعنيين بالهجرة مناقشة مسائل الهجرة في نفس المساحة من وجهات نظر مختلفة. وآليات التنسيق هذه هي إحدى توصيات إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وتُسعى إلى إقامة التآزر والقضاء على الازدواجية في إدارة الهجرة بين مختلف الوزارات والإدارات وكذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية.

وقد أقرت الدول الأعضاء بأن الهجرة هي إثراء محتمل للتنمية، ولكنها تدرك أيضا تحديات الهجرة وأثرها على بلد ما، لا سيما من حيث الأمن. ويهدف إطار سياسة الهجرة في أفريقيا إلى ضمان أن تتخذ الدول الأعضاء تدابير معينة من شأنها أن تقلل إلى أدنى حد من هذه التحديات. وكان الهدف من التوصيات الواردة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا هو ضمان اعتماد الدول الأعضاء للاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المناسبة، بل وإن تكون لديها الآليات المناسبة لإدارة الهجرة على نحو فعال. ومن الردود الواردة في الدراسة، أشار 54% إلى أن السياسات الوطنية قد تأثرت بشكل طفيف على الأقل بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا، مع إشارة 9% إلى أن السياسات الوطنية استعانت بشكل تام بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا (انظر الشكل 6).

الشكل 6: المدى الذي استعانت به السياسة الوطنية/ الإقليمية بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا (العدد= 46)



المصدر: الاستطلاعات على استبيان تقييم الأداء

وقد استخدمت بعض الدول الاعضاء في الاتحاد الافريقي أولويات الهجرة الـ 9 المُبيّنة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا كمبادئ توجيهية لتحديد احتياجاتها من السياسات والاستجابات لمختلف أشكال الهجرة. وستعرض المناقشة في هذا القسم الخطوط العريضة لكيفية اعتماد مختلف الدول الأعضاء لتوصيات بشأن أولويات محددة، وهي، هجرة اليد العاملة، حقوق الإنسان للهجرة، بيانات الهجرة، الهجرة والتنمية، فضلا عن التعاون والشراكة فيما بين الدول. وعلى الرغم من أن هذه الأولويات ذات أهمية متساوية مثل البقية، فإن استجابات العمل الميداني لهذه المجالات المواضيعية ستساعد في الحصول على فهم أفضل للكيفية التي تم فيها استخدام إطار سياسة الهجرة في أفريقيا للتأثير على تصميم السياسات على المستوى الوطني.

4.3.1 هجرة اليد العاملة

وفقا لآطار سياسة الهجرة في افريقيا، فإن "وضع سياسات وتشريعات وهياكل عمل منتظمة وشفافة وشاملة بشأن هجرة اليد العاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي يمكن أن يؤدي إلى منافع كبيرة لدول المنشأ والمقصد" (آطار سياسة الهجرة في افريقيا، 2006:7). وهجرة اليد العاملة واضحة في جميع أنحاء أفريقيا من الهجرة الداخلية والإقليمية والدولية. وهناك حاجة إلى اتفاقيات وبروتوكولات دولية وإقليمية لحماية حقوق المهاجرين وكذلك لضمان أن تكون تحركاتهم نظامية وشفافة. والمستفيدون من عملية هجرة اليد العاملة المدارة بشكل جيد هم بلد المنشأ والبلد المضيف فضلا عن المهاجرين وأسرهـم.

ويوصي آطار سياسة الهجرة في افريقيا بالحاجة إلى أن تُدرج الدول الأعضاء اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 97 ورقم 143 والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم في التشريعات الوطنية. وكما يوضح الجدول 4 أدناه، وقعت بعض البلدان على هذه الاتفاقيات وصدقت عليها، بينما توجد بلدان أخرى وقعت/صدقت عليها في الآونة الأخيرة وتلك التي لم تُصدق عليها بعد.

الجدول 4: الدول الأعضاء التي وقعت اتفاقيات دولية بشأن هجرة اليد العاملة

الاتفاقية	الدول الموقعة	الدول المصدقة
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 97	الجزائر، بوركينا فاسو، الكاميرون، كينيا، مدغشقر، مالي، موريشيوس، نيجيريا، تنزانيا، وزامبيا	الجزائر، وبوركينا فاسو، الكاميرون، كينيا، مدغشقر، مالي، موريشيوس، نيجيريا، تنزانيا، وزامبيا
اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 143	بنين، الكاميرون، كينيا، بوركينا فاسو، غينيا، توغو، وأوغندا	بنين، الكاميرون، كينيا، بوركينا فاسو، غينيا، توغو، وأوغندا
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	بوركينا فاسو، غانا، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، بنين، موزامبيق، الكاميرون، تشاد، جزر القمر، الكونغو، الغابون، غينيا بيسا، ليبيريا، سيراليون، و توغو	بوركينا فاسو، غانا، ليسوتو، مدغشقر، المغرب، الجزائر، موزامبيق، الرأس الأخضر، مصر، غينيا، ليبيا، موريتانيا، مالي، النيجر، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيشيل، وأوغندا

المصدر: موقع منظمة العمل الدولية: <http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12001:::NO>

وفي غانا، على سبيل المثال، تهدف سياسة الهجرة الوطنية (2016) إلى تعزيز منافع وتقليل تكاليف الهجرة الداخلية والدولية من خلال الوسائل القانونية، مع الاحترام الكامل لحقوق وأمن المهاجرين لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في غانا. والهدف الرئيسي لسياسة الهجرة الوطنية هو تشجيع اتباع نهج شامل ومستدام لإدارة الهجرة يُعزز إمكانات الهجرة من أجل تنمية غانا. وقد استرشدت سياسة الهجرة في غانا بمجموعة من المبادئ من آطار سياسة الهجرة في افريقيا، شملت حماية حقوق المهاجرين، تيسير المساواة بين المهاجرين، الالتزام بدستور غانا لعام 1992 الذي يكفل حقوق المواطنين بالهجرة فضلا عن حق جميع الأشخاص في التنقل بحرية داخل البلد. وستُسنَد المسؤولية عن إدارة الهجرة إلى اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات المعنية بالهجرة (IMSCM) تحت قيادة وزارة الداخلية. وحالما يتم إعداد ذلك، تهدف الحكومة إلى إنشاء لجنة غانا الوطنية المعنية بالهجرة (GNCM) لتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في السياسة الوطنية للهجرة (حكومة غانا، 2016).

وتتأثر سياسة الهجرة الوطنية التابعة لنيجيريا (2015) أيضا بآطار سياسة الهجرة في افريقيا، وتُقر بالحاجة إلى إجراء تقييم وطني لسوق العمل، وتنظيم ورصد أنشطة وكالات التوظيف الخاصة، وتهدف إلى اقتصار تشجيع العمل في الخارج على قطاعات الاقتصاد التي لا تقوم فيها الهجرة بعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. كما تنتظر إلى اتخاذ تدابير لحماية العمال المهاجرين قبل مغادرتهم وفي مختلف بلدان المقصد. وفي عام 2013، وضعت نيجيريا الصيغة النهائية لسياسة الهجرة

النازحة لليد العاملة التي توفر مبادئ توجيهية شاملة بشأن هجرة العمال، وتُسَلِّم بضرورة إجراء تقييم وطني لسوق العمل وتدعو إلى حماية العمال المهاجرين من بين أمور أخرى.

4.3.2 الهجرة غير النظامية

على الصعيد الوطني، اتخذت البلدان تدابير لضمان وضع سياسات متعلقة بالهجرة غير النظامية للتصدي لظاهرة الاتجار بالبشر التي تم تحديدها في بلدانها، بما في ذلك وضع قوانين وطنية تتناول الاتجار بالبشر. وقد التزمت قوانينها بالمبادئ التوجيهية الموضحة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخاصة من حيث "تعزيز السياسات والهيكل والقوانين الوطنية من أجل إرساء نهج منسق ومتكامل" (إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، 2006:17) للتصدي للاتجار بالبشر. وقد تم دعم ذلك أيضا من خلال أنشطة بناء القدرات مع إنفاذ القانون بشأن كيفية التعرف على ضحايا الاتجار بالبشر. وقد شكل إنشاء فرق العمل المعنية بالاتجار بالبشر، المكلفة بواجب تنسيق الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، خطوة في الاتجاه الصحيح لأنها أنشأت منبرا يمكن فيه للممثلين الرئيسيين من مختلف الوزارات الحكومية مناقشة التدابير والنُهُج لمعالجة قضايا الاتجار بالبشر. ومن خلال هذه الفرق العاملة، وُضعت خطط عمل للاستجابة لحالة الاتجار بالبشر القائمة. وتوجد في جيبوتي خطة عمل للفترة 2014-2020 تهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي لمكافحة الاتجار بالبشر، حماية ضحايا الاتجار بالبشر ومساعدتهم، وإنشاء آلية إحالة وطنية بين موظفي إنفاذ القانون ومقدمي الخدمات الاجتماعية (وزارة العمل الأمريكية، تقرير عن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، جيبوتي، 2015).

وقد واجهت شمال أفريقيا تحديا مستمرا في التصدي للهجرة غير النظامية. وفي الآونة الأخيرة، وضعت حكومة مصر استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الهجرة غير القانونية (2016-2026) التي تسترشد بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا. وتحت قيادة اللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة (NCCPIM)، يتمثل أحد الأهداف في المساهمة في وضع سياسة شاملة بشأن الهجرة غير القانونية. وكان تشكيل هذه الاستراتيجية استجابة لقانون مكافحة تهريب البشر الذي تم إقراره مؤخرا والذي، بحسب رئيسة اللجنة الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير المشروعة السفيرة نائلة جبر، "القانون لا يُجرّم المهاجرين غير النظاميين، ولا يُميّز بين المصريين وغير المصريين، ويتوقع حماية مصر بما يتماشى مع التزامات البلد الدولية" (المنظمة الدولية للهجرة، 2016). ويشير ذلك إلى أن الدول الأعضاء تتخذ تدابير مختلفة للتصدي للهجرة غير النظامية في بلدانها وقد تكون قد تناولت هذه التوصية من قبل إطار سياسة الهجرة في أفريقيا.

وقد تبنّت بعض الدول الأعضاء شراكات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و/ أو الاتحاد الأوروبي لمعالجة المخاوف الناجمة عن الهجرة في بلدانهم، وعلى سبيل المثال، أطلقت زامبيا أدوات جديدة لحماية المهاجرين المستضعفين في عام 2014 في الندوة الوطنية حول الاتجار بالبشر. وكان ذلك بالتعاون مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة وبدعم من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة. وتشمل الأدوات، التي تم تطويرها من قبل المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، جنبا إلى جنب مع النظراء الحكوميين والمجتمع المدني، آليات لتحديد وحماية وإحالة الأشخاص الأكثر ضعفا خلال المضي قُدماً.

وقد ارتبط الأمن البشري بالمناقشات المتعلقة بالهجرة غير النظامية باعتبارها السبب المحتمل للصراع على الحدود فيما يتعلق بالهجرة. ويمكن أن يؤثر ذلك على العلاقات بين الدول الأعضاء. وتُحدد سياسة الهجرة الوطنية في نيجيريا الأهداف والاستراتيجيات (الشكل 7) للتعامل مع الأمن البشري الذي يوضح الحاجة إلى فهم العلاقات المحتملة بين الهجرة والصراعات، ووضع تدابير معينة تستهدف التصدي لمثل هذه الصراعات، والحاجة إلى بناء قدرات الموظفين الذين سيكلفون بمعالجة هذه المسائل (المنظمة الدولية للهجرة، 2015:33).

الشكل 7: هدف سياسة الهجرة الوطنية في نيجيريا واستراتيجيات الأمن البشري

الأهداف

- معالجة العلاقات المرتبطة بين الهجرة والصراع داخل نيجيريا وبين البلد وجيرانها؛
- إنشاء آليات لحل النزاعات وبناء السلام في المناطق التي تؤثر على الأشخاص النازحين داخليا واللاجئين؛
- ضمان ان تراعي سياسة الأمن القومي أو أي إصلاحات في قطاع الأمن في البلد القضايا المتعلقة بالهجرة؛ و
- ضمان النظر في قضايا الأمن الإنساني في ضوء التحديات والظروف المتعلقة بالهجرة والأمن.

الاستراتيجيات

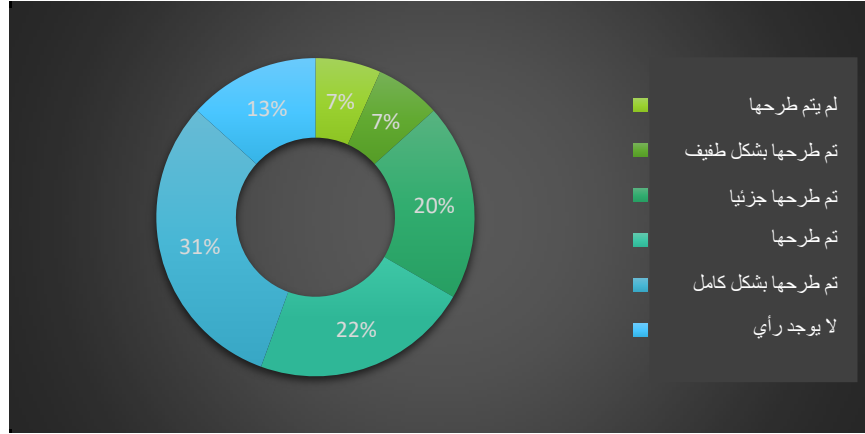
- اعتماد سياسة أمنية وطنية تأخذ في الاعتبار قضايا الأمن البشري وتربط الهجرة بالأمن البشري والأمن القومي على حد سواء؛
- تعزيز قدرة الحكومة على منع نشوب النزاعات، وإنشاء آليات لإدارة النزاعات وحلها. وهذا من شأنه أن يعزز السلام والأمن والاستقرار، ليس في نيجيريا فحسب بل في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وأفريقيا ككل؛
- تعزيز التعاون بين المعهد المختص بالسلام وحل المنازعات (IPCR)، والوكالة الوطنية لإدارة حالات الطوارئ، والوكالات الحكومية الأخرى والجهات الفاعلة من غير الدول، من أجل إنشاء آليات للإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات؛ و
- تعزيز المبادرات الدبلوماسية لنزع فتيل الأوضاع المتقلبة قبل أن تؤدي إلى الصراع والنزوح.

المصدر: السياسة النيجيرية للهجرة (2015)

4.3.3 النزوح القسري

يُشكل النزوح القسري تحديا كبيرا يُواجهه غالبا في شرق ووسط أفريقيا. وتتواجد أكبر مخيمات اللاجئين في أوغندا وإثيوبيا وكينيا التي تخدم بعض البلدان غير المستقرة في المنطقة (أي جنوب السودان والصومال). وتُشكل حالة النزوح الداخلي مصدر قلق أكبر لأن عددا من الدول الأعضاء لديها عدد كبير من الأشخاص النازحين داخليا. إن التعامل مع النزوح القسري مسألة حساسة نظرا لوجود مبادئ إنسانية تحتاج إلى احترامها. ومن خلال الاتفاقيات الدولية والإقليمية، تستطيع الدول الأعضاء ضمان حماية حقوق النازحين. ومن حيث الردود على الدراسة الاستقصائية، كما هو مُوضح في الشكل 8 أدناه، رأى 73٪ من المُسْتَطَلَعِينَ أن سياساتهم الوطنية/ الإقليمية إما احترمت جزئيا أو كلياً المبادئ الإنسانية بما يتماشى مع الإطار.

الشكل 8: مدى احترام السياسات الوطنية/ الإقليمية للمبادئ الإنسانية



المصدر: الاستطلاعات على استبيان تقييم الأداء

وأوصى اطار سياسة الهجرة في افريقيا بوضع استراتيجيات من شأنها أن تُعزز النهج المتبع في إدارة شؤون اللاجئين في الدول الأعضاء، حتى بالنسبة للبلدان التي لديها بالفعل سياسة للاجئين. وشملت بعض التوصيات بناء قدرات المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، اللذين يُعتَبَرُون نقطة الاتصال الأولى للاجئين (موظفو دوائر الهجرة، الجمارك والشرطة) لضمان إجراء التحريات المناسبة. ويجب تحديد جهات التنسيق داخل الوزارات، بل وينبغي أيضا وضع خطط للطوارئ في حالة استقبال البلدان لتدفق هائل من اللاجئين وطالبي اللجوء، ومساعدتها على الاستعداد لهذا الاحتمال. كما ينبغي التعاون مع المجتمع المدني لزيادة قدرات الحماية المحلية، والذي سيوفر المشورة والدعم اللازمين للاجئين ومكافحة كراهية الأجانب. وعلاوة على ذلك، تحتاج الدول الأعضاء إلى إشراك الشعب من خلال حملات توعية بشأن محنة اللاجئين لمكافحة أي ميول لكراهية الأجانب.

وقد أُنْتِي على أوغندا كونها تمتلك سياسة اللاجئين الأكثر تقدما. ويستضيف مكتب رئيس الوزراء أيضا شؤون اللاجئين (DRA) التي تقود المسائل المتعلقة باللاجئين داخل البلد إلى جانب شركائها الدوليين والمحليين فضلا عن المجتمع المحلي الذي يستضيف اللاجئين في شمال أوغندا. وعلى الرغم من الثناء على حكومة أوغندا لجهودها التقدمية في معالجة شؤون اللاجئين، فإنها تواجه تحديات خاصة مع ارتفاع عدد اللاجئين. ووفقا لمسؤول حماية اللاجئين، تستضيف أوغندا حاليا 800,000 لاجئ معظمهم من جنوب السودان ولكن أيضا من إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي. واعرب موظف حماية اللاجئين عن قلقه بشأن تقاسم عبء اللاجئين مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي. وذكر أنه إذا:

**"الدول الغنية في أفريقيا التي تملك المال لا تستضيف اللاجئين ...
فلا يستطيع الاتحاد الافريقي حشدها لتقديم الدعم المالي عبر الأمم المتحدة أو الحكومة
لمواجهة عبء اللاجئين".**

مقابلة مع مُخبر رئيسي، مسؤول حماية اللاجئين ، أوغندا

ومن شأن التعاون الثنائي بين الدول الأعضاء، بمساعدة الاتحاد الأفريقي، في تقديم المساعدة المالية والدعم للبلدان المضيفة للاجئين أن يساعد في إدارة اللاجئين.

كما تتخبط أوغندا بنشاط مع المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية ومنظمات المجتمع المدني عند العمل مع المجتمعات النازحة. إن منظمات المجتمع المدني العاملة على أرض الواقع في أوغندا، وخاصة في المجتمعات المضيفة للاجئين، على دراية جيدة باحتياجات مجتمعها المحلي كونها تتفاعل معها باستمرار. ولم يُشكل الحصول على المعلومات تحديا بالنسبة إليها،

ولكنها تفتقر إلى التمويل الكافي كونها تعتمد على جهات مانحة. ولديها احتياجات من القدرات تُقلل من مستوى مساهمتها. وعلاوة على ذلك، هي لا تشارك في بعض الفِرَق العاملة الرئيسية التي تتعامل مع مسائل الهجرة ما سيسمح لها بالتفاعل مع المسؤولين الحكوميين على مستوى السياسات. وعلى الرغم من كل هذا:

**"الإطار جيد حقا لأنه يغطي جميع الجوانب التي تحتاج إلى ان تكون
موجودة للحصول على إطار جيد ... والتحدي يتمثل في تفعيله... والتزام الحكومة التي تحتاج
إلى تخصيص الموارد لضمان تشغيله".**

مقابلة مع مُخبر رئيسي، منظمة غير حكومية ، أوغندا

وبعبارة أخرى، فإن الإطار يحتاج إلى أن يُستخدم على نحو جيد لكي يتم النظر إليه على المستوى الوزاري باعتباره إطارا مفيدا.

ومن ناحية أخرى، وضعت إثيوبيا "سياسة لخارج المخيمات" لاجل اللاجئين من إريتريا والتي نُفذت في عام 2010 حيث تُمكن اللاجئين من العيش خارج المخيمات إذا كانوا قادرين على تمويل أنفسهم (أمانة الهجرة المختلطة الاقليمية، 2015). واستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين الإثيوبيين في الشرق الأوسط ودول الخليج، فرضت حكومة إثيوبيا حظرا مؤقتا على توظيف العمالة في الخارج بين أكتوبر 2013 ومنتصف عام 2015 (أمانة الهجرة المختلطة الاقليمية، 2016أ). وقد تم سن تشريع جديد يهدف إلى حماية الحقوق والكرامة الأساسية للعمال الإثيوبيين في دول الشرق ودول الخليج. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت إثيوبيا تشريعات دولية ووطنية وسياسة للهجرة تتماشى مع اطار سياسة الهجرة في افريقيا. وتدعو التشريعات الدولية إلى حماية حقوق الانسان، مساعدة الأشخاص النازحين داخليا، القضاء على التمييز، والتشريعات الوطنية التي تحمي اللاجئين بما في ذلك قوانين العمل المواثية (أمانة الهجرة المختلطة الاقليمية، 2015). ولدى إثيوبيا أيضا اتفاق ثنائي بشأن سياسة الحدود مع بلدان مثل كينيا، يسمح بحرية عبور المواطنين دون تأشيرات.

وفيما يتعلق بالنزوح الداخلي، تُعتبر أحد المبادئ التوجيهية الرئيسية هو مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي واتفاقية كمبالا (2009). وهذه المبادئ غير مُلزمة ولكنها مبادئ يُقصد بها تعميمها في السياسة الوطنية. ولم تُوقع وُثِّقَ كينيا /بعد على اتفاقية كمبالا ، ولكنها سنت قانون وقاية وحماية ومساعدة الأشخاص النازحين داخليا والمجتمعات المُتأثرة (2012) الذي ستسترشد به لجنة التنسيق الوطنية الاستشارية (NCCC)، وهو ما يفي بإحدى توصيات اطار سياسة الهجرة في افريقيا.

4.3.4 المغتربين وعودة المهاجرين

تم اقرار مساهمة المغتربين في التنمية الوطنية من قبل حكومات بلدانهم. ويُعتبر وضع سياسة للمغتربين، تُحدّد المساهمة الايجابية التي يقدمها المغتربون من حيث التحويلات المالية والاجتماعية إلى بلدانهم، هدفا تأمل الحكومات في تحقيقه.

وقد تم تشجيع مشاركة المغتربين في العديد من الدول الأعضاء وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الوطنية. وفي الكاميرون، وضعت الحكومة إطارا للسياسة العامة للتصدي للتحديات التي تواجه إدارة الهجرة في البلد من خلال قانون عام 1997 رقم 97/012. ويُحدد القانون شروط دخول الأجانب الى الكاميرون وإقامتهم وعودتهم. ولا يزال يجري استعراض الاطار الخاص بسياسة إدارة الهجرة منذ عام 2008، فيما يتعلق بسياسة الأمن، تحويل أموال المهاجرين، القضايا المتعلقة بالمغتربين (نقل المهارات)، سياسات العودة، هجرة الأدمغة، وظاهرة الهجرة غير النظامية (Pongou و Mberu، 2012). وتُعطى كل من سياسة الهجرة

الوطنية الجديدة والبرامج الجاري صياغتها الأولوية لدعم التنمية المشتركة. وعلى الرغم من الفشل المنهجي للمؤسسات الحكومية في تنفيذ السياسة ونقص الموارد المالية (Mberu و Pongou، 2012)، فإن تركيز السياسة على خلق الحوافز يتسق مع التصميم الجديد على الوصول إلى المواطنين المغتربين واستغلال قدراتهم الاستثمارية البشرية والمالية من أجل تنمية الوطن.

غير أن هناك موقفاً آخر أعتمد في عدد من الدول الاعضاء الاخرى يتمثل في وضع سياسة تُشجع الهجرة إلى الخارج بهدف اكتساب المهارات وبناء الجسور بين بلد المنشأ وبلد المقصد بهدف تسخير هذه الصلات من أجل التنمية. فعلى سبيل المثال، كان لدى تونس سياسة تُشجع المواطنين على الهجرة فضلاً عن مراقبة رعاياها في الخارج. غير أن تدفق المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في القرن الحادي والعشرين، تطلب من الحكومة اعتماد سياسة للتعامل مع المهاجرين من هذه المناطق اللذين يمكن ان يكونوا عابرين أو باحثين عن فرص داخل البلد. وفي عام 2011، مع بداية الربيع العربي، كانت هناك ثورة داخل البلاد كرد فعل على سياسة الهجرة التي تبنتها الحكومة لمعالجة تدفقات طالبي اللجوء من ليبيا والمهاجرين المتوجهين إلى أوروبا عبر تونس. وكان للثورة أثر كبير على تدفقات الهجرة عبر تونس. أولاً، أدى ذلك إلى زيادة الحركة غير النظامية عبر تونس بسبب عدم إدارة الحدود. ثانياً، مع انهيار نظام القذافي، واجهت الحكومة التونسية مهمة مراجعة سياساتها المتعلقة بطالبي اللجوء عندما بدأت تستقبل المهاجرين من ليبيا في شكل لاجئين. وثالثاً، زاد من ظهور وتواجد منظمات المجتمع المدني التي بدأت في الدفاع عن حقوق المهاجرين.

ولم يكن لدى تونس سياسة رسمية تُمكن من إدارة الهجرة النازحة لمواطنيها على نحو فعال. وأقامت اتفاقيات ثنائية مع البلدان الرئيسية في أوروبا على أساس احتياجات هجرة اليد العاملة لدول الاتحاد الأوروبي. وأتاحت اتفاقيات إعادة قبول المهاجرين العائدين مع إيطاليا وفرنسا فرصة للعمال المهاجرين للعمل في هذه البلدان. ومع ذلك، أدى سوء إدارة هذه الاتفاقيات إلى العديد من التحديات والتدفقات غير النظامية للمهاجرين من تونس. وفي عام 2008، وقعت الحكومتين التونسية والفرنسية اتفاقية تمنح التونسيين ذوي المهارات العالية فرصة للعمل في فرنسا مقابل إنشاء ضوابط قوية لإدارة الحدود بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين إلى فرنسا.

وفي حالة أوغندا، أصدر الرئيس الأوغندي في عام 2007 توجيهات إلى وزارة الشؤون الخارجية بتطوير استراتيجيات لتعزيز قدرتها على تنسيق وإدارة علاقات أوغندا مع المغتربين، مما أدى إلى تطوير السياسة الخاصة بالمغتربين. وتهدف هذه السياسة إلى توفير إطار للانخراط الفعال مع الأوغنديين في المهجر بل وأيضاً طرق لاستخدام التحويلات المالية من أجل التنمية الوطنية. وقد دعمت المنظمة الدولية للهجرة المبادرات التي تقودها الحكومة لأنها

".... عملت على قضايا المغتربين مع وزارة الشؤون الخارجية بشأن عودة الأوغنديين المؤهلين من أجل دعم الوطن. الا انه لا يجري العمل بها. ونأمل أن تُنعشها ليس فقط من أجل عودة المهاجرين المؤهلين، بل لحشد المغتربين من أجل التنمية. هناك حاجة لرسم خرائط عن المغتربين".

مقابلة مع مُخبر رئيسي، منظمة غير حكومية ، أوغندا

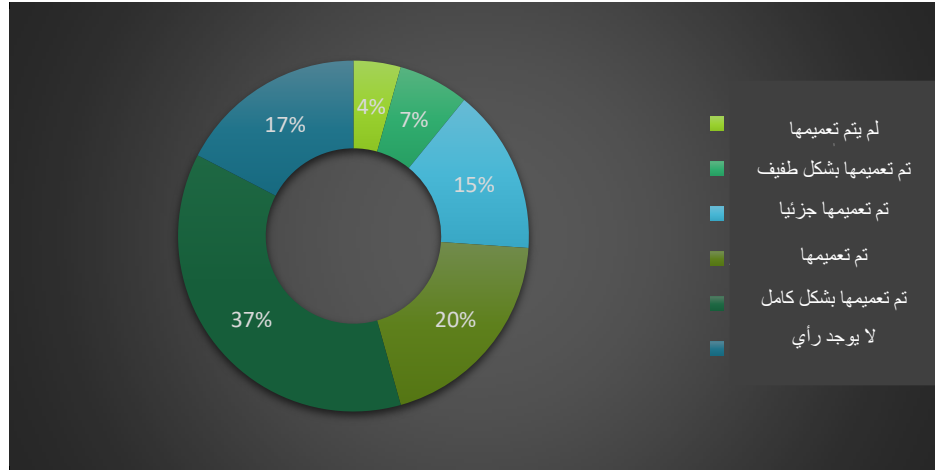
ويمكن لهذه العلاقة الإيجابية بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة أن تُعالج القضايا ذات الصلة. وحقبة أن الحكومة تعمل في شراكة مع جهات فاعلة من غير الدول وجهات حكومية فاعلة على عدد من قضايا الهجرة تُوضح التغيير في النهج والتصور المتعلق بالهجرة. وهذا غالباً عند النظر في الصلة بين الهجرة والتنمية.

4.3.5 الهجرة والتنمية

وقد وضعت الدول الأعضاء رؤى أو خططاً للتنمية تم الاعتراف فيها بالهجرة كأداة رئيسية للتنمية الوطنية. وكانت إحدى التوصيات الرئيسية التي تضمنها إطار سياسة الهجرة في أفريقيا "تشجيع الدول الأعضاء على إدماج سياسات الهجرة والتنمية، ولا سيما ورقات استراتيجية الحد من الفقر (PRSP) في خططها الإنمائية الوطنية. [بالإضافة إلى] خطط عمل وطنية للتنمية تهدف إلى نُهج شاملة للهجرة والتنمية من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية" (إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، 2006:31). وقد تمكنت غانا من تصميم سياستها الوطنية للهجرة على خلفية عدد من أطر السياسات بما في ذلك دستور غانا، استراتيجية غانا للحد من الفقر (GPRS) 1 و 2، أجندة غانا للنمو والتنمية المشتركة (2010-2013)، والأهداف الإنمائية للألفية. وهي تركز في سياق إطار الاتحاد الأفريقي الاستراتيجي للهجرة لعام 2006 والنهج المشترك للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الهجرة (حكومة غانا، 2016: 1-2). وفي عام 2016، تم تحديد الهجرة والتنمية كهدف لعام 2030 في إطار أهداف التنمية المستدامة التي تحل محل الأهداف الإنمائية للألفية.

ووفقاً لاستطلاعات الدراسة الاستقصائية، اتفق 37 في المائة من المُستطلعين على أنه تم تعميم الهجرة في خطط التنمية الوطنية على النحو المبين في الشكل 9.

الشكل 9: مدى تعميم السياسة الوطنية/ الإقليمية للهجرة في خطط التنمية



المصدر: الاستطلاعات على استبيان تقييم الأداء

وتُعزّز خطة التنمية الوطنية في أوغندا (NDP II) 2015-2020 حقوق اللاجئين وتدعمها من خلال المساعدة على التوصل إلى حلول دائمة، وتعترف بإدراج اللاجئين في عملية التخطيط. وفي الوقت الحاضر وضعت الحكومة أيضاً برنامج التحوّل التوطيني (STA) الذي يُمثل مبادرة بقيادة الحكومة تشمل مبادرة برنامج تمكين استضافة اللاجئين (ReHOPE) الذي تقوده منظمات غير حكومية، والتي هي بدورها مبادرة للأمم المتحدة تحت إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAF) تهدف إلى استكشاف أفكار التنمية المبتكرة وقرار احتياجات اللاجئين والنازحين. وستندرج في إطار برنامج التحوّل التوطيني الذي يُركز على "المناطق المُضيفة للاجئين، [معالجة] القضايا البيئية، سبل المعيشة والأمن [التي] هي دعائم لبرنامج التحوّل التوطيني وجزء من مشروع مبادرة برنامج تمكين استضافة اللاجئين"¹². وعلى الرغم من أن بعض البلدان لديها خطط ورؤى إنمائية، فإن بعضها يتطلب إجراء تنقيحات لإدراج أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن الاستجابة لحالة الهجرة الراهنة.

كما توجد شراكات وتعاونات بين مؤسسات أفريقيا والاتحاد الأوروبي تُركز على تسخير إمكانات التنمية من خلال المغتربين. وقد قام مرصد الهجرة في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، بإشراك الدول

¹² مقابلة مع مخبر رئيسي

الأفريقية في المناقشات المتعلقة بكيفية تسخير التحويلات المالية من أجل التنمية. وإنشاء المؤسسة الأفريقية للتحويلات المالية الذي يوجد مقره في نيروبي، كينيا يعني وجود مؤسسة محددة داخل أفريقيا يمكنها تقديم المساعدة والدعم للدول الأعضاء بشأن كيفية وضع نُهج يمكن من خلالها تصميم التحويلات المالية بشكل يجعلها مُفيدة للتنمية الوطنية.

ومع ذلك، وضعت بلدان مثل زامبيا نُهجاً بديلاً للعمل بشكل إيجابي مع المغتربين من خلال الشروع في برنامج عودة المواطنين الأفارقة المؤهلين (RQAN). وعبر الشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، كان هذا البرنامج مُخططاً طوعاً يمكن للمواطنين الأفارقة في أوروبا والولايات المتحدة الاستفادة منه إذا أرادوا العودة إلى القارة. وقد أُختيرت زامبيا كأحد البلدان المستهدفة. وتم استبدال البرنامج بما يعرف بـ "الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا (MIDA)"، وهي شراكة بين الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والعديد من الهيئات دون الإقليمية مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا (Amin و Mattoo، 2007). وقد اعتمدت عدد من البلدان نُهجاً مختلفة للعمل مع مواطنيها المغتربين من أجل التنمية الوطنية.

4.4 مُلخص النتائج

تُظهر الاستطلاعات من الدراسة أن الإطار هو وثيقة توجيهية هامة استخدمتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء كمرجع من حيث تصميم النُهج الوطنية والإقليمية إزاء قضايا الهجرة. وعلاوة على ذلك، أشارت الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، التي وضعت سياساتها الوطنية المتعلقة بالهجرة، إلى إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بوصفها وثيقة توجيهية رئيسية شكّلت سياستها. وقد ساعدت الأولويات الرئيسية مثل هجرة اليد العاملة، الهجرة القسرية وتنمية الهجرة على تحديد القضايا الرئيسية التي ينبغي إدراجها في سياسة الهجرة الوطنية بل وأيضاً تعميمها في خطط التنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن التحديات التي تم تحديدها تتمثل في عدم وجود توعية بشأن الإطار وخاصة عند حدوث تغييرات داخل الوزارات الحكومية. وكشفت الاستطلاعات من المقابلات مع المُخبرين الرئيسيين عن وجود ذاكرة مؤسسية ضعيفة للغاية بشأن الإطار، خاصة في المؤسسات التي شهدت تغييرات في المسؤولين الحكوميين.

5. القضايا الناشئة ، التحديات و الفرص المحتملة

على الرغم من أن اطار سياسة الهجرة في افريقيا يُعتبر وثيقة توجيهية مفيدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، على النحو المبين في القسم السابق، توجد هناك بعض التحديات التي تم تحديدها فيما يتعلق بالإطار وأهميته على الصعيدين الإقليمي والوطني. وينبغي النظر إلى هذه التحديات كُفرص للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي لإيجاد نُهج فعال للهجرة على المستوى الوطني والإقليمي والقاري.

5.1 القضايا الناشئة والتحديات

برزت قضيتان في الوقت الذي تعكف فيه البلدان على إنشاء آليات للتعامل مع الهجرة في بلدانها. أولاً، والأهم، أن الإطار قديم ويتطلب تنقيحات لكي يكون قادراً على أن يعكس حالة الهجرة الراهنة بل وأيضاً ان يضع توصيات للاستجابة لتغير أنماط واتجاهات وخصائص الهجرة في القارة. فعلى سبيل المثال، يُلزَم إدراج اتفاقية كمبالا (2009)، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2012، في الإطار لتوجيه المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء نحو صياغة نُهجها للتعامل مع النزوح الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر الحالة الراهنة المتعلقة باللاجئين في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم تأثيراً سلبياً على الطريقة التي يمكن للحكومات الوطنية أن تتعامل بها مع حالة اللاجئين. فعلى سبيل المثال، عندما أعلنت حكومة كينيا إغلاق مخيم داداب للاجئين في مايو 2016، أثارت المسألة المتعلقة بالأمن ولكن أيضاً كيف يمكن تحقيق حلول دائمة للبلدان التي أنتجت لاجئين على مدى عقود مثل الصومال.

وكانت القضية الرئيسية التي ظهرت من الاستطلاعات هي قلة التوعية المستمرة بشأن اطار سياسة الهجرة في افريقيا حيث أن بعض المُستطلعين في الدراسة كانوا غير مدركين للإطار. وتستخدم بعض البلدان البروتوكولات والمعاهدات التي وُضعت على المستوى الإقليمي للتعامل مع قضايا الهجرة، وهي ليست على دراية بآطار سياسة الهجرة في افريقيا. وعلى الرغم من أن استطلاعات الدراسة الاستقصائية كشفت أن المسؤولين الحكوميين كانوا على وعي بالإطار، فقد أظهرت استطلاعات المقابلات أن هناك توعية ضعيفة خاصة عندما تتغير المناصب الحكومية في كثير من الأحيان.

وجرى التشديد على الحاجة إلى البيانات والبحوث في عدد من التقارير القطرية. فعلى سبيل المثال، هناك أدلة متزايدة تدعم الآثار الإيجابية على التجارة (ولا سيما التجارة غير الرسمية عبر الحدود) بين البلدان المستضيفة للمهاجرين وبلدان الأصل التي تحتاج إلى استكشاف من خلال البحوث. وتتمثل القضية الرئيسية في الافتقار إلى بيانات وتحليلات موثوقة وحديثة عن الهجرة بشأن أفريقيا، الأمر الذي لا يزال يُعرقل عملية صنع السياسات المُستنيرة. ولا تُسجل نسبة كبيرة من حركات الهجرة داخل الإقليم في الإحصاءات الرسمية التي تُنتجها الحكومات والكيانات الدولية. وتُستخدم عدد من البلدان في أفريقيا بيانات التعداد السكاني القديمة لتحليل قضايا الهجرة. ومن دون بيانات حديثة، فإن الحكومات غير قادرة على تحديد اتجاهات الهجرة ووضع سياسات فعالة لمعالجة أي مخاوف تتعلق بالهجرة قد تنشأ.

إن إدارة الهجرة من أجل التنمية تتجاوز قدرة أي بلد منفرد، لا سيما بالنظر إلى حقيقة أن الكثير من الامور تجري على حدود البلدان المختلفة. ولم تستغل الدول الأعضاء بعد حدودها استغلالاً كاملاً بوصفها موارد محتملة للسلم، الأمن، الاستقرار، ولزيادة التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة. إن استراتيجيات الاتحاد الأفريقي لحوكمة الحدود هي صك يجري وضعه حالياً لمساعدة الدول الأعضاء على استخدام حدودها كأبعاد للنهوض بالسلم والأمن والتنمية من خلال الحوكمة الفعالة للحدود وتيسير سهولة تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

ويمكن للشراكات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف بين الحكومات أن تُسهم إلى حد كبير في معالجة العديد من شواغل الهجرة والتنمية، وتعزيز الأثر الإيجابي لحركة الناس. الهجرة المُحوَّكَة بشكل جيد هي مكسب للبلدان المُضيفَة وبلدان المنشأ على حد سواء، وبالتالي فمن الضروري تطوير سياسات هجرة مواتية مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظات المتعلقة بالأمن، والتي طغى عليها المهاجرين غير النظاميين والعمال الأجانب، وقضايا الهوية الوطنية والديناميات الاجتماعية والثقافية.

ويُعدّ الاستفادة من إمكانات التنمية للمغتربين عنصرا أساسيا في تنمية أفريقيا. وتقوم بعض البلدان الأفريقية بوضع أو وضعت بالفعل سياسات للمغتربين لتعزيز مشاركتهم. وتلعب فئات مختلفة من المغتربين أدوارا عن طريق تسخير مهاراتهم ومعرفتهم إلى بلدانهم الأصلية عبر إرسال التحويلات المالية التي تُحفز التنمية وتؤثر على الحد من الفقر. وهناك توافق في الآراء على أن المغتربين يسهمون إسهاما كبيرا في تنمية بلدانهم الأصلية. ويتطلب ذلك إنشاء تواصل إيجابي بين الحكومات والمغتربين من أجل تزويد مختلف أصحاب المصلحة بمنصة ديناميكية وتفاعلية لإعادة الانخراط وإعادة التواصل مع بعضهم البعض. وقد شهدت المبادرات المُستهدفة للمغتربين نجاحا في بعض البلدان في أفريقيا مثل غانا وإثيوبيا. وكان السبب الرئيسي وراء النجاحات هو التزام الحكومات في بلدان المنشأ. وقد قامت البلدان الناجحة بالتحرك بشكل إيجابي للانخراط ووضع سياسات وتشريعات مواتية وإقامة روابط وشبكات مع مواطنيهم المغتربين. ونجحت حكومات هذه البلدان في الحصول على تعاون من المغتربين من خلال التركيز على مجالات التعاون العملية المرتبطة مباشرة بالتنمية والمساعدة الإنسانية.

وهناك فجوة بين التزام البلدان وقدرتها التقنية الفعلية على معالجة قضايا الهجرة، ولا سيما الهجرة غير النظامية. وهناك حاجة إلى بناء قدرات الحكومات الأفريقية على نحو مستدام لتعزيز التنقل الإقليمي من خلال إدارة الهجرة التي تساهم في التطورات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات المحلية.

والمهاجرون في مختلف البلدان الأفريقية هم أساسا من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عاما. ومن المهم بالنسبة للبلدان، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية الأخرى أن تستكشف كيف يمكن للهجرة أن تستفيد من التحويلات الديموغرافية وأن تُدمج الشباب بنجاح في الأنشطة الإنمائية. ومن المهم أيضا النظر بعناية في الأمن الإنساني للمهاجرين، الذي يؤثر في الغالب على النساء والشباب المُعرضين بشدة لخطر الاستغلال والاتجار. والدمج السليم للمهاجرين جانب هام من جوانب الهجرة في تعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

وتشكل الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها إشكالية في العديد من الدول الأعضاء حيث تفتقر الحكومات إلى القوى العاملة والموارد اللازمة لإدارة حدودها. ويجب على الدول الأعضاء أن تشارك في تعيين حدودها وترسيمها وإعادة تأكيدها للتصدي لهذه التحديات. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير إدارة تعاونية للحدود - استجابة حكومية متماسكة لمواجهة تحديات إدارة الحدود من خلال تعاون السلطات العامة عبر الحدود القطاعية والدولية نحو هدف مشترك: تحقيق التوازن بين الحركة السهلة والقانونية للبشر والسلع ومنع الأنشطة غير القانونية، وانعدام الأمن البشري والوطني من خلال سياسات تشمل ترتيبات مشتركة فعالة وكفؤة (على النحو المحدد في اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون عبر الحدود). غير أن إدارة الحدود تتطلب موارد مالية وفنية. وهناك حاجة إلى تنمية قدرات الدول الأعضاء في جميع مجالات إدارة الحدود - تعيين الحدود وترسيمها والتعاون عبرها - بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة. وتتطلب إدارة طول الحدود موارد مالية وفنية كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المهاجرين المُتَّصَمَنِينَ في حركة مُختلطة يستحقون الغذاء، الماء والمأوى، النصيحة والمشورة القانونية، ومعلومات عن الخيارات المتاحة امامهم بما في ذلك العودة وتقديم طلبات اللجوء، فضلا عن الحصول على الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى.

5.2 الفرص المحتملة

على الرغم من هذه التحديات، هناك أدلة على وجود إرادة سياسية للتصدي لتحديات الهجرة في الدول الأعضاء. وهناك العديد من الفرص التي يمكن للدول الأعضاء الاستفادة منها لضمان وضع نهج فعال للهجرة. وقد تم تحديد الفرص الموصوفة أدناه على الصعيدين الإقليمي والوطني، وستكون مرتبطة بكيفية استخدام الدول الأعضاء للإطار استخداما كاملا في مناقشاتها وتصميم سياساتها المتعلقة بالهجرة. ويمكن للاتحاد الأفريقي النظر في تلك الفرص أيضا عند وضع خطة تنفيذ لآطار سياسة الهجرة في إفريقيا التي من شأنها أن تكون مفيدة للدول الأعضاء.

ولكي يعكس آطار سياسة الهجرة في إفريقيا الوضع الراهن مع الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي، ينبغي تنقيح السياسة للاستجابة لاحتياجات الهجرة القائمة. وتوجد داخل عدد قليل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، مستويات متباينة في تنفيذ وثائقها المتعلقة بالسياسة الوطنية، وفي بعض الحالات لم يتم بعد التحقق من صحة سياسات الهجرة الإقليمية، في حين لم يتم حتى الكشف عنها في بلدان أخرى. ومع ذلك، فإن وجود على الأقل رؤية سياسية في عدد قليل من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، فيما يتعلق بتطوير سياسة الهجرة الإقليمية، يُمثل فرصة للاستحواذ عليها من قبل الدول الشريكة حيث يمكن أن تُلهمها بوضع رؤيتها الخاصة بما يتفق مع سياساتها الإقليمية. وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يستفيد من هذه الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء للتأكيد على أهمية آطار سياسة الهجرة في إفريقيا في معالجة الهجرة والتنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويمكن إثارة الوعي والتعامل مع واقع الهجرة وطبيعتها الديناميكية في كثير من الأحيان، مع إمكانية إيجاد آفاق أفضل لبناء القدرات. وينبغي أن يهدف ذلك إلى فهم ومعالجة حالات/ قضايا الهجرة. ينبغي للاتحاد الأفريقي العمل بشكل وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات الوطنية للاستفادة من التعلم من الدول الأعضاء الأخرى كيفية استخدام آطار سياسة الهجرة في إفريقيا لوضع سياسة أو استراتيجية لإدارة الهجرة، ليس فقط لمعالجة الأثر السلبي للهجرة ولكن لرؤية الهجرة كفائدة للتنمية. وسيكون ذلك مفيدا لأن عددا من البلدان هي بلدان منشأ وعبور ومقصد بالنسبة للمهاجرين، وإن كان بمستويات متباينة.

إن تطوير فهم/ تقدير مشترك لما ستفصح به قضايا الهجرة الواسعة النطاق من سُبل لتطوير استراتيجيات مشتركة، سيمهد الطريق لاتساق السياسات. وينبغي أيضا مراعاة ذلك عند تنقيح السياسة، أي، إبراز وجهات نظر مختلفة بشأن الهجرة والتوصية بعدد من الاستراتيجيات التي يمكن أن تستخدمها الدول الأعضاء. بل إن تحقيق الاتساق في السياسات سيؤدي أيضا إلى فعالية في حوكمة الهجرة من خلال الكفاءة في إدارة الموارد وتجنب الأهداف المتعارضة. ويمكن للتحسينات في جودة بيانات الهجرة التي يتم توليدها، جمعها، تحليلها ونشرها كمعلومات موحدة/ أكثر قابلية للمقارنة أن تتحقق عبر البلدان مما سيتيح للبلدان اتخاذ قرارات مستنيرة استنادا إلى الأدلة. وستكون هناك حاجة، داخل إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، إلى وضع توصيات بشأن الإدارة الكفؤة للهجرة، بل كذلك تعزيز الحاجة إلى إجراء بحوث متواصلة لإرشاد تصميم السياسات وتنفيذها.

وأخيرا وليس آخرا، وَجَدَ المغتربون نقاط دخول مع صانعي القرار السياسي في بلدانهم. وفي بعض البلدان، يُعزى ذلك إلى ضغط التحركات الرامية إلى تقدير قيمة مساهماتهم في تنمية بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ عدد متزايد من الحكومات الإفريقية إدارات تنسيقية للمغتربين مع مهمة محددة هي إشراك المغتربين في التنمية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في القدرات الفنية من حيث وضع الاستراتيجيات والإجراءات المناسبة واللازمة لترجمة هذا الالتزام إلى نتائج إنمائية ملموسة. ويمكن للشراكات الفنية بين حكومات بلدان المنشأ والوكالات المتخصصة مثل المنظمة الدولية للهجرة وغيرها أن تساعد في تعزيز سياسات وبرامج إشراك المغتربين، وتحقيق مشاركة أكثر تكاملا للمغتربين في التنمية الوطنية.

وعلاوة على ذلك، يُعتبر المجتمع المدني عاملا هاما في معالجة شواغل الهجرة ولا سيما فيما يتعلق بالنزوح القسري والتنمية الوطنية. وسيتمكن المجتمع المدني من ضمان انخراط المجتمع المحلي في النهج الوطنية للتنمية، بل كذلك توفير الدعم اللازم لا

سيما في الحالات التي تشمل التدفق الجماعي للملاجئين وطالبي اللجوء. وتحتاج المجتمعات المدنية إلى الدعم، وإذا أمكن استخدام الشراكات بينها وبين الحكومات لتعبئة المساهمات من مختلف الشركاء الفنيين والماليين لتنفيذ مشاريع تهدف إلى: مكافحة الهجرة غير المشروعة، تعبئة المغتربين من أجل التنمية، المساعدة على عودة المغتربين وإعادة إدماجهم، بناء المدن لتشجيع العودة الطوعية، من بين أمور أخرى. ويمكن لأطار سياسة الهجرة في إفريقيا العمل بشكل وثيق مع المغتربين والمجتمع المدني من أجل تحديد الحلول أو التوصيات المتعلقة بكيفية استعادة الحكومة من علاقات عمل فعالة معهم بهدف الإسهام في التنمية الوطنية. وستُسهم تجارب ومعرفة هاتين المجموعتين إسهاما كبيرا في تنقيحات إطار سياسة الهجرة في إفريقيا ليس فقط في مرحلة التصميم بل أيضا في التنفيذ.

6. التوصيات وسبل المُضي قُدماً

تتطبق عدد من التوصيات المتداخلة على المستويين الإقليمي والوطني، والتي تستند إلى تحليل نتائج الدراسة، وارااء المُستطلعين الذين شاركوا في هذا التقييم. ومن خلال آلية التنسيق القائمة (مثل التنسيق الوطني للهجرة)، ستمكن الحكومات من معالجة بعض التحديات التي تواجهها على مستوى السياسات حيث تشمل هذه الآليات جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة التي لها رأي في صياغة السياسات الوطنية والإقليمية بشأن الهجرة. ويتم تطوير التوصيات وسبل المُضي قُدماً في سياق استراتيجية لـ 10 سنوات، يهدف الاتحاد الأفريقي إلى صياغتها واعتمادها لتنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا. وقد تم توضيح التوصيات من حيث الهدف القصير والمتوسط والطويل الأجل. وتجدر الإشارة إلى أن بعض التوصيات القصيرة الأجل قد تتداخل على المدى المتوسط والطويل.

6.1 أهداف قصيرة الأجل (في غضون سنة واحدة)

في الأشهر الثلاثة الأولى، يتعين إجراء تنقيحات على اطار سياسة الهجرة في افريقيا لتعكس التغييرات التي حدثت على مدى السنوات العشر الماضية. وتشمل هذه، على سبيل المثال لا الحصر:

- إدراج جوانب الهجرة في أهداف التنمية المستدامة وأجندة عام 2063؛
- إدراج القضايا الناشئة مثل الهجرة والأمن في القارة؛ و
- تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد الاتفاقيات والبروتوكولات الإقليمية والقارية ذات الصلة بالهجرة، بما في ذلك اتفاقية كمبالا (2009).

وينبغي للاتحاد الأفريقي أن يشرع في سلسلة من حملات التوعية التي تُركز على خلق إدراكٍ بشأن اطار سياسة الهجرة في افريقيا على المستويين الإقليمي والوطني. هناك حاجة ملحة لتحسين المناصرة لجعل المسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين ممن يتعاملون مع المسائل المتعلقة بالهجرة في فهم جيد عن تطلعات واستخدام اطار سياسة الهجرة في افريقيا. ويُمكن أن تشمل المنابر المُفيدة اجتماعات إقليمية تُدرج مسألة الهجرة في جداول أعمالها. وهذا ليس فقط هدفاً على المدى القصير، بل يجب أن السعي فيه طوال فترة تنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا.

وهناك حاجة إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان ملكية أكبر لاطار سياسة الهجرة في افريقيا والعمليات الأخرى المتعلقة بالهجرة من قبل أصحاب المصلحة العاملين في مجال الهجرة. وستساعد هذه العملية التعاونية على تحديد تدابير عملية للتعاون وتجنب التدخلات المُجزأة والمتداخلة في المنطقة دون الإقليمية. بالإضافة، سيساعد ذلك في حملة التوعية إذا أبقَت المجموعات الاقتصادية الإقليمية على تذكير الدول الشريكة بإطار سياسة الهجرة في افريقيا خلال الاجتماعات دون الإقليمية.

ينبغي أن يُشجع الاتحاد الأفريقي البلدان على إنشاء آليات تنسيق وطنية للهجرة من أجل إقامة شراكات، تعاون و تنسيق أفضل بين مختلف الوزارات والوكالات ذات المسؤوليات المتعلقة بالهجرة.

6.2 أهداف متوسطة الأجل (1-3 سنوات)

بمُجرد إنشاء آليات التنسيق الوطنية وعملها بفعالية، ستضطلع الدول الأعضاء بدور نشط في إنشاء/ تعزيز آليات تنسيق إقليمية للتعامل مع الهجرة على المستوى الإقليمي، على المدى المتوسط. وفي حين تقوم الهيئة الحكومية للتنمية حالياً بوضع آلية تنسيق

إقليمية لها، يُمكن للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى أن تتعلم من تجربتها ونهجها ومن ثم وضع آلياتها التنسيقية الإقليمية في سياق احتياجاتها.

وينبغي أن يُنشئ الاتحاد الأفريقي كذلك منابر يُمكن للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تتبادل فيها أفضل الممارسات والنجاحات في نهجها المُتبع في معالجة الهجرة. ويمكن توجيه الاجتماعات الاستشارية السنوية إلى هذه التجربة المرجعية، لتشاركها. وينبغي تشجيع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على دعم البلدان التي تواجه تحديات في تطوير آليات إدارة الهجرة، ولا سيما من حيث تعميم إطار سياسة الهجرة في افريقيا على المستوى الوطني. ويمكن للاتفاقيات الموقعة على أساس التفاهم المشترك في إطار بروتوكولات حرية الحركة أن تجعل العملية أكثر فعالية.

كما ينبغي أن يُجري الاتحاد الأفريقي تقييما سريعا للقدرات والموارد القائمة بشأن الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تحديد القدرات والاحتياجات من الموارد للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. ومن خلال فهم احتياجاتهم، سيكون الاتحاد الأفريقي قادرا على اعتماد نهج قائم على الأدلة لتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وسيساعد ذلك أيضا في معالجة بعض الثغرات التي تحول دون وضع سياسات وطنية/ إقليمية للهجرة وإدماجها في استراتيجيات التنمية. وينبغي إنشاء قائمة تشمل الخبراء الاستشاريين الرئيسيين ممن لديهم فهم راسخ عن إطار سياسة الهجرة في افريقيا، بحيث يُمكن للاتحاد الأفريقي الاستفادة من الخبراء الموجودين داخل القارة وخارجها. بالإضافة، سيتمكن الاتحاد الأفريقي، عبر اعتماد برنامج لتدريب المُدرّبين من خلال التنسيق الوطني للهجرة، من إنشاء إمكانات داخل البلد من أجل بناء قدرات المسؤولين الحكوميين الجُدد. وسيكون التدريب جاريا باستمرار للتّمكن من الاستجابة للتغيرات التي تحدث على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ويجب تشجيع بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني من خلال أصحاب المصلحة الدوليين والوطنيين الرئيسيين. وعبر اعتماد نهج تدريب المُدرّبين للمنظمات المحلية، سيكون بمقدورهم تحسين فهمهم لديناميات / انماط الهجرة والاستخدام/ التطبيق الفعال لمفاهيم الهجرة. وسيساعد هذا أيضا على تحسين العلاقات وتشجيع الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة، لا سيما من حيث تقدير نوعية التغذية المرتدة والمُدخلات التي يقدمونها جميعا على مختلف المستويات. وستكون منظمات المجتمع المدني قادرة على تقديم الدعم الذي تحتاجه الحكومات خاصة عند معالجة القضايا التي يُمكن أن تلعب فيها المنظمات المحلية دورا بارزا.

وفي غضون عام أو عامين، ينبغي للاتحاد الأفريقي التركيز على تقييم مصادر البيانات ذات الصلة بالهجرة ونهجها لفهم الوضع الحالي فيما يتعلق بمن هم جامعي البيانات الرئيسيين ونوع الأدوات المُستخدمة في جمع البيانات المتعلقة بالهجرة. وسيساعد ذلك الاتحاد الأفريقي على تحديد الاختلافات في نهج جمع بيانات الهجرة، بل وسيقترح أيضا حلّ يمكن تطبيقه على المستوى الوطني. فعلى سبيل المثال، كانت عمليات تخطيط الهجرة التي بدأتها المنظمة الدولية للهجرة مصادر مُفيدة للمعلومات المتعلقة بمسائل الهجرة حسب البلد. وإذا ما أُجريت على فترات منتظمة، ستتمكن الدول الأعضاء من تقييم ورصد اتجاهات الهجرة المُتغيرة. ويمكن تحقيق هذا إذا تم تحديد الشركاء الرئيسيين للمساعدة في عملية جمع البيانات. وعلاوة على ذلك، يُمكن للاتحاد الأفريقي أن يُشجع الدول الأعضاء على تطوير احصائها الوطني للسكان بحيث يشمل مُتغيرات الهجرة، باستخدام نهج مشترك.

6.3 أهداف طويلة الأجل (أكثر من 3 سنوات)

بمُجرد تحديد احتياجات جمع البيانات على المستوى الوطني، يمكن للاتحاد الأفريقي أن يقود عملية توحيد إجراءات جمع البيانات على المستوى الوطني أولا، وفي مرحلة لاحقة على المستوى الإقليمي. وينبغي وضع هياكل كافية لإدارة البيانات المتعلقة بالهجرة من أجل التنظيم الفعال للمعلومات المتعلقة بشواغل واهتمامات الهجرة في جميع المناطق دون الإقليمية، وجمعها ومعالجتها ونشرها في الوقت المناسب. وبإعطاء الأولوية لذلك، ستتمكن الدول الاعضاء من الاتفاق على إجراءات جمع البيانات وأشكال اعداد التقارير التي تضمن إمكانية المُقارنة على المستويين الإقليمي والقاري. وهناك حاجة مُلحة وهامة

لانشاء مرصد قاري، أو مرصد إقليمية بشأن الهجرة، من شأنها أن تُؤدِّد بيانات متعلقة بالهجرة لكي يستخدمها أصحاب المصلحة في صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج للهجرة قائمة على أدلة.

كما ينبغي للاتحاد الأفريقي تحديد المؤشرات حسب البلد استنادا إلى المعلومات التي يجمعها على مدى فترة العشر السنوات. ومن خلال تحديد المؤشرات المرتبطة باطار سياسة الهجرة في افريقيا، سيكون الاتحاد الأفريقي قادرا على تتبع التقدم المحرز من قبل كل بلد و كل مجموعة اقتصادية اقليمية. وعبر إعداد مراجعات سنوية يُمكن تشاركها مع الدول الأعضاء خلال الاجتماعات التشاورية، سيتمكن الاتحاد الأفريقي من تحديد نقاط الدخول من أجل توفير الدعم والمساعدة، وفي الوقت نفسه تحديد البلدان أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم.

وعلى الاتحاد الأفريقي أن يُركز على ضمان استخدام الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لاطار سياسة الهجرة في افريقيا كأداة توجيهية لتصميم سياساتها الوطنية والإقليمية. ويشمل ذلك ضمان الاتساق والمواءمة بين السياسات والإجراءات المتعلقة بالهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وسيستتبع ذلك تشجيع جميع الدول الأعضاء على التوقيع والتصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالهجرة واستيعابها محليا، بل وأيضا ضمان ما يلي:

- **مواءمة التشريعات والسياسات والممارسات لتحسين إدارة الهجرة في مختلف الوزارات (الشؤون الخارجية، الشؤون الداخلية، العمل، وغير ذلك).**
- **اتساق السياسات** عبر الوزارات والإدارات الحكومية لتعزيز فهم الروابط بين الهجرة والتنمية، ومواءمة السياسات الوطنية مع أطر السياسات الإقليمية والدولية.
- **حوار السياسات على الصعيد الإقليمي،** لأن الهجرة الدولية تشمل دولتين أو أكثر، وبالتالي يُعتبر حوار السياسات بين الدول أمر هام لإدارة الهجرة، وتبادل البيانات والمعلومات. ومن شأن مواءمة السياسات أن تؤدي إلى تنسيق فعال وإلى حوكمة جيدة للتنظيم للهجرة عبر الحدود الوطنية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي للاتحاد الأفريقي اجراء تقييم شامل لاطار سياسة الهجرة في افريقيا كل خمس سنوات من أجل تحديد صلتها، فائدتها، وأهميتها على المستويين الوطني والإقليمي، وإجراء التدخلات اللازمة عند الضرورة.

المراجع

Adepoju, A.

(1998). Linkages between internal and international migration: the African situation. *International Social Science Journal*, Sep98, Vol. 50 Issue 157, p387-395

(2003). Continuity and changing configurations of migration to and from the Republic of South Africa, *International Migration*, 41(1): 3-28.

(2004). 'Trends in international migration in and from Africa'. In D.S. Massey, & J.E. Taylor (eds.), *International Migration Prospects and Policies in a Global Market*. Oxford: Oxford University Press

(2008). *Migration and social policy in sub-Saharan Africa*. February 2008. Geneva: Switzerland.

African, Caribbean and Pacific(ACP) Migration Observatory

(2010a). Overview on South-South Migration and Development in Lesotho: Trends and Research Needs, Country Overview, ACPOBS/2010/PUB11. Brussels: ACP Migration Observatory.

(2010b). Overview on South- South Migration and Development in Kenya. Trends and Research Needs; Country Overview, ACPOBS/2010/PUB10. Brussels: ACP Migration Observatory.

(2011). Overview on South-South Migration and Development in Southern Africa: Trends and Research Needs, Regional Overview, ACPOBS/2011/PUB06. Brussels: ACP Migration Observatory.

Africa Development Bank (2011). "Leveraging Human Capacity and Financing from the Diaspora: Which Migration Policies for Africa in the 21st Century?" *Africa Capacity Development Brief*, Vol 1, Issue 1. Abidjan: African Development Bank.

African Union (2006a). *The Migration Policy Framework for Africa*. Executive Council, ninth ordinary session, 25-29 June 2006. Banjul: The Gambia.

Agwanda, A. and H. Amani. (2014). "Population growth, structure and momentum in Tanzania." THDR 2014, Background Paper Number 7, ESRF Discussion Paper 61, Economic and Social Research Foundation, Dar es Salaam.

Ambrose, D. (2005). Lesotho health sector in crisis. *Summary of Events in Lesotho*, 12(1) (First Quarter), 2005.

Amin, M. and Mattoo, A. (2007). 'Migration from Zambia: Ensuring Temporariness through Cooperation', World Bank Policy Research Working Paper, No.4145.

Anthony, G. C. (1999). "Africa's Refugee Crisis: State Building in Historical Perspective". *International Migration Review*, 35,3, pp 116-133.

Carling, J., Gallagher, A.T. & Horwood, C. (2015). Beyond Definitions: *Global migration and the Smuggling-Trafficking Nexus*, Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS) Discussion Paper 2. RMMS, Nairobi.

Clemens, M.A. and Pettersson, G.(2007). "New data on African health professionals abroad", Human Resources for Health 2007, Center for Global Development, Working Paper No. 95. http://www.cgdev.org/sites/default/files/9267_file_CGDWP95_Feb_2007.pdf

Cobbe, J. (2012). "Lesotho: From Labor Reserve to Depopulating Periphery", Online journal of the Migration Policy Institute, 2 May 2012. Available from www.migrationpolicy.org/article/lesotho-labor-reserve-depopulating-periphery

Council UNS (2014). With the spread of Ebola outpacing response, security council adopts resolution 2177 (2014) urging immediate action, end to isolation of affected States <http://www.un.org/press/en/2014/sc11566.doc.htm>.

Crush, J., Dodson, B.J., Gay, J., Green, T. and Leduka, C. (2010). *Migration, Remittances and 'Development' in Lesotho*. Migration Policy Series 52. Idasa and Southern African Research Centre, Cape Town and Kingston.

Crush, J. and Williams, V. (2010). "Labour Migration Trends and Policies in Southern Africa", Policy Brief No. 23, Southern African Migration Project, <http://www.queensu.ca/samp/sampresources/samppublications/>.

Crush, J., Williams, V., and Peberdy, S. (2005). Migration in Southern Africa. A paper prepared for the Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration.

De Bel-Air, F. (2016). 'Migration Profile: Egypt', *European University Institute*, Migration Policy Centre: http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/39224/MPC_PB_2016_01.pdf?sequence=1

Elumelu, T.L. (2015) 'Regional Migration Policy: The Current and Future Policy Framework of ECOWAS': [https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/F2F%20Benin%20Documents/Benin%20atelier%20MD%20-%20session%206%20-%20ECOWAS%20MIGRATION%20POLICY%20\(Benin%20Republic\)%201st%20June%202015.pdf](https://www.shareweb.ch/site/Migration/Network%20Activities/F2F%20Benin%20Documents/Benin%20atelier%20MD%20-%20session%206%20-%20ECOWAS%20MIGRATION%20POLICY%20(Benin%20Republic)%201st%20June%202015.pdf)

Federal Republic of Nigeria (2015). *National Migration Policy*. Abuja: International Organisation for Migration.

Flahaux, M.L. and De Haas, H. (2016). African migration: trends, patterns, drivers. *Comparative Migration Studies* (2016) 4:1.

Gallina, A. / Secretariat of the African, Caribbean and Pacific Group of States (ACP Secretariat) (2010). *Human Mobility Report 2011, Migration and Human Development in ACP Countries*, ACP Secretariat and A. Gallina, September 2010.

Garcia, A.J., Pindolia, D.K., Lopiano, K.K., Tatem, A.J. (2014) Modeling internal migration flows in sub-Saharan Africa using census microdata. *Migration Studies*. <http://migration.oxfordjournals.org/content/early/2014/08/04/migration.mnu036.short?rss=1>.

Gayle, N., Navarro, D., Murekezi, P. and Barchue, A. (2013). Leveraging and Tapping the Diaspora and Remittances for Development, IFAD.

Government of Ghana (2016). *Ministry of Interior National Migration Policy for Ghana*. Accra: Ministry of Interior.

International Centre for Migration Policy Development -ICMPD & International Organisation for Migration - IOM (2015). *A Survey of Migration Policies in West Africa*. International Centre for Migration Policy Development, Vienna, Australia and International Organisation for Migration, Dakar-Senegal.

Inter-Governmental Authority for Development (2012). IGAD Regional Migration Policy Framework. Addis Ababa: IGAD secretariat.

International Labour Organisation Website:

<http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:12001:::NO::>

International Organisation for Migration (IOM)

(2010). *Migration in Democratic Republic of the Congo: National Profile 2009*, Geneva: International Organisation for Migration.

(2011). *Migration in Sudan: A Country Profile*, Geneva, International Organization for Migration.

(2013a). World Migration report 2013: Migrant Well-being and Development. Geneva, International Organization for Migration.

(2013b). Migration Health Division: Annual Review 2012. Geneva, International Organization for Migration.

(2014). Regional Strategy for Southern Africa 2014-2016. IOM Southern Africa.

(2015a). 'West and Central Africa: The Regional Migration Context': <https://www.iom.int/west-and-central-africa>.

(2015b). *Migration in Uganda, a rapid country profile*. Geneva: International Organisation for Migration.

(2015c). *Migration Profile of Kenya*. Geneva, International Organization for Migration.

(2015d). *National Migration Policy for Nigeria*. Abuja: International Organisation for Migration.

(2015e). Migration in Malawi: A Country Profile 2014. Geneva, International Organization for Migration.

(2016a). Migrant Smuggling Data and Research: A global review of the emerging evidence base. Geneva, International Organization for Migration.

(2016b). *Regional Strategy for West and Central Africa 2014 – 2016*. Dakar: International Organisation for Migration.

- (2017). 'Missing Migrants Project: Recorded deaths in the Mediterranean by month, 2014-2017': <https://missingmigrants.iom.int/mediterranean>
- Kanyangoga, J.B. (2010). Integrating Migration with Development in EAC: Policy Challenges and Recommendations, research paper.
[http://www.cuts-international.org/arc/nairobi/ppt/Integrating Migration with Development in EAC.ppt](http://www.cuts-international.org/arc/nairobi/ppt/Integrating_Migration_with_Development_in_EAC.ppt).
- Kuznetsov, Y. ed. (2006). "Diaspora Networks and the International Migration of Skills: How Countries Can Draw on Their Talent Abroad". The World Bank, Washington DC.
- Lucas, R.E.B. (2006). Migration and Economic Development in Africa: A Review of Evidence. *Journal of African Economies*, 15(2): 337-395.
- Masinjila, M. (2009). 'Gender Dimensions of Cross Border Trade in the East African Community – Kenya/Uganda and Rwanda/Burundi Border', African Trade Policy Centre and, United Nations Economic Commission for Africa, Nairobi.
- McCabe, K. (2011). 'African Immigrants in the United States.' Migration Information Source. Migration Policy Institute. Washington D.C.
- Migration Policy Centre (2013), "Migration Facts: Algeria":
http://www.migrationpolicycentre.eu/docs/fact_sheets/Factsheet%20Algeria.pdf
- Mulumba, D. and Olema, W. M. (2009). Policy Analysis Report: Mapping Migration in Uganda.
<http://www.ebe7.net/pdf/policy-analysis-report-mapping-migration.html>
- Mudungwe, P. (2016). Khartoum Process' First Thematic Meeting on People Smuggling, 24-25 May, 2016, Khartoum, Sudan. African Union Commission
- Mudungwe, P. (2014). Migration and Development in the SADC Region: The Case for a Coherent Approach. ADPC Research Brief No. 2016/02. Netherland: The African Diaspora Policy Centre (ADPC).
- Mudungwe, P. (2009). "Engaging Zimbabweans in the Diaspora Towards Economic Reconstruction", Workshop Reports and Occasional Papers, No 11. Geneva: IOM.
- Natter, K. (2015). "Revolution and Political Transition in Tunisia: A Migration Game Changer?".
<http://www.migrationpolicy.org/article/revolution-and-political-transition-tunisia-migration-game-changer>
- Odipo, G., Olungah, C.O., and Omia, D. O. (2015). Emigration Mobility Trends and Patterns in Kenya: A Shift from South-North to South–South Migration. *International Journal of Development and Economic Sustainability* Vol.3, No.4, pp.29-48, August 2015.
- Oucho, J.O., Oucho, L.A & Ong'ayo, A. (2013). The Biggest Fish in the Sea? Dynamic Kenyan Labour Migration in the East African Community. Brussels: African Caribbean and Pacific Migration Observatory.
- Oucho, J.O. (2012). "International migration: Trends and institutional frameworks from the

African Perspective, in J. Martinez and L. Reboiras (eds.), *Development, Institutional and Capacity Aspects of International between Africa, Europe and Latin America and the Caribbean*. Santiago, Chile: United National Economic Commission for Latin America and the Caribbean, pp. 147-188.

Park, Y.J. (2009). Chinese Migration in Africa. South African Institute of International Affairs, Occasional Paper, No. 24.

Peberdy, S. and Dinat, N. (2005) Migration and Domestic Workers: Worlds of Work, Health and Mobility in Johannesburg. Migration Policy Series, No.40, Southern African Migration Project, IDASA: Cape Town.

Poppe, A., Jirovsky, E., Blacklock, C. and Peersman, W. (2014) Why sub-Saharan African health workers migrate to European countries that do not actively recruit: a qualitative study post-migration. *Global health action*, 7(1): 24071.

Regional Mixed Migration Secretariat (RMMS)

(2013). *Migrant Smuggling in the Horn of Africa and Yemen: The Political Economy and Protection Risks*. Mixed Migration Research Series No. 7. RMMS, Nairobi.

(2014). *Going West: Contemporary mixed migration trends from the Horn of Africa to Libya and Europe*. RMMS, Nairobi.

(2015). *A Certain Catalyst: An overview of the (mixed) migration and development debate with special focus on the Horn of Africa region*. Mixed Migration Research Series No. 9, RMMS, Nairobi.

(2016a) "Country Profiles – Ethiopia" regionalmms.org. Last Updated May 2016.
<http://www.regionalmms.org/index.php/country-profiles/ethiopia>

(2016b) "Country Profiles – Djibouti" Last Updated July 2016.
<http://www.regionalmms.org/index.php/country-profiles/djibouti>.

Republic of South Africa (2016). *Towards a White Paper on International migration in South Africa: Guidelines for Public Consultation*, 15th June, Department of Home Affairs.

Rutega, S., W. Kiryabwire and P. Muwanguzi (2012). *Feasibility study for the establishment of an international diaspora bond*. Unpublished.

Rwamatwara, E. (2005). *Forced Migration in Africa: A Challenge to Development* *Stichproben*. *Wiener Zeitschrift für kritische Afrikastudien* Nr.8/2005, 5. Jg.

Shimeles, A. (2010). *Migration Patterns, Trends and Policy Issues in Africa*. Working Papers Series N° 119, African Development Bank, Tunis, Tunisia.

Southern African Development Community (2005). *Protocol on the Facilitation of Movement of Persons (FMOP)*. Gaborone, Southern African Development Community.

Southern African Development Community (2013). *SADC Labour Migration Policy (Draft)*.
http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-addis_ababa/---ilo-pretoria/documents/meetingdocument/wcms_239821.pdf

Taran, P. (2016). The Sustainable Development Goals and Migrants/Migration: Regarding the UN 2030 Sustainable Development Agenda. Relevant SDGs, Implementation Actions, Realization Measurement Indicators and Rationale for Inclusion. Global Migration Policy Associates.

http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/events/coordination/14/documents/backgrounddocs/GMPA_14CM.pdf

United Nations Economic Commission for Africa (2016). New Directions and Trends in African Migration. An Issues Paper Prepared for the Tenth African Development Forum: "Migration and Africa's transformation", 15-17 November, Addis Ababa, Ethiopia.

United Nations Environment Programme (2009). Integrated Policymaking for Sustainable Development: A Reference Manual. Nairobi: UNEP.

United Nations High Commission for Refugees (2016a). Africa: <http://www.unhcr.org/africa.html>

United Nations High Commission for Refugees (2016b). Global Trends: Forced Displacement in 2015. UNHCR

United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2016). International Migration Report: 2015 Highlights ((ST/ESA/SER.A/375). New York: UNDESA.

United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2013). International Migration Report 2013. New York: UNDESA.

United Nations High Commissioner for Refugees, 'Statistical Snapshot West Africa, mid-2016', [online data source], <http://www.unhcr.org/pages/49e45a9c6.html>, (accessed 31 July 2014).

United Nations High Commissioner for Refugees, 'Protocol A/P .1/5/79 Relating to Free Movement of Persons, Residence and Establishment':

http://documentation.ecowas.int/download/en/legal_documents/protocols/PROTOCOL%20RELATING%20TO%20%20FREE%20MOVEMENT%20OF%20PERSONS.pdf

UNODC (2010). *Smuggling of Migrants into, through and from North Africa: A Thematic Review and Annotated Bibliography of Recent Publications*.

World Bank (2011). *Migration and Remittances Factbook 2011*, World Bank, Washington D.C. <https://siteresources.worldbank.org/INTLAC/Resources/Factbook2011-Ebook.pdf>

World Bank (2010). Labour Migration from North Africa: Development Impact, Challenges and Policy Options. Vol. 1, Main report. Washington D.C.: The World Bank.

Zachary, L., A. Naggaga and L. Hovil (2001). The Phenomenon of Forced Migration in Uganda: An Overview of Policy and Practice in a Historical Context. Working Paper 1, Refugee Law Project, Kampala.

المرفقات

المُرفق (أ): فريق التقييم

منسق المشروع ومستشار جماعة شرق افريقيا استشاري قيادي مستشار السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا مستشار الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي مستشار المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا مستشار اتحاد المغرب العربي مستشار الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية مستشار المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	الدكتورة. ليندا أوشو الدكتور. دارليسون كايجا البروفيسور. يوجين كامبل البروفيسور. دانيال تيفيرا الدكتور. مودوبيولا كوتيي الدكتور. محمد ليمام السيد. جيبهيو مبراتو السيدة. إيفيلين نديوبونديو تياغو
---	--

المُرفق (ب): المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء

الدول الأعضاء التي تم اختيارها للدراسة	الدول الأعضاء	عدد الدول الأعضاء	تاريخ الانشاء	المجموعة الاقتصادية الإقليمية
الكاميرون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والغالابون	أنغولا، بروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، جمهورية الكونغو، رواندا، و ساو تومي وبرينسيبي.	12	1983	المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا (ECCAS)
زامبيا، ملاوي، و موريشيوس	بروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، رواندا، الصومال، سيشيل، السودان، أوغندا، زامبيا، و زمبابوي.	9	1993	السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (COMESA)
كينيا، تنزانيا وأوغندا	بروندي، كينيا، رواندا، جنوب السودان، تنزانيا، و أوغندا.	6	2000	جماعة شرق افريقيا (EAC)
غانا، نيجيريا، والسنگال	بنين، الرأس الأخضر، ساحل العاج، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، بوركينا فاسو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، و توغو.	15	1975	المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (ECOWAS)
وجيبوتي، وإثيوبيا، والسودان	جيبوتي، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، الصومال، جنوب السودان، السودان، وأوغندا.	15	1986	الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)
الجزائر، مصر، و تونس	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، و تونس.	5	1989	اتحاد المغرب العربي (AMU)
بوتسوانا، ليسوتو، و جنوب أفريقيا	أنغولا، بوتسوانا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليسوتو، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، سيشيل، جنوب أفريقيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، و زمبابوي.	15	1992	الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي (SADC)
	بنين، بوركينا فاسو، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، ساحل العاج، جيبوتي، مصر، إريتريا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، موريتانيا، المغرب، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، الصومال، توغو، السودان، و تونس.	24	1998	تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)

المُرفق (ج): المُخبرون الرئيسيون مصنفين حسب المجموعة الاقتصادية الإقليمية و البلد

#	الاسم	المنصب	البلد
جماعة شرق أفريقيا			
1	الدكتور. دان أوبون	مديرية الهجرة، وزارة الداخلية والشؤون الوطنية	كينيا
2	السيد. جون نجوروج	موظف العلاقات الخارجية والعلاقات الحكومية والاتصال الحكومي	كينيا
3	السيد. فريد أوسور	كبير موظفي الهجرة، وزارة الشؤون الداخلية	أوغندا
4	السيد. بينوغا موسى	المنسق الوطني لمنع الاتجار بالأشخاص، وزارة الشؤون الداخلية	أوغندا
5	السيد. دوغلاس أسيموي	المسؤول الرئيسي عن حماية اللاجئين، مكتب رئيس الوزراء	أوغندا
6	السيد. باتريك غوما موغاندا	رئيس إدارة المغتربين، وزارة الشؤون الخارجية	أوغندا
7	السيد. مارتن وانديرا	مدير الوظائف، العمالة، السلامة والصحة المهنيين، وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية	أوغندا
8	جيسكا أنديجا	الاتصال الحكومي، كبير مساعدي البرنامج، المنظمة الدولية للهجرة	أوغندا
9	السيد. بورنويل كانتاند	الممثل القطري، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	أوغندا
10	السيد. ليلو ثابا	المدير القطري، مجلس اللاجئين الدانمركي	أوغندا
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا			
11	السيد. مارتن موتما	موظف رئيسي لشؤون الهجرة الشؤون الداخلية، ادارة الهجرة	زامبيا
12	حسين غدي عيسي	خبير في الهجرة، حرية الحركة والعمل، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا	زامبيا
13	السيد. أبادو	الأمين الدائم، مكتب رئيس الوزراء	موريشيوس
14	نيكوليت جاكسون	نائب رئيس البعثة، منظمة أطباء بلا حدود	ملاوي
15	السيد. بيستون تيشيزاميل	وزير الشؤون الداخلية	ملاوي
16	السيد. كليف شيوندا	الأمين الرئيسي للصناعة والتجارة، وزارة الصناعة والتجارة	ملاوي
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا			
17	لافينا ديان	رئيس وحدة التخطيط الاجتماعي، المنسق الفني لعملية وضع السياسة الوطنية للهجرة في السنغال، وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط	السنغال
18	أبي غاي سار	منسق، RAMIDEV	السنغال
19	دانيال إكلو	مدير الشؤون الإنسانية والاجتماعية، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	نيجيريا
20	أنيلو تشارلز نوانيلو	مدير مساعد/ رئيس شعبة الهجرة، اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين والمهاجرين والأشخاص النازحين داخليا (NCFRMI)	نيجيريا
21	جيدي أولاتوي	المدير التنفيذي، إدارة السياسة العامة للحكومة والهجرة والتنمية	نيجيريا
22	أوغسطين أسفي	نائب مدير وحدة الهجرة، وزارة الداخلية	غانا
23	جوزيف تي	منسق الدراسات العليا، مركز دراسات الهجرة	غانا
الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي			
24	سيرجيو كارسوتو	مدير معهد سكالابريني للحراك البشري في أفريقيا (SIHMA)	جنوب أفريقيا
25	إنوسنت مويو		
26	الدكتور. ديفيد ماندنيانك	كبير المحاضرين، جامعة بوتسوانا	بوتسوانا
27	السيدة. ليبوسو مابيتسو	محاضر ، جامعة ليسوتو	ليسوتو
28	السيد. بيليسانا موريران	كبير الإحصائيين ، مكتب الإحصاءات	ليسوتو
29	السيد. موهلولو ليروثولي	مفوض شؤون اللاجئين - مركز تنسيق الهجرة، وزارة الداخلية	جنوب أفريقيا
30	السيد. جوهانس ثيبا	وزارة الشؤون الداخلية	جنوب أفريقيا
31	السيد. سيريل باريريناتوا	موظف برنامج ، الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي	بوتسوانا
الاتحاد الأفريقي و الهيئة الحكومية للتنمية			
32	بيتر مودونغوي	مستشار الهجرة، إدارة الشؤون الاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي	أثيوبيا
33	عمر ديوب	كبير موظفي السياسات، إدارة الشؤون الاجتماعية، مفوضية الاتحاد الأفريقي	أثيوبيا
34	ريتا أموخوبو	إدارة الشؤون السياسية، مفوضية الاتحاد الأفريقي	أثيوبيا

أثيوبيا	رئيس مكتب أمانة فرقة عمل مكافحة الاتجار بالبشر، النائب العام الفدرالي	السيد. بيلتال والبلين	35
جيبوتي	المنظمة الدولية للهجرة	لاالين فارساماي	36
	المنظمة الدولية للهجرة	ديكا داود	37
جيبوتي	مدير منطقة، مجلس اللاجئين الدانمركي	جان كلود باشيرايشيز	38
جيبوتي	خبيرة في الهجرة، الهيئة الحكومية للتنمية	ناتالي غروتشه	39
السودان	الأمين العام، الأمانة المعنية بالسودانيين العاملين في الخارج	السفير الدكتور. كزار التهامي	40
السودان	منسق مشروع، إدارة الهجرة، المنظمة الدولية للهجرة	بوجا بهالا	41
السودان	موظف الهجرة الوطنية، المنظمة الدولية للهجرة	علي آدم	42
السودان	رئيس السياسات والبرامج، منظمة ندى الأزهر للوقاية من الكوارث والتنمية المستدامة		43
اتحاد المغرب العربي			
مصر	وزارة الشؤون الخارجية		44
مصر	لجنة التنسيق الوطنية المعنية بمكافحة ومنع الهجرة غير القانونية		45
الجزائر	مدير البحوث، مدير شعبة التنمية البشرية والاقتصاد الاجتماعي	محمد سايب موسيت	46
تونس	رئيس مركز تونس للهجرة واللجوء (CeTuMa)	حسن بوبكاري	47
تونس	مدير مشروع - تعبئة المجتمع المدني في تونس/ الاتحاد الأوروبي، الشبكة الأوروبية المتوسطة لحقوق الإنسان	بينوا مايو	48
تونس	منسقة المشروع الوطني (IRAM تونس) المعني بهجرة اليد العاملة وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، منظمة العمل الدولية	نعيمة كريستين زغودي	49
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا			
جمهورية الكونغو الديمقراطية	رئيس العمليات، المنظمة الدولية للهجرة، جمهورية الكونغو الديمقراطية	إيمري كيانغا	50
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مركز اتصال مع المنظمة الدولية للهجرة، وزارة الأمن الداخلي	السيد. إيم نكانغا إليما	51
جمهورية الكونغو الديمقراطية	منسق الهجرة الإنسانية	السيد. ديفيد ليلو	52
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مدير تنسيق البحث العلمي، وزارة البحث العلمي	السيد. فرانسيس بوكاسا كاديفا كاتانكو	53
جمهورية الكونغو الديمقراطية	وزير مستشار، وزارة التعاون الدولي وشؤون المغتربين	السيد. دوناتيان مبيزي كيونغا - كي ماكوالا	54
الكاميرون	رئيس دائرة المهاجرين، وزارة العلاقات الخارجية	السيد. ريتشارد إيتوندي	55
الكاميرون	مدير شعبة الدراسات المستقبلية والتعاونية، وزارة التشغيل والتدريب المهني	الدكتور. تالي أكونو فرانسوا جان	56
الكاميرون	مدير مساعد، شعبة الدراسات المستقبلية والتعاونية، وزارة التشغيل والتدريب المهني	السيد. أميديل أحمدو غابين	57
الكاميرون	منسق مشروع PARDI-JEDI، وزارة الشباب والتربية المدنية	السيد. بوكو إيف فريدي	58
الكاميرون	منسق مشروع PARDI-JEDI، وزارة الشباب والتربية المدنية	السيدة. ليمفوي أتانغا باسكالين	59
الكاميرون	منسق مشروع PARDI-JEDI، وزارة الشباب والتربية المدنية	السيد. نسيك نينغ نوي	60
الكاميرون	منسق، UN Monde Avenir للتنمية الاجتماعية، NSA	السيد. فيليب نانغا	61
الكاميرون	منسق، الحلول السرية للهجرة (SMIC)، NSA	السيد. تسالا إيف	62

المُرفق (د): عدد المُستطلّعين في الدراسة الاستقصائية مصنّفين حسب المجموعة الاقتصادية الإقليمية والبلد

المنظمة	مناصب المُستطلّعين	البلد
جامعة شرق افريقيا مديرية الهجرة	المدير التنفيذي اخصائي الهجرة موظف الهجرة موظف الهجرة موظف الهجرة موظف الهجرة كبير موظفي الهجرة كبير موظفي الهجرة موظف الهجرة مدير مساعد ضابط في المخبرات المركزية موظف مدني	كينيا (13)
مطار Moi الدولي ، مومباسا خدمات الهجرة		
المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا	عضو	الكاميرون (1)
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	قائد فريق الحماية ضد توظيف العمالة غير القانونية قائد فريق الحماية ضد توظيف العمالة غير القانونية	أثيوبيا (2)
التأشيرات والتصاريح الهجرة والحدود	نائب المدير نائب المدير	ناميبيا (2)
	المدير الاداري الرئيسي	زمبابوي
	القائم بأعمال المدير مُخَطِّط اقتصادي	ليسوتو (2)
وزارة الداخلية	مدير الإدارة القانونية والمستشار القانوني / رئيس لجنة صياغة سياسة الهجرة	جنوب السودان (1)
	كبير موظفي الهجرة	سوازيلاند (1)
مكتب الهجرة والتجنيس	نائب المدير التنفيذي للجنة اللاجئين الليبرية و مدير	ليبيريا (1)
التجارة، الجمارك والحركة الحرة	مدير مساعد ، الوحدة الأوروبية مراقب الهجرة مساعد تنفيذي ومفوض	نيجيريا (3)
وزارة الشؤون الخارجية لجنة التنسيق الوطنية المعنية بمنع الهجرة غير المشروعة ومكافحتها	غير مذكور	مصر (2)
	غير مذكور	مدغشقر
	رئيس قسم التخطيط الاجتماعي غير مذكور	السنغال (2)
وزارة التخطيط التنموي غير مذكور	مديرية التخطيط وتنمية السياسات مسؤول حكومي	توغو (2)
الوكالة الوطنية للهجرة والمغتربين ادارة المنظمات الدولية	مدير عام رئيس قسم	بنين (1) غينيا/ المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (1)
وزارة خارجية مالي	أمين عام مسؤول حكومي	مالي (2)
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون والبوركينيين في الخارج الإدارة العامة للجوازات والهجرة	الأمين الدائم لشؤون البوركينيين في الخارج موظف شرطة	بوركينيا فاسو (1) السودان (1)

	مفوض الشرطة	(1) النيجر
		(1) غينيا
	مدير السلم والأمن	(1) ليبيا
	مدير الهجرة	(1) جزر القمر
الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي	مسؤول بالجماعة الانمائية للجنوب الافريقي	(1) بوتسوانا
	مسؤول حكومي	(1) تونس

المُرفق (هـ): قائمة التعريفات

طالب لجوء	الشخص الذي يلتمس الأمان من الاضطهاد أو الأذى الخطير، في بلد آخر غير بلده و ينتظر قرارا بشأن طلب الحصول على وضع اللاجئ بموجب الصكوك الدولية والوطنية ذات الصلة.
اتفاقات ثنائية بشأن هجرة اليد العاملة	آليات رسمية مبرمة بين الدول تُعتبر في الأساس التزامات مُلزِمة قانونا تتعلق بالتعاون بين الدول بشأن هجرة اليد العاملة
ادارة الحدود	تيسير التدفقات المأذون بها للأشخاص بما في ذلك رجال الأعمال والسياح والمهاجرين واللاجئين عبر حدود ما، وكشف ومنع دخول الأجانب بصورة غير مشروعة إلى بلد معين.
هجرة الأدمغة	الهجرة النازحة للأفراد المدربين والموهوبين من بلد المنشأ إلى بلد آخر مما يؤدي إلى استنزاف موارد المهارات في بلد المنشأ
كسب الأدمغة	هجرة الأفراد المدربين والموهوبين إلى بلد المقصد. وتسمى أيضا "عكس هجرة الأدمغة"
الهجرة الدائرية	تدفق الأشخاص بين البلدان، بما في ذلك الحركة المؤقتة أو الطويلة الأجل التي قد تكون مفيدة لجميع المعنيين، إذا حدثت طوعا وترتبط باحتياجات العمل في بلدان المنشأ والمقصد.
بلد المنشأ	البلد الذي يشكل مصدرا لتدفقات الهجرة
الهجرة عبر الحدود	عملية تنقل الأشخاص عبر الحدود الدولية
الترحيل	الإجراء أو التدبير الرامي إلى التسبب في مغادرة مواطن أجنبي غير قانوني البلد إما طوعا أو إجباريا أو قيد الاحتجاز. من حيث هذا العمل والفعل مصطلح "الترحيل" له معنى مقابل.
المغتربين	الأفراد وأعضاء الشبكات، الجمعيات والمجتمعات المحلية، الذين غادروا بلدانهم الأصلية، ولكن لهم صلات مع أوطانهم.
الهجرة النازحة	الفعل المتمثل بالمغادرة أو الخروج من دولة ما بهدف الاستقرار في دولة أخرى.
الهجرة القسرية	حركة الهجرة التي يوجد فيها عنصر من أشكال الإكراه، بما في ذلك التهديدات للحياة وسبل العيش، سواء كانت ناشئة عن أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان.
الهجرة	عملية ينتقل بها غير المواطنين إلى بلد ما لغرض الاستقرار.
الهجرة الداخلية	حركة الناس من منطقة واحدة في بلد ما إلى منطقة أخرى من نفس البلد لغرض تأسيس إقامة جديدة. قد تكون هذه الهجرة مؤقتة أو دائمة. ويتحرك المهاجرون الداخليون ولكنهم يظلون داخل بلدهم الأصلي
الأشخاص النازحون داخليا	الأشخاص أو مجموعات الأشخاص اللذين أُجبروا أو اضطروا إلى الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، ولا سيما نتيجة لتلافي آثار النزاع المسلح أو حالاته، وحالات العنف المعمم، وانتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان، واللذين لم يعبروا حدود دولة معترف بها دوليا.
الهجرة غير النظامية	الحركة التي تتم خارج القواعد التنظيمية للبلدان المرسله وبلدان العبور والبلدان المستقبلية. ولا يوجد تعريف واضح أو مقبول عالميا للهجرة غير النظامية.
هجرة اليد العاملة	حركة الأشخاص من دولة إلى أخرى، أو داخل بلد إقامتهم، لغرض العمل.
العامل المهاجر	الشخص الذي سيتم اشراكه، الذي يشارك أو الذي كان يشارك في نشاط مدفوع الأجر في دولة لا يكون من رعاياها.

التدفقات المختلطة	تحركات السكان المهاجرة المعقدة التي تشمل اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين الاقتصاديين وغيرهم من المهاجرين، في مقابل الهجرة الشعبية
البلد المستقبل	بلد المقصد أو بلد ثالث. وفي حالة العودة أو الاعادة إلى الوطن، يعتبر ايضا بلد المنشأ.
لاجئ	الشخص الذي "بسبب الخوف المبرر من الاضطهاد لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آراء سياسية، هو خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو، بسبب هذا الخوف ، غير راغب في الاستفادة من حماية ذلك البلد
التحويلات المالية	الأموال التي يحصل عليها أو التي بحوزة الأشخاص غير المواطنين، ويتم تحويلها إلى بلدانهم الأصلية
العودة إلى الوطن	الحق الشخصي للاجئ أو أسير الحرب أو المحتجز المدني في العودة إلى بلد جنسيته بموجب شروط محددة منصوص عليها في صكوك دولية مختلفة. ويتم منح خيار العودة إلى الوطن للفرد شخصيا وليس لسلطة الاحتجاز.
اعادة التوطين	نقل ودمج الناس في بيئة جغرافية أخرى، وعادة في بلد ثالث
المهاجرين من الريف إلى الحضر	المهاجرون الداخليون الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وغالبا كرد فعل للفقر، انخفاض الدخل الزراعي، انخفاض الإنتاجية، النمو السكاني، النقص في المؤن ، التجزؤ والتوزيع غير العادل للأراضي، التدهور البيئي، والافتقار النسبي للفرص الاقتصادية في المناطق الريفية.
التهرب	القيام بتنفيذ الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف لا يكون الشخص من مواطنيها أو مقيم دائم فيها ، من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.
شخص عديم الجنسية	الشخص الذي لا تعتبره اي دولة من رعاياها بموجب قوانينها المعمول بها.
الاتجار بالبشر	تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم عن طريق التهديد أو استعمال القوة أو غير ذلك من أشكال الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال موقف ضعف أو منح أو تلقي مدفوعات أو استحقاقات للحصول على موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر، لغرض الاستغلال

المصدر: مصطلحات المنظمة الدولية للهجرة

المُرفق (و): أعداد المهاجرين الدوليين في البلدان الأفريقية

الأعداد المقدرة لللاجئين		المهاجرين الدوليين كنسبة مئوية من إجمالي السكان		اعداد المهاجرين الدوليين				المنطقة ¹³ البلد
2015	2000	2015	2000	2015	2010	2005	2000	
2 087 514	1 641 559	1.6	1.9	6 129 113	4 657 063	4 745 792	4 844 795	شرق أفريقيا
47 805	27 136	2.6	1.9	286 810	235 259	172 874	125 628	بوروندي
0	10	1.6	2.5	12 555	12 618	13 209	13 799	جزر القمر
20 530	23 257	12.7	13.9	112 351	101 575	92 091	100 507	جيبوتي
2 898	1 984	0.3	0.4	15 941	15 676	14 314	12 952	إريتريا
659 524	197 959	1.1	0.9	1 072 949	567 720	514 242	611 384	إثيوبيا
551 352	206 106	2.4	2.3	1 084 357	926 959	756 894	699 139	كينيا
12	50	0.1	0.1	32 075	28 905	26 058	23 541	مدغشقر
5 844	3 900	1.2	2.1	215 158	217 722	221 661	232 620	مالاوي
0	0	2.2	1.3	28 585	24 836	19 647	15 543	موريشيوس
4 445	207	0.8	1.1	222 928	214 612	204 830	195 702	موزمبيق
72 763	30 118	3.8	4.3	441 525	436 787	432 797	347 076	رواندا
0	0	13.3	8.1	12 791	11 420	8 997	6 574	السنغال
2 502	558	0.2	0.3	25 291	23 995	20 670	20 087	الصومال
240 673	..	6.7	..	824 122	257 905	جنوب السودان
358 453	236 622	1.9	2.7	749 471	529 160	652 968	634 703	أوغندا
90 650	680 862	0.5	2.7	261 222	308 600	770 846	928 180	تنزانيا
24 666	228 663	0.8	3.0	127 915	149 637	252 749	321 167	زامبيا
5 397	4 127	2.6	3.3	398 866	397 891	392 693	410 041	زيمبابوي
912 095	606 067	1.5	1.8	2 307 688	2 139 979	1 928 828	1 756 687	وسط أفريقيا
15 474	12 579	0.4	0.3	106 845	76 549	61 329	46 108	أنغولا
264 126	46 454	1.6	1.4	381 984	289 091	258 737	228 383	الكاميرون
7 694	55 661	1.7	3.3	81 598	93 466	94 449	123 529	جمهورية أفريقيا الوسطى
454 882	17 692	3.7	1.3	516 968	416 924	352 062	104 825	تشاد
49 152	123 190	8.5	9.8	392 996	419 649	315 238	305 002	الكونغو
119 754	332 509	0.7	1.5	545 694	588 950	622 869	744 387	جمهورية الكونغو الديمقراطية
0	0	1.3	0.9	10 825	8 658	6 588	4 517	غينيا الاستوائية
1 013	17 982	15.6	15.9	268 384	243 992	214 123	195 571	الغابون
0	0	1.3	3.2	2 394	2 700	3 433	4 365	ساو تومي وبرينسيبي
589 104	602 901	1.0	1.1	2 159 048	1 921 613	1 782 054	1 885 650	شمال أفريقيا
94 144	167 453	0.6	0.8	242 391	244 964	247 537	250 110	الجزائر
261 741	6 697	0.5	0.3	491 643	295 714	274 001	173 452	مصر
25 561	11 543	12.3	10.6	771 146	683 998	625 212	567 436	ليبيا
1 560	2 105	0.3	0.2	88 511	70 909	54 379	53 034	المغرب

¹³ لتحقيق الاتساق مع مصدر المعلومات، يستند تصنيف البلدان حسب المنطقة إلى التصنيف الذي تستخدمه شعبة السكان في الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (شعبة السكان التابعة لإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016).

205 174	414 928	1.3	2.9	503 477	578 363	541 994	801 883	السودان
924	175	0.5	0.4	56 701	43 172	35 040	36 446	تونس
0	0	0.9	1.1	5 179	4 493	3 891	3 289	الصحراء الغربية
117 074	46 568	5.5	2.4	3 435 194	2 203 306	1 439 426	1 222 314	افريقيا الجنوبية
2 766	3 551	7.1	3.3	160 644	120 912	88 829	57 064	بوتسوانا
44	1	0.3	0.3	6 572	6 414	6 290	6 167	ليسوتو
1 519	27 263	3.8	7.1	93 888	102 405	106 274	134 403	ناميبيا
112 192	15 063	5.8	2.2	3 142 511	1 943 099	1 210 936	1 001 825	جنوب افريقيا
553	690	2.5	2.1	31 579	30 476	27 097	22 855	سوازيلاند
316 576	712 043	1.9	2.2	6 618 514	5 918 053	5 295 046	5 090 860	غرب افريقيا
219	3 977	2.3	1.9	245 399	209 267	171 499	133 730	بنين
31 894	686	3.9	4.5	704 676	673 904	596 972	520 039	بوركينافاسو
0	0	2.9	2.5	14 924	14 373	12 700	11 027	الرأس الأخضر
2 842	120 691	9.6	12.1	2 175 399	2 095 185	2 010 824	1 994 135	ساحل العاج
11 608	12 016	9.7	14.9	192 540	185 763	181 905	182 514	غامبيا
18 450	12 991	1.5	1.0	399 471	337 017	304 436	191 601	غانا
8 766	427 206	1.8	6.4	228 413	205 111	229 611	560 075	غينيا
8 684	7 587	1.2	1.6	22 333	21 061	20 736	20 450	غينيا-بيساو
38 188	69 315	2.5	5.3	113 779	99 129	87 188	151 868	ليبيريا
14 525	8 412	2.1	1.7	363 145	336 607	256 797	189 475	مالي
79 961	350	3.4	2.1	138 162	84 679	58 119	57 366	موريتانيا
61 084	58	1.0	1.1	189 255	126 464	124 461	122 260	النيجر
1 530	7 270	0.7	0.4	1 199 115	920 118	648 019	487 882	نيجيريا
0	0	15.2	7.9	604	569	487	405	سانت هيلانة
14 257	22 715	1.7	2.4	263 242	256 092	238 298	231 901	السنغال
2 403	6 546	1.4	2.4	91 213	97 452	149 615	98 241	سيراليون
22 165	12 223	3.8	2.8	276 844	255 262	203 379	137 891	توغو

المصدر: ادارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، الشعبة السكانية (2016)

المُرفق (ز): بيانات الهجرة في أفريقيا مصنفة حسب السنة

السنة	البلد
2011	بنين
2009	الرأس الأخضر
2009	الكاميرون
2011	جمهورية أفريقيا الوسطى
2009	ساحل العاج
2009	جمهورية الكونغو الديمقراطية
2009	غانا
2015	كينيا
2009	مالي
2013	مدغشقر
2014	مالاوي
2009	موريتانيا
2013	موريشيوس
2016	ناميبيا
2009	النيجر
2009	نيجيريا
2009	السنغال
2013	السيشيل
2011	السودان
2015	تنزانيا
2015	توغو
2013	أوغندا
2009	زمبابوي

المصدر: موقع المنظمة الدولية للهجرة

المُرفق (ح): أدوات جمع البيانات

دليل المقابلة مع المُخبرين الرئيسيين

المجموعات الاقتصادية الإقليمية

1. بشكل عام، كيف استجابت المجموعة الاقتصادية الإقليمية لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا (MPFA) منذ صياغتها في عام 2006؟
2. ما هي السياسات التي استخدمتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة في مجال اختصاصها؟
3. اذا كانت إجابتكم على السؤال 2 هي نعم، يُرجى توضيح ما هي الطريقة (الوسائل) التي كان فيها إطار سياسة الهجرة في أفريقيا مفيدا في تقديم التوجيهات في صياغة سياسة هجرة المجموعات الاقتصادية الإقليمية؟
4. برأيكم، ما هي المجالات الموجودة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، التي تُعتبر أقل فائدة كاداة توجيهية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إدارة الهجرة، وكيف يمكن تحسينها؟
5. هل تم تعميم سياسات الهجرة هذه في خطة التنمية الاقتصادية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح كيف تم تحقيق ذلك.
6. إذا كان من المُقرر تنقيح إطار سياسة الهجرة في أفريقيا، ما هي المجالات التي تعتقدون أنه يجب تنقيحها، وما هي أسباب اقتراح هذه التنقيحات؟
7. ما هو الدعم الذي ستحتاجه المجموعة الاقتصادية الإقليمية في تيسير اعتماد وتطويع إطار سياسة الهجرة في أفريقيا من قبل المجموعة الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء فيها؟
8. ما هي شواغل الهجرة التي تؤثر على الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الإقليمية؟ كيف كانت المجموعة الاقتصادية الإقليمية تعالج هذه المخاوف؟
9. ما هي قضايا الهجرة المحددة في إطار سياسة الهجرة في أفريقيا التي تناولتها المجموعة الاقتصادية الإقليمية؟
10. كيف تصفون القدرة الحالية للمجموعة الاقتصادية الإقليمية على معالجة قضايا الهجرة؟
 - a. ما هي شواغلكم الرئيسية فيما يتعلق بالقدرة وخاصة فيما يتعلق بتعميم إطار سياسة الهجرة في أفريقيا على المستوى الإقليمي؟
11. كيف تعاملت المجموعة الاقتصادية الإقليمية مع الدول الأعضاء لضمان "استيعاب" إطار سياسة الهجرة في أفريقيا؟
12. ما هي المؤسسات التي شاركت/ تعاونت معها المجموعة الاقتصادية الإقليمية في عملية "الاستيعاب"؟
 - a. ما هي طبيعة العلاقات بينهم؟
13. ما هي بعض التحديات – الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والجغرافية - التي تتوقعونها كعوائق محتملة أمام تنفيذ/ إدماج إطار سياسة الهجرة في أفريقيا بين الدول الأعضاء؟
 - a. هل لديكم خطط طوارئ لتجنب هذه العوائق؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي؟
14. إذا اعتمدته جميع الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الإقليمية، ما هي بعض الفرص التي يمكن أن تنشأ من وجهة نظركم عن التنفيذ الكامل لإطار سياسة الهجرة في أفريقيا؟
15. برأيكم، ما هي أفضل السبل التي يمكن بها تنفيذ إطار سياسة الهجرة في أفريقيا داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية الخاصة بكم وبقية المجموعات الاقتصادية الإقليمية؟
16. من ملاحظتكم لمستويات الهجرة في المنطقة خلال السنوات العشر الماضية (المتدفقة الى الداخل والخارج) كيف تتوقعون ان تكون مستويات الهجرة في السنوات العشر المقبلة؟
 - a. هل تعتقدون أنها سوف تزيد، تنخفض أو تبقى في نفس المستوى؟ يُرجى التوضيح
17. هل يمكنكم مشاركة أي وثائق ذات صلة بشأن الهجرة أو متصلة بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا؟

المسؤولون الحكوميون في الدول الأعضاء

1. كيف تصفون الحالة الراهنة للهجرة في بلدكم / منطقتكم؟
2. ما هي بعض قضايا الهجرة الرئيسية التي يواجهها البلد حالياً؟
3. كيف استجابت الحكومة لتحديات الهجرة هذه؟
4. بشكل عام، كيف استجابت الحكومة لاطر سياسة الهجرة في افريقيا منذ صياغتها في عام 2006؟
5. ما هي السياسة التي استخدمها البلد في إدارة الهجرة؟
6. هل تم الاستعانة باطار سياسة الهجرة في افريقيا من أجل صياغة هذه السياسة؟ إذا كان الأمر كذلك، يُرجى توضيح كيف تم تحقيق ذلك؟ إذا لم يكن كذلك، يُرجى التوضيح؟
 - a. إذا كانت إجاباتكم على السؤال هي نعم، يُرجى توضيح ما هي الطريقة (الوسائل) التي كان فيها اطار سياسة الهجرة في افريقيا مفيداً في صياغة سياسة الهجرة للبلاد؟
7. برأيكم، ما هي المجالات في اطار سياسة الهجرة في افريقيا الأقل فائدة كأداة توجيهية للبلد في إدارة الهجرة، وكيف يمكن تحسينها؟
8. هل تم تعميم سياسات الهجرة في خطة التنمية الوطنية؟ إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى توضيح كيف تم تحقيق ذلك؟
9. إذا كان من المقرر تنقيح اطار سياسة الهجرة في افريقيا، ما هي المجالات التي تعتقدون أنه يجب تنقيحها، وما هي أسباب اقتراح هذه التنقيحات؟
10. ما هو الدعم الذي تحتاجه الحكومة في استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟
 - a. هل تم تعميم سياسة الهجرة هذه في خطة التنمية الوطنية؟ إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى توضيح كيف تم تحقيق ذلك؟
 11. ما هي الوزارة/ الإدارة المسؤولة عن إدارة الهجرة؟
 - a. برأيكم، هل لدى الوزارة/ الادارة القدرة على دعم تعميم الهجرة في السياسة الوطنية وتنفيذها؟
 - b. إذا كانت الإجابة نعم، يُرجى تفسير اجابتيكم؟ إذا كان الجواب بالنفي، فما هو المفقود؟
 12. هل تعمل وزارتيكم/ إدارتكم مع أي منظمات غير حكومية، منظمات مجتمع مدني والقطاع الخاص بشأن قضايا اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟
 - a. ما هي أسماء هذه المنظمات وما هي طبيعة علاقة العمل الخاصة بكم؟
 - b. ما رأيكم بمساهماتهم في اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟
 - c. هل هناك أي منظمات غير حكومية أخرى، منظمات مجتمع مدني ومنظمات القطاع الخاص يمكنكم العمل معها من أجل تنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟ من هي وكيف ستكون طبيعة علاقة العمل الخاصة بكم؟
 13. ما هي المساعدة التي تلقتها وزارتيكم/ إدارتكم من الاتحاد الأفريقي/ المجموعة الاقتصادية الإقليمية/ المنظمات الأخرى فيما يتعلق باستيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا وتعميم الهجرة في خطط التنمية الوطنية؟
 - a. ما هي أفكاركم حول المساعدة التي تلقتها وزارتيكم/ ادارتكم؟
 14. ما هي المساعدات الأخرى التي تطلبها حكومتكم من جهات فاعلة أخرى، مثل: الاتحاد الإفريقي/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ المنظمات الأخرى لضمان اعتماد/ إضفاء الطابع المحلي على اطار سياسة الهجرة في افريقيا وإدماج الهجرة في المبادئ التوجيهية لخطط التنمية الوطنية؟
 15. ما هي التحديات/ العوائق التي واجهتموها أو تتوقعونها في استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟ ما هي الآليات الموجودة لديكم لحلّ هذه التحديات؟
 16. ما هي بعض الفرص المحتملة التي يمكن الحصول عليها من استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟
 17. من خلال ملاحظتكم لمستويات الهجرة في البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة (التدفقات الى الداخل والخارج)، كيف تتوقعون ان تكون مستويات الهجرة في السنوات العشر القادمة؟ هل تعتقدون أنها سوف تزيد، تنخفض أو تبقى في نفس المستوى؟ يُرجى توضيح
 18. يُرجى تقديم جميع الوثائق ذات الصلة على النحو التالي: (i) سياسات الهجرة؛ و (ii) خطة التنمية الوطنية؟
 - a. ما مدى فائدة استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا من حيث هذه الاتجاهات المستقبلية للهجرة وتأثيرها؟

منظمات المجتمع المدني

1. ما الذي تفعله منظماتكم فيما يتعلق بالهجرة والقضايا ذات الصلة في بلدكم ومنطقتكم؟
2. ما هو رأيكم في الهجرة والقضايا الراهنة المتعلقة بالهجرة في بلدكم ومنطقتكم؟
3. كيف تعتقدون أن حكومتكم أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية تعالج قضايا الهجرة في بلدكم ومنطقتكم؟
 - a. ما هي مخاوفكم بشأن الطريقة التي تعالج بها الحكومة و/ أو المجموعات الاقتصادية الإقليمية القضايا المتعلقة بالهجرة؟
4. ما مدى فهمكم بشأن اطار سياسة الهجرة في افريقيا وما يُقصد به فيما يتعلق بالهجرة؟
 - a. كيف تعرفتم على اطار سياسة الهجرة في افريقيا؟
 - b. كيف تشارك منظماتكم في تصميم و/ أو تنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا داخل بلدكم؟
 - c. هل تتخرب منظماتكم في أي مجموعات عمل تنظر بشكل خاص في مسائل الهجرة، وتنتظر تحديدا في تعميم اطار سياسة الهجرة في افريقيا داخل السياسة الوطنية؟ ما هي وما مدى نشاطها؟
5. كيف تعمل منظماتكم مع الحكومة على تنفيذ أنشطة الهجرة؟ كيف تصفون علاقة العمل الخاصة بكم؟
6. ما هي الطرق التي ساهمت فيها منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية في صياغة سياسات الهجرة الوطنية/ الإقليمية وإدماج الهجرة في الخطط الإنمائية الوطنية/ الإقليمية؟
 - a. ما كان مدى تأثير منظماتكم في مساعدة البلد/ المجموعة الاقتصادية الإقليمية في استيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا وتعميم سياسات الهجرة في الخطط الإنمائية الوطنية/ الإقليمية؟
7. ما هي بعض التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في العمل مع الحكومة/ المجموعات الاقتصادية الإقليمية بشأن صياغة سياسات الهجرة وتعميمها في خطط التنمية الوطنية/ الإقليمية؟
8. ما هي الفرص التي تتوقعها منظماتكم أو أي منظمات مجتمع مدني / منظمات غير حكومية أخرى ان تنشأ عن تحقيق/ تنفيذ اطار سياسة الهجرة في افريقيا من قبل بلدكم وكذلك المجموعة الاقتصادية الإقليمية التي هي دولة عضو فيها؟
9. ما هي اقتراحاتكم/ توصياتكم بشأن أفضل الطرق لاستيعاب اطار سياسة الهجرة في افريقيا وتعميم الهجرة في السياسة الوطنية؟
10. من ملاحظتكم لمستويات الهجرة في البلاد في السنوات العشر الماضية (التدفقات الى الداخل والخارج)، كيف تتوقعون ان تكون مستويات الهجرة في السنوات ال 10 المقبلة؟ هل تعتقدون أنها سوف تزيد، تنخفض أو تبقى في المستوى نفسه؟ يُرجى التوضيح
11. هل يمكنكم مشاركتنا أي وثائق ذات صلة باطار سياسة الهجرة في افريقيا وأنشطة منظماتكم المرتبطة به؟

استبيان استقصائي لتقييم الأداء

القسم (أ): عام

1. نوع المنظمة:

- المجموعة الاقتصادية الإقليمية
 منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية
 أخرى (يرجى التحديد)

2. البلد الذي يقع فيه مكتب المنظمة/ المجموعة الاقتصادية الإقليمية

3. المنصب الحالي للمستطلع

القسم (ب): طبيعة الهجرة واتجاهاتها

4. إلى أي مدى يواجه بلدكم/ منطقتكم أشكال الهجرة التالية؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني غير محتمل، و 5 يعني محتمل للغاية. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	هجرة اليد العاملة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الهجرة غير النظامية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الهجرة القسرية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	أخرى (يرجى التحديد)

5. إلى أي مدى تواجه بلدكم/ منطقتكم تحديات مع شواغل الهجرة التالية- على مقياس من 1 إلى 5، حيث أن 1 يعني لا يوجد تحديات و 5 يعني تحديات كبيرة. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	هجرة اليد العاملة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الهجرة غير النظامية

○	⑤	④	③	②	①	الهجرة القسرية
○	⑤	④	③	②	①	ادارة الحدود
○	⑤	④	③	②	①	حقوق الانسان للمهاجرين
○	⑤	④	③	②	①	بيانات الهجرة
○	⑤	④	③	②	①	الهجرة والتنمية
○	⑤	④	③	②	①	التعاون فيما بين الدول والشراكات
○	⑤	④	③	②	①	أخرى (يُرجى التحديد)

6. ما هي وُجهات المهاجرين من بلدكم/ منطقتكم؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني غير محتمل و 5 يعني وُجهة شائعة جدا. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
○	⑤	④	③	②	①	داخل منطقة المجموعة الاقتصادية الاقليمية
○	⑤	④	③	②	①	داخل افريقيا ولكن خارج المنطقة الخاصة بالمجموعة
○	⑤	④	③	②	①	خارج افريقيا

7. ما الذي يدفع المواطنين إلى الخروج من بلدكم/ منطقتكم؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني ليس عاملا دافعا على الإطلاق و 5 يعني عاملا شائعا جدا. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
○	⑤	④	③	②	①	دافع سياسي
○	⑤	④	③	②	①	دافع اجتماعي واقتصادي
○	⑤	④	③	②	①	دافع بيئي
○	⑤	④	③	②	①	دافع آخر (يُرجى التحديد)

8. ما هي أصول المهاجرين إلى بلدكم/ منطقتكم (إن وُجد)؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني غير محتمل على الإطلاق و 5 يعني أصل شائع جدا. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	من داخل منطقة المجموعة الاقتصادية الإقليمية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	من داخل افريقيا ولكن خارج المنطقة الخاصة بالمجموعة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	من خارج افريقيا

9. ما الذي يجذب المهاجرين إلى بلدكم/ منطقتكم؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني ليس عاملا محركا على الإطلاق و 5 يعني عاملا شائعا جدا. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	عامل سياسي
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	عامل اجتماعي واقتصادي
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	عامل بيئي
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	عامل آخر (يرجى التحديد)

10. ما هي الفئة الرئيسية العمرية ونوع الجنس للمهاجرين في بلدكم/ منطقتكم خلال السنوات العشر الأخيرة؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني حد أدنى أو عدم وجود مهاجرين ضمن الفئة و 5 يعني مجموعة شائعة من المهاجرين. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	المهاجرون خارجاً
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الذكور الشباب (15-35 عاما)
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الاناث الشبابات
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الذكور البالغين (أكبر من 35 عاما)
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الاناث البالغات

المهاجرون الوافدون	الحد الأدنى	الحد الأقصى	لا رأي
الذكور الشباب	①	② ③ ④ ⑤	○
الاناث الشبابات	①	② ③ ④ ⑤	○
الذكور البالغين	①	② ③ ④ ⑤	○
الاناث البالغات	①	② ③ ④ ⑤	○

11. من خلال مراقبتكم لمستويات الهجرة في بلدكم/ منطقتكم خلال السنوات العشر الماضية، كيف تتوقعون مستويات الهجرة خلال السنوات العشر القادمة؟

الهجرة خارجاً

- زيادة
 انخفاض
 تبقى في نفس المستوى

الهجرة الوافدة

- زيادة
 انخفاض
 تبقى في نفس المستوى

القسم (ج): السياسات حول الهجرة

12. هل أنتم على دراية بإطار سياسة الهجرة في أفريقيا (MPFA)؟

- نعم
 لا

13. ما مدى فائدة إطار سياسة الهجرة في افريقيا كأداة توجيهية في التعامل مع قضايا الهجرة في بلدكم / منطقتكم؟

- مفيد دائماً
 مفيد جداً
 مفيد أحياناً
 غير مفيد أبداً

14. هل تمتلك بلدكم/ منطقتكم سياسة وطنية/ إقليمية للهجرة؟

- نعم
 لا

15. إذا كانت الإجابة نعم، متى وُضعت آخر سياسة متعلقة بالهجرة؟

منذ أكثر من 10 سنوات مضت

خلال الـ 5-10 سنوات الأخيرة

أقل من 5 سنوات

16. إلى أي مدى تتعامل سياسة الهجرة الوطنية/ الإقليمية مع التحديات التالية؟ - على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني عدم تعامل السياسة على الإطلاق و 5 يعني مسألة رئيسية بالنسبة للسياسة. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	التمسك بالمبادئ الانسانية للهجرة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	ادارة الحدود والأمن
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	تعزيز الهجرة النظامية وهجرة اليد العاملة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	إدماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الهجرة والتنمية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	بناء القدرات (البشرية والمؤسسية)
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	البحوث ذات الصلة بالسياسات
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	أخرى (يُرجى التحديد)

17. إلى أي مدى استرشدت سياسة الهجرة الوطنية/ الإقليمية في بلدكم/ منطقتكم باطار سياسة الهجرة في افريقي (MPFA)؟ على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني لم تسترشد على الإطلاق و 5 يعني استرشدت بالكامل بإطار سياسة الهجرة في افريقيا. N / O يعني لا رأي.

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	استرشاد سياسة الهجرة الوطنية/ الاقليمية باطار سياسة الهجرة في افريقيا (MPFA)

18. إلى أي مدى يعمل بلدكم/ مجموعتكم الاقتصادية الاقليمية مع المؤسسات التالية في تصميم سياسات الهجرة وتنفيذها؟

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	منظمات المجتمع المدني/ المنظمات غير الحكومية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	المنظمة الدولية للهجرة
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الاتحاد الافريقي
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	دول المنشأ ، العبور ، و المقصد
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	مقر المجموعة الاقتصادية الاقليمية (ينطبق على البلدان فقط)
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	حكومات الدول الأعضاء (ينطبق على المجموعة الاقتصادية الاقليمية فقط)
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	أخرى (يرجى التحديد)

19. إلى أي مدى يُتيح تنفيذ سياسات الهجرة الوطنية/ الإقليمية فُرصاً للتحسين في المجالات التالية في بلدكم/ منطقتكم؟
على مقياس من 1 إلى 5، حيث ان 1 يعني لا توجد فرصة للتحسين على الإطلاق و 5 يعني تحسُّن كبير. N / O يعني لا رأي

لا رأي	الحد الأقصى				الحد الأدنى	
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الأمن
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الاستقرار
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	التنمية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	الفرص التجارية
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	التعاون مع البلدان الأخرى
<input type="radio"/>	⑤	④	③	②	①	مجالات أخرى (يرجى التحديد)